رسالات ثلاثة عربية

١- "ضياء الفوائد" لعلي بن محمد البخاري

٢- "اسفرد" على شرح الجامي وشرح الملا

٣- حل تركيب كافيه

نسخ مخطوطة – لا سنوات الكتابة

صاحبزاده حميد الله

سنه ١٣٩١ھ

سنه ١٩٧١ء

الرقم ٢٤٤ س

مجموع به ٣ كتب

حمید الله عفی عنه

کتاب

[illegible]

رسید بملا محسنی

روز [illegible]
هشت روپیه
۸

رسید [illegible] دل
سی و دو روپیه
۳۲

کتاب تحریر

[illegible]

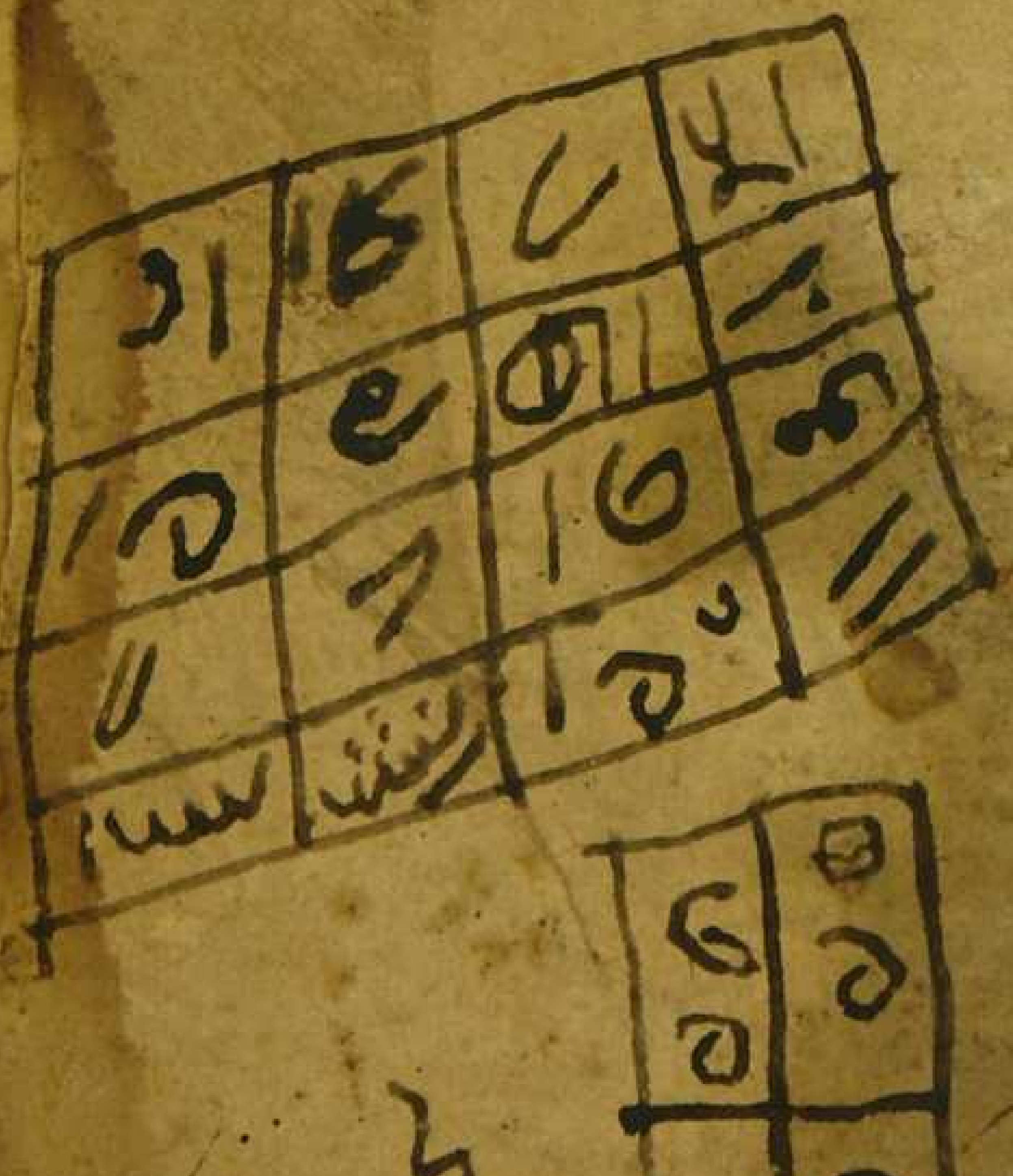

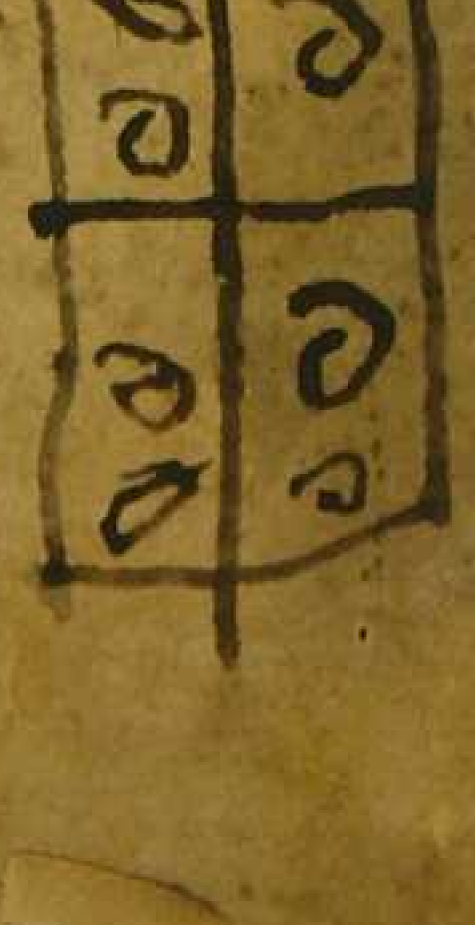

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام
علي رسوله محمد واله اجمعين اعلم ان التصريف في اللغة التغير
وفي الصناعة تحويل اصل الواحد الي امثلة مختلفة لمعان
مقصودة لا تحصل الا بها ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي وكل واحد
منها اما سالم او غير سالم والسالم ما سلمت حروفه الاصلية
التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف
والتضعيف اما الثلاثي المجرد فان كان ماضيه علي وزن [illegible] مفتوح
العين فمضارعه يفعل بضم العين او يفعل بكسرها نحو نصر ينصر
وقد يجيء مضارع فعل علي يفعل مفتوح العين اذا كان عين فعله
او لامه من حروف الحلق وهي الهمزة والهاء والعين والغين و
الخاء والحاء نحو سأل يسأل ومنع يمنع وابا يأبي شاذ وان
كان ماضيه علي وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين
نحو علم يعلم الا ما شذ منه نحو حسب يحسب واخواته وان كان
ماضيه علي وزن فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو
حسن يحسن واخواته واما الرباعي المجرد فهو فعلل كدحرج

واما الملحق

درد سر دريا بزن دندا بشنيدة؛ نيم سر در عين فارغ نشينة؛ يا شمعون
حلق در ميم زده وا در كوشتو؛ بهر تيب در نون رفتن نشين خوش؛

بسم

اعجبت للمحب كيف لا ينام قم يا حبيب كم تنام كل نوم علي المحب حرام
قم قم يا حبيب كم تنام طالب الجنة لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام خالق
الليل والنهار لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام النوم علي المحب حرام قم
قم يا حبيب كم تنام خالق الخلق لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام العرش والكرسي
لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام طالب المولي لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام
طالب العقبي لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام اللوح والقلم لا ينام قم قم يا
حبيب كم تنام العاشق والمعشوق لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام ملك
الموت والملكوت لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام من في العشق لا ينام
قم قم يا حبيب كم تنام الشمس والقمر لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام الليل
والنهار لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام الارض والسماء لا ينام
قم قم يا حبيب كم تنام نعم المولي والاكرام لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام
النجوم والشجر لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام البر والبحر لا ينام قم قم
يا حبيب كم تنام الجنة والنار لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام الحجر والمدر
لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام الحور والقصور لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام
الطيور والوحوش لا ينام قم قم يا حبيب كم تنام

العبد علما [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا بضياء الاسلام وجعل التوفيق نصيرنا في
معرفة النحو الكلمة والكلام والصلوة على النبي وآله واصحابه الكرام بافصح
الالسنة الافام في الليالي والايام اما بعد فيقول العبد المحتاج الى الله البارى
سيد علي ابن محمد البخاري لما استدعى اخواني ان اكتب على خطبة الفوائد
الضيائية المشتهرة بتسطير الاشكالها واجمع الاسئلة مع الاجوبة الكافية — استظهار
العافية لها فوفقت به اللهم ارفع القلم عن السيئات واصلح كتب اعمالنا باجل
الحسنات لبسم الله تقديره بسم الله ابتدئ عند البصريين وعند الكوفيين
ابتدائي حاصل بها التسمية منصوب المحل بالمفعولية وفي الثاني مرفوع بانه — في الاول
خبر للمبتدا المحذوف وانما احتاجت الى هذه التقدير لان ههنا اولا لان حرف الجر لا بد لها
من تقدير متعلق ان لم يكن لفظا فان قلت اي التقديرات ههنا اولى قلت تاخير العامل
لافادة الاختصاص الابتدائية لبسم الله تعالى والاهتمام به لان الكفار مع بطلانهم
كانوا يبتدءون في كلامهم باسماء الهتهم الباطلة ويقولون باسم اللات وباسم
العزى فوجب علينا على الموحد الابتداء باسم الحق فان قلت اي معنى الجار مع الفعل
قلت الاوفق بمقتضى الحال الاستعانة وان كان استعماله في الملابسة والمصاحبة
اكثر ومجرور الباء اسم مضاف الى الله تعالى وهو عند البصريين مشتق من
السمو وهو الارتفاع والعلو اذ يحصل للمسمى بالاسم رفعة فحذفت الواو
لكثرة الاستعمال وبني اوله على السكون لان الاسم من احد الاسماء العشرة
العشرة بنوا اوائلها على السكون فاذا دخل النطق به زاد همزة الوصل
لئلا يلزم الابتداء بالساكن وهي ابتدائية ويشهد به جمعه على اسماء
واسامي لا وسام وتصغيره على سمي لا وسيم وهما يردان الكلمة الى اصلها

وعند الكوفيين من الوسمة وهي علامة للمسمى واصلها وسم حذفت الواو و — للاسم علامة
عوضت عنها همزة الوصل ويرد قول الكوفيين بان الهمزة لم يوجد داخلة
على حذفت هل شاهد في كلامهم والخلاف في ان الاسم عين المسمى وغير التسمية كما
هو مذهب اكثر اهل السنة او على العكس كما هو مذهب المعتزلة او ان الاسم والمسمى
والتسمية امور متباينة كما هو مذهب حجة الاسلام معروف معروف الدليل مشهور
فان قلت اذا كان الاسم عين المسمى فلم قال بسم الله ولم يقل بالله قلت للفرق
بين التيمن اليمين والتيمن فان قلت لم لم يكتب الالف على ما هو وضع الخط كقوله
تعالى باسم ربك ولم يحذف الا مع اسم الله ومع الباء قلت اتباعا بحكم الدرجة الدرجة
دون الابتداء ولكثرة الاستعمال فان قلت لم طولت الباء ههنا قلت عوضا
عن الالف واما الله علم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال المنزه
عن النقصان والزوال فعلى هذا يكون مفهومه جزئيا حقيقيا الا انه مع ذلك
ليس له ماهية كلية اذ لو كانت فلا يخلو من ان يكون امتناع وجود ثاني باقي
الافراد لنفسها او لغيرها فعلى الاول يلزم امتناع وجود الباري تعالى وعلى الثاني
يلزم كون وجودها في الافراد ممتنعا بالغير وممكنا بالذات وكلاهما باطل ثم
انه قيل ان الله اسم غير مشتق يفرد به الباري سبحانه لا يشترك فيه احد وقيل
انه مشتق واصله اله فهو اسم لكل معبود لغة فحذفت الهمزة من غير قياس وعوضت عنها
حرف التعريف ثم غلب استعماله في المعبود بحق غلبة النجم على الثريا وقيل انه اصله
لاه مصدر لاه يليه لاها وليها اذا احتجب فاذا دخل عليه الالف واللام فصار الله
وقيل اصله لاها وهو اسم ثم بالمعبود حصر بحذف الالف الاخيرة وادخل الالف
واللام عليه فقيل الرحمن الرحيم هما صفتان لله تعالى من الرحمة وهي العطف و
العطف مهرباني كردن فم يكون واضعر بمهما انعاما على عباده وفي تقديمه

ولهذا يقولون يا رحمان الدنيا والاخرة ورحيم الدين كذا في شرح الا
شارة فان قلت كيف قدم عليه ح وانه يلزم الترقي من الاعلي الي الادني والقياس
العكس كقولهم فلان عالم النحرير وجواد فياض قلت الرحمن اعرف في دلالته علي
الله تعالي وكذا لا يطلق علي غيره وتقديم الاعرف اولي والترقي انما يتصور حيث
لم يكن الموصوف في غايته اما في الكمال فلا فان قلت لم ابتداء المصنف كتابه بالتسمية
قلت اقتداء بكتاب الله تعالي وللعمل بالنص وهو قوله عليه السلام كل
امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر واتباعا للسلف فان قلت يفهم من
هذا النص ان كل امر شريف فلا بد ان يبتدأ بالتسمية والتسمية ايضا امر شريف
فلا بد ان يبتدأ هي ايضا بها وهلم جرا فلزم التسلسل قلت المقصود من كل
امر شريف غير التسمية فلا يلزم هذا فان قلت لم قدم العمل بنص التسمية
بنص الحمد لله اقتداء بالكتاب الله تعالي قلت فان قلت لم قدم الوصف علي
الذات لاقتضاء المقام مزيد اهتمام بشانه وانكان ذكر الولي اهم في نفسه
وهو الوصف بالجميل علي قصد التبجيل لغة وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما
عرفا وهذا هو الشكر لغة وهو عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله الي ما خلق لا
جله فمورد الحمد هو اللسان والجنان ومتعلقه النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المورد
واخص باعتبار المتعلق والعكس ومن تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط وعلي الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط علي الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان واعلم ان اللام في الحمد عند الا
ستغراق لانه تعالي خالق الافعال كلها فيكون الحمد مع الجنس موجبة كلية جزئية او
انشائية ليقصد بها الحمد وعند المعتزلية اللام الجنس دون الاستغراق لان

لان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة الله تعالي فلا يكون جميع المحامد
راجعة الي الله تعالي فيكون عندهم موجبة وهذا ليس بصحيح كما يتوهم
المعتزلة لان الاختصاص جنس الحمد بالله لا يستلزم اختصاص جميع
مد به سبحانه ما ظاهرا اذ لو ثبت علي ذلك التقدير فرد من الحمد بغيره تعالي
لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به المعتزله خلافه ثم اعلم
ان الحمد يروي عن الحسن بالجر تقديره ابتدئ بالحمد بحذف المؤثر وابقاء الاثر
الدال عليه باتباع الدال اللام لوليه كما يروي بضم اللام لاتباع عين الدال
بكسرة استعمال الكلمتين القرينتين اللتين هما الحمد ولوليه وافضل الروايتين
هذا اذا فيه جعل الحركة البنائية تابعة للاعرابية التي تدل علي المعاني وبالنصب
ايضا يكون مفعولا مطلقا او به والعدول الي الرفع للدوام عن النصب الذي
هو اصله بالقياس انه من المصادر التي ينصبها العرب بافعال مضمرة في معني
الاخبار نحو شكرا وحمدا ورفعوا بالابتداء وخبره لوليه اي المجري للجنس الحمد
فان قلت لم لم يقل لله مقام قوله لوليه كما هو طريق تحميده تعالي ودأب لاولي الاكثر
السلف واسم الذات اشرف من اسماء الصفات علي انه يتوهم ح استحقاق الحمد با
الوصف دون الذات اذ ترتب الحكم علي المشتق يدل علي ماخذ الاشتقاق قلت لا
يخفي وجه ما في ترك التصريح باسم ذاته اي حصول الحمد سبحانه من التعظيم والاجلال
وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الي التحديد بالحمد غيره تعالي وتعليق الحمد صريحا بما
يشعر بالعلية وغرابة السلف الاسلوب التي تجذب الطبائع الله بكون التحديد
لونا وكثيرة بالاستجاع الاثنة وكثير النفس تخيل ان لسانه لا يليق بذكر
اسم ذاته تعالي وتنبيها علي الطريقين بذكره تعالي في الحمد الضمني في التسمية باسم الذات
وفي الحمد الله القصدي بترك التصريح ههنا بهذا الاسم واشارة الي استحقاقين ذاتي ووصفي

بذكر اسمه الله تعالى في التسمية وبهذا الوصف ههنا دايما الى التعال بذكره تعالى
صريحا في الحمد الضمني في التسمية وغير صريح في الحمد القصدي ههنا ورمز الى كون الله
تعالى سبحانه محمودا مرتين على سبيل الترقي من الادنى الى الاعلى او ضمير لوليه راجع الى
الحمد فكانه تعالى حمد مرتين حيث صرح مرة بذكر الحمد ومرة اشار بارجاع الضمير اليه
فهذا الكنائية والكنائية ابلغ من التصريح واحترز عن سوء الادب بلزوم مرعاة
حمده حمد الله تعالى لو قال الحمد الله كما قال سبحانه تعالى واشعر الى رد مذهب المعتزلة
بان الجري للحمد ليس الا هو احتمام يرد مذهب المعتزلة بايراد المبتداء مشتملا على
لام الاستغراق والخبر على هذا الوجه يكون من كل من المبتداء والخبر شيء يدل على رد
مذهبهم فان قلت لم ابتداء الكتاب بعد البسملة بالحمد قلت لاداء حق شيء ما يجب
على عليه اداء من شكر نعمائه التي تأليف هذا الكتاب اثر من اثارها والاقتداء
بكتاب الله تعالى سبحانه وللعمل بالنص فهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ
بحمد الله فهو اقطع واجذم فان قلت ح يلزم من العمل بالنص ترك العمل به
لان العمل باي النصين يفوت العمل بالاخر قلت ذلك ممنوع لان الابتداء باحدهما
حقيقي وبالاخر اعتباري فلا يفوت العمل حينئذ باحدهما اذ لا يقدح ذلك في
استوائهما في الابتداء ايضا لم لا يجوز ان يكون المراد من الابتداء في امر ذي بال
بالتسمية هو ذكر التسمية عند ايراد الشروع فيه فيكون ذلك زمانا ممتدا يسع
فيه التسمية التحميد وهو الزمان الذي مبتداء غير تحت الشروع ومنتهاه ما
الشروع من غير تخلل فاصل في التسمية وايضا يمكن ان يكون المراد بابتداء الشيء ما
خرج الاخر مقدما على ذلك الشيء سواء جعل مقدما مع امر اخر او لا وايضا لم لا يجوز
ان يكون احد الابتداء بين قوليا والاخر فعليا والشيء من الحمد نفسي لا يدل على
اختصاص الابتداء فيما ينبغي ان يبتدء به ثم اعلم احتياج الحمد على المدح للاقتداء في
الافتتاح

٤ الافتتاح بالكتاب والسنة واجماع الامة او لاختصاص الحمد بذا العلم
دون المدح وعلى الشكر ايضا لما مر من الاقتداء او لانه كما يكون الانعام
يكون لغيره من كمال والشكر يختص بالاول لانه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
لانعام والصلوة هي عرفا عبارة عن الاركان المخصوصة لانها عن الله تعالى
رحمته وارادة رفع الدرجة ومن غيره الدعاء والاثناء يحصون بهذا اللفظ
للتعظيم والمراد ههنا الدعاء بالرحمة اي رحمة الله تعالى نازلة على
نبيه وهي ههنا مبتداء وخبره على نبيه قيل الرسول يساوي النبي وقيل
اخص منه اذ هو من شريعة متجددة والنبي يعمه ومن بعث لتقرير شرع
سابق فهو اخص من النبي ويدل على الخصوص انه عليه السلام سئل
عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا وقيل وكم الرسول منهم قال
ثلث مائة وثلثة عشر جما غفيرا وقيل الرسول من جمع الصحف كتابا منزلا
عليه والنبي الذي غير الرسول من الكتاب له وقيل الرسول من اتاه الملك
بالوحي اليه والنبي من يوحى اليه ولو في المنام ثم اعلم ان النبي ان جعل من
النباء بمعنى الخبر لاخباره عن الله تعالى او من النبوة بمعنى الخروج لخروجه
من العادة بالاعجاز او من الخفاء بالاظهار فهو فعيل بمعنى الفاعل على
قلب الهمزة والادغام وان جعل من النبي الطريق لان به الوصول او فعيل
ارتفع من الارض لانه اشرف على سائر الخلق فهو بمعنى المفعول ولا همزة
فيه اليه اشار الجوهري وغيره فان قلت الدعاء ان استعمل بعلى يكون في
الادعية الضارة فيكون ح هذا كفرا قلت يكون ذلك في لفظ الدعاء المستعمل
المستعمل بعلى لا في كل فعل وصل به وما قيل ان كلمة على لتضمن النزول وقد ذكرنا التنبيه
على ان المراد بالصلوة ههنا الرحمة التي تضمنت النزول من السماء رجع

اي فما قلنا فان قلت لما خصت الا العود المنفعة وعلي العود المتضرة وهل
لهذا التخصيص معنى قلت هو للمناسبة اذ الخير قليل بالنسبة الي الشر وخصيصة
اللام بقلة حروفه وكلمة علي بالشر لكثرة حروفها ويعضد هذا قوله تعالى لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت بتخصيص اللام وفعل الثلاثي بالخير وفعل المشعبة
بالشر وفي ترك التصريح باسم النبي عليه السلام تنبيه علي جلالة قدره وعلي انه
بالصلوة جدير الي غير ذلك من الوجوه التي قد بيناها في بحث الحمد
وذلك جلي لا يخفي احد فان قلت ان رجع ضمير لنبيه الي ولي يلزم الانتشار الضميرين
اذ ضمير وليه راجع الي الحمد قلت هذا الوجهين الوجه الاول ان هذا ممتنع
اذ هذا انما يلزم اذا كان كلا الضميرين في كل واحد كما في مثل قول صاحب المتن
سط في تعريف المعني المفرد ما لا يدل جزء اللفظ علي جزء معناه وهو ليس كذلك
والوجه الثاني ان الضمير يرجع الي الحمد بصفة الاستخدام ويكون من المراد
الحمد ح المحمود ولا ريب ان المحمود الحقيقي هو الله تعالى فان قلت ما الغرض
في قوله والصلوة علي نبيه قلت بما كان الواجب في الفيض ان تحقق مناسبة
بين الفيض والمستفيض ولا شك ان المناسبة الكافي للمفيض غير محققة بين
العبد ومبدء الفيض فلا بد من التمسك الي صاحب الجهتين والنبي صلي الله
عليه وسلم فقال والصلوة علي نبيه وعلي آله عطف علي نبيه وهم ذريته واهل بيته
او المؤمنون قال النبي صلي الله عليه وسلم كل تقي نقي فهو آلي واصله اهل لان هـ
التصغير ترد الشي الي اصله لكن خص استعماله في الاشراف ومن يخطر
في الدنيا والعقبي والعقبي او في الدنيا فقط فان قلت لم تم بترك الجار ولم يقل
وآله مع انه اخصر قلت لئلا يكون هذه الفقرة اخصر بالنسبة الي الاولي والثانية
ان قوله علي آله الي قوله واصحابه المتادبين باداب الي فقرة واحدة فلو لم يكن
بهذا

هذه الكلمة علي اولها فما ظهر عطفها علي للنبي وتوهم ان الواو للابتداء ثم اعلم
ان الضمير في الذي يرجع الي الحمد كضمير نبيه وكذا ضمير اصحابه بطريق الاستخدام بان يورد
من الحمد المحمود وعلي لذات حضرت محمد صلي الله عليه وسلم واصحابه وهو جمع صاحب
كطاهر وطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار وجمع صحب بكسر
الحاء كتمر وانمار كل من هذين الوجهين متحقق صاحب بناء علي ما قيل انه فاعل
لا يجمع علي افعل واصحابي كل مؤمن كان في متابعة النبي صلي الله عليه وسلم ولو ساعة
وقيل بشرط ستة اشهر بهم مع دخولهم في آله للاهتمام بشانهم في الذي انكسر
قصبهم وشقتهم في تنفيذ الاحكام فان قلت ما وجه التصلية علي الاول والاصحاب
قلت ما قلنا في تصلية النبي صلي الله عليه وسلم وايضا كما هاون النبي صلي الله عليه
وسلم اولاده واصحابه في تنفيذ الاحكام اراد عطفهم عليه ليدخلوا في الدعاء
بالتبعية وقال وعلي آله واصحابه المتادبين باداب الادب خوي نبيك وقيل
وقيل الادب فكادا اشتق حد هر جيزي اي الذي تثبت له فيما بينهم التادب
باداب اما بفتح الهمزة والميم المشددة كلمة فيها معني الشرط لان اصل اما زيد
فمنطلق مهما يكون من شي فزيد منطلق بمعني ان يقع شي في الدنيا يقع انطلاقه
وهذا اجزم بوقوع انطلاقا اذ ما دامت الدنيا باقية لا بد من وقوع شي فحذف
الجزاء وهو زيد منطلق لدلالة فعل الشرط عليه ثم حذف فعل الشرط
فهو يكن لوجود النائب عنه الدال عليه وهو مهما ثم حذف الجار والمجرور بقيها
لمتعلقه ففي مهما وحده ثم ابدلت الهاء من الهمزة لطلب الخفة فصار اما فيقتضي
حذر الكلام فقدر الهمزة واسكن الميم الاولي وادغمت في الثانية لوجود علة
الادغام فصار اما بعد من الظروف الزمانية المبنية علي الضم المحذوف عنها
المضاف اليه مع نية الاضافة اي بعد الحمد والصلوة والفاء في ... الاستئنافية

المتضمنة لمعني الشرط لنيابتها عن الفعل فان الاصل مهما يكن بعد الحمد والصلوة
وذلك لزمتها الفاء في جوابها وهو قوله فهذه ولها ثلثة احوال اضافتها وتركها
منسية وهي فيها معربة وتركها المعنوية وهي فيها مبنية لاحتياجها الي المضاف
اليه المتروك المعنوي كالحرف لاحتياجه الي المتعلق فهذه اي ما تعين في الذهن
تاليفه او المؤلف من الالفاظ والدلالة علي القواعد المسماة بالنحو فان قلت
وهنا بحث يحتاج تقريره الي مقدمتين احدهما ان الاسم الاشارة كهذه موضوع
لموجود خارجي محسوس مشاهد مشار اليه بالاشارة الحسية والثانية
ان الكتاب المؤلف كالكافية اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة
علي تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر واما من النقوش الدالة عليها
بتوسط تلك الالفاظ واما عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولة
لتلك العبارة النقوش ومن المركب عن ثلاثة او اثنين منها فتصير الاحتمالات
سبعة اذا تمهد بهذا فلا يجوز استعمال هذه في شيء من هذه علي ان الدلالة
في كل واحد منها قلت استعمال هذه ههنا بالمجاز وهو كثير فصار كالحقيقة
فوايد جمع فائدة من الفيد وهي لغة ازكرفته داده شود از دنش ومال وعرفا
ما يترتب من المصلحة علي فعل من حيث يترتب عليه ومن حيث انه طرف الفعل
يسمي غاية وافية اسم فاعل من الوفي بضم الواو وسكون الفاء وقال في التاج
الوفي تمام بسيار شدن لا من الوفاء كما زعم بعض لانه قيل في التاج الوفاء
بپيمان نگاه داشتن فلا يناسب اخذه بهذا المعني وهي صفة فوائد بحل الباء للتعدية
فهو مفعول وافية بواسطة الباء او مضاف الي قوله مشكلات جمع
مشكلة مؤنث مشكل اسم فاعل من الاشكال بمعني الالتباس وفي التاج الالتباس
پوشيده شدن كما يقال التبس اي اشتبه واختلط او بمعني الاشتباه وتسمي
بالحقد

الحق المخفي مشكلا لانه يشتبه بالباطل وهي مضافة بمعني في الي الكافية والتاء
فيها للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة ثم اعلم انه قيل ان التاء للتانيث
اصل في التانيث وقد يجي للمبالغة في الاوصاف وخاصة لاعتبار الموصوف
جماعة من الموصوفين بتلك الصفة لكمال اتصافه بها وقد يجي للنقل
لعلامة ان النقل فرع للابتداء علي الاصل كما ان التانيث فرع للتذكير فجعل ما كان
علامة لهذا علامة لذلك للعلامة العلامة مبالغة عالم اسم فاعل من العلم
وهو متعلق بمقدر تقديره يكون هذا الكافية متصفة للعلامة وتاؤه للمبالغة
ولم يطلق علي الله تعالي سبحانه مع انه جدير بذلك للتوهم التانيث المشتهر
المشهور انه اسم فاعل من الاشتهار وفي التاج مشهور الاشتهار كردن
وشدن ويمكن ان يكون متعلقا بحذف تقديره المشتهر لغة في جميع وجه
الارض في المشارق والمغارب جمع والمغرب يسمي مكان كناية عن جميع وجه
فان قلت المشارق لكل يوم مطلع وجميع المطالع مائة والثنان وثمانون
وكذا المغارب الي واحد وكذا المغرب فكيف تصح جمعهما قلت الشمس من
اول السرطان الي اول الجدي في كل يوم مطلع وجميع المطالع مائة واثنان
وثمانون وكذا المغارب الشيخ خواجه بالجر بدل من العلامة او عطف بيان
وبالنصب مفعوله اعني وبالرفع خبر المبتدأ المحذوف اي هو ابن صفة
الشيخ واصله بنو لان جمعه بنون فهذا يدل علي ان اصل هذا ولكن
حذف الواو للاشتقاق فلما حذفوا وسكن الباء ادخلوا عليها همزة
الوصل ليتوصل بها الي النطق بالساكن لانه لا يمكن به وجمع بنون ولكنهم
حذفوا الواو التي هي لام الفعل في الاصل الذي هو الواحد وفي الجمع الحقوا
الواو والنون التي اللتين فيه علامة الحاجب مضاف اليه لابن ويحتمل

ان يكون ابن الحاجب علما وعطف بيان تحمله الله بغفرانه اي جعل الغفران
غمدا له والصراح المغمد شمشير وكارد وفي التاج الغمد كناه پوشيدن فحينئذ يكون
معناه بالفارسية هكذا پوشاند شيخ را الله تعالى خودش هذه الفقرة جملة بغفران
معترضة دعائية دعا بها الشيخ بلباس المغفرة الاخرى ايضا هذه الجملة يدعو
بها بالمسكن وهي قوله واسكنه بحبوحة جنانه الجبوحة بضم الباء الوحدة التحتانية
وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثناة الفوقانية ظرف للاسكان بتقدير
لان الباء فيه بمعنى في كما يتوهمه بعض والجنان بكسر الجيم مضاف اليه للجبوحة اي جعل اليه خيار
جنانه سكنى له فلا يكون المراد بالسكون عدم الحركة نظمها اي الفوائد النظم در رشته
كشدن جواهر ثم اشتهر لتاليف بسائط الكلام المرتبة المعاني المشابهة الدلالة بلال
على حسب ما يقتضيه سلامة البطع والمقصود من هذا ترغيب الطلبة فعلم من هذا البطع
انه لا يدل من التجريد وكذا الغرض من اللغات التي لا يمكن اخذها في هذه
الخطبة بجمع اجزاء اللغوية في سلك التقرير السلك رشته والتقرير قرار
دادن هذا ظرف متعلق بقوله نظمها وسط التحرير السمط بكسر السين
وسكون الميم رشته مرواريد وباشته وغير آن والتمرير نقش خط
بر كردن والمراد هيهنا الكتابة للولد العزيز ارجمند گرامي وكم تاب
وهو صفة للولد ضياء الدين لقاء البيت والدين وهو طريق المخصوصة الثابتة
من النبي صلى الله عليه السلام يسمى من حيث الانقياد له دينا وحيث
انه يردها الواردون المتعطشون الى زلال سلسالة الكمالية شرعا وشريعة
والدين يضاف الى الله تعالى والى النبي عليه السلام والى احاد الامة والملة
التي النبي والامة وكذا الشريعة العلم على ثلثة اقسام لانه ان صدر باب
وام كابي بكر فهو كنية وان لم يكن باحدهما فان قصد به التعظيم او الدلالة
على المدح

على المدح او التحقير او الدلالة على الذم فهو اللقب والا فهو اسم يوسف حفظه الله
هذا الشروع في الجملة الدعائية التي تنتهي الى قوله وسميتها الضمير في حفظه 7
بكسر العين راجع الى الولد او ضياء الدين سبحانه اسم وضع موضع المصدر وهو
غير ممكن لانه لا يجري عليه وجوه الاعراب ولا يدخل عليه الالف واللام ولم يجيء
منه فعل ولم ينصرف لان في آخره زيادتين تقول سبحت تسبيحات سبحانا
مثل اليمين وتكفيرا وكفرانا معناه التنزيه وبراءة الله تعالى عن كل نقص فهو
ذكر عظيم الله تعالى فلا يصح لغيره وان وقع في غيره فعلى سبيل الندارة وقد روي
طلحة عن عبيد الله رضي الله عنه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم ما معنى سبحان الله
فقال تنزيه الله من سوء والعامل فيه على مذهب سيبويه الفعل الذي من معناه
لا من لفظه اذ لم يجيء من لفظه فعل فالتقدير عنده انزه الله تنزيها تنزيها
فوقع قوله سبحان الله مكان قوله تنزيها وقيل سبحان الله اسبح تسبيحا اي انزه
تنزيها وعن البرد ابراءة براءة عن موجبات التلهف والتأسف وفي التاج
التلهف اندوه خوردن والتأسف اندوه خوردن وهذا ظرف لغو متعلق بقوله حفظه
وسميتها اي الفوائد التسمية متعدي الى مفعولين والمفعول الاول الضمير في
سميتها والثاني الفوائد في قوله بالفوائد الباء زائدة الضيائية صفة للفوائد
والياء للنسبة اي الفوائد المنسوبة الى ضياء الدين لانه اي الولد او ضياء الدين يوسف
يلزم سبب لهذا الجمع والتاليف كالعلة الثانية والعلة الغائية ما لاجله الفعل فلا فيه
الترتيب والحصول قال بعض الافاضل نسبة الفوائد الى الوالد من قبيل النسبة
الى الباعث التحرك وقيل ان الغرض من هذا دفع ما قيل انه لا بد ان يترك الكاف
من قوله كالعلة الغائية اذ الولد عين علة الغائية لا شبهها فقال كالعلة
الغائية فان قلت لو كان الولد في الواقع علة غائية فالانسب ترك الكاف

ولو كان باعثا محركا فالاولى ان يقول بعد الا انه لهذا الجمع والتاليف علة باعثة محركة
على ان هذا ايضا يصلح ان يكون وجه التسمية قلت في الولد وجهين ذاته وهي علة
باعثة محركة واستفادته من هذه الفوايد وهي علة غائية فقال بهذا الوجه يشعر
اشعارا على ذينك الوجهين بل الحق ان يقال ان استفادته فقط غير مقصودة
من هذا التاليف بل الاستفادة جميع الطالبين فكانت العلة استفادة الجميع لا هو
فقط غاية الامر ان الولد احب واعز من سائر عنده فقال كما العلة الغائية ولكان
بعض العلة لفرط التقوية علة فنفعه الله بها الباء للسببية اي نفع الله الولد بالفوائد
الغائية وفي التاج النفع سود كردن هذا الشروع في جملة دعائية تشعر بان العلة
الغائية تحصيل جميع المحصلين من تلك الفوائد لا تحصيل الولد فقط ويؤيد ما قلنا
في توجيه قوله كما العلة الغائية وسائر المبتدئين الواو للعطف على محل ضمير بعود سائر
المضاف اي المبتدئين يجيء ثلثة معان احدها الجميع والثاني الاكثر والثالث الباقي
وهو المراد به ههنا من اصحاب التحصيل الظاهر ان كلمة من بيانية وعلا استهافوقع
الموصول موضعه كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان
والوثن وما توفيقي لذلك النظم وغيره من احد وهو جعل الاسباب موافقة
اي ظهرت في حصول المطلوب والظاهر الواو للحال من فاعل نظمتها والجملة الاسمية ان يكون
حالا عنه ويحتمل ان يكون الواو للابتداء والتوفيق من باب التفعيل مضاف الى
ياء المتكلم ويحتمل ان يكون التوفيق بمعنى الموفق وكلمة ما زائدة في الا بالله وهو
مسبب الاسباب كلها وهو الاستثناء بالامن مقدر عام والباء للسببية او الاستعانة
او بمعنى من ان لم يكن بمعنى الموفق وهو اي الله حسبي اي محسبي وكافي لا وسيلة غيره الحسب
بسنده بودن وخرسند كردن ونعم الوكيل اي الوكيل انكه كاري بادي كند اند
وهذه الجملة اما عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف ليكون من عطف
الجملة

7

ويكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية واما على
حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما في قولك زيد نعم الرجل ثم
عطف الجملة على المفرد صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لان الاسم في مثله يؤول بالفعل
اي يحسبني بمعنى يكفيني لكنه في الحقيقة من عطف الانشائية على الاخبارية ثم اعلم ان نعم
بسكون العين من افعال المدح ويشترط في استعمال هذه الافعال ان يكون فاعلها معرفا
باللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمرا مذكورا مفردا مميزا بنكرة منصوبة على
التمييز نحو رجلا زيد فرجلا تميز والفاعل فيه الضمير المستتر في نعم لانه لا بهام يقتضيه وزيد
مخصوص بالمدح ويكون بعد فاعلها مرفوع مطابق الفاعل لكونه مفسرا له ويسمى هذه
المرفوع مخصوص بالمدح وهذه المرفوع مبتدا وما قبله من الفعل والفاعل خبره مقدم
عليه او خبر مبتدا محذوف كانه لما قلت نعم الرجل قيل من الرجل الممدوح قلت زيد اي هو
زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الاول جملة واحدة فالاول اولى للاختصار وعدم
الاضمار وقد يحذف عند القرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب والقرينة سياق الآية
اعلم ان الشيخ اي ابن الحاجب ذا المعرف باللام اذا اعيد اريد به الاول رحمه الله
افاضة الخير وارادة رفع الدرجة تعالى تفاعل من العلو اي على شانه وعظمته من
ان مدركه فهم ويحيط به وهم لم يصدر معلوم من التصدير وفي الترشح صدر در
بيشگاه نشاندن وصدره اغاز كردش بوي رسالته اي المرسلة المعروضة على
المبتدي وهو مفعول به مضاف الى الضمير الراجع الى فاعل لم يصدر وهو الشيخ هذه
اي الكافية وهذه عطف بيان رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها الباء
الاول للتعدية والثاني للملابسة اي تحرير ملابسا بجعله جزء منها هضما
اي كسرا مفعول له او حال او تمييز لا يخفى على السائل لنفسه اي ذاته الشيخ تجليل
الباء للسببية او الاستعانة او الملابسة والتجليل مصدر باب تفعيل

والتقدير هكذا او ذالك الهضم تجزيل كتابه اي كتاب الشيخ وهو مصدر
بمعني المكتابة والجمع والظاهر ان المراد به ههنا هو الالفاظ المعينة الدالة علي
تلك المعاني المخصوصة كما هو في صدر هذه الرسالة بخلاف العلم المدون كالنحو
فانه يطلق علي خمسة معان ثلثة منها مشهورة وهي المسائل والتصديقات
المتعلقة بها وملكة الاستحضار اي حاصلة من تكرر تلك التصديقات وملا
حظتها مرة بعد اخري وهي المسمي بالفعل واثنان منها غير مشهورة الكلي الاجمالي
وملكة الاستحضار وهي القوة التي التام علي استنباط نظريات ما ثبت والفرق
بين الملكتين هو ان ملكة الاولي سبب استحضار تلك التصديقات بعد الغيبة
عن النفس من غير احتياج الي كسب جديد والثانية سبب استحضارها واستحصالها
واستفادتها من المبادي المناسبة بطريق النظر والكسب هذا اي الكافية بتاويل الكتاب
هذا عطف بيان الكتاب من حيث اي من اجل فكلمة من لاجل اعلم ان قوله من حيث
يطلق علي ثلثة معان احدها الاطلاق كما يقال الماهية هي اي الماهية المتعلقة
وثانيها التقييد وثالثها التعليل كما وقع في الفوائد في بحث المفعول المطلق
في قوله ويسمي تاكيدا لغيره لانه من حيث هو المنصوص عليه بلفظ المصدر مؤكد لنفسه ومن حيث
هو يحتمل الجملة فالاول للاطلاق والثاني للتعليل والظاهر ان المراد به ههنا هو الثاني ان كتابه
اي من حيث ان كتاب الشيخ وتاليف صنفه لا من حيث اشتماله علي المسائل ليس ككتب
السلف اي ككتب السلف شرينا قيل هي جمع سالف يعني الصحابة والتابعين واصحاب
المذهب الاربعة وفي الواقعات السلف من ابي حنيفة الي محمد بن الحسن حتي يصدر
به كلمة حتي للتعليل اي ليصدر الشيخ الكتاب بالحمد فالمفعول محذوف وهو الكتاب
ولا يبعد ان يكون الباء زائدة والضمير مفعولا به علي تقدير ان يكون الفعل متعديا واما
اذا كان بمعني فعل لازم مثل باتي ويتعدي بالباء فلا حاجة الي ما ذكرنا علي سننها
بفتح

بفتح السين المهملة مع التنوين بفتح الاولي وكسر الثاني السنن جمع الطريق كتب
او السلف حذرا عن كونه اقطع ولا يلزم من ذلك الابتداء به مطلقا اي لا يلزم
من عدم الابتداء الاعم لعدم استلزام الخاص انتفاء الاعم حتي يكون بتركه
الانتفاء الا
اقطع اي ليكون الكتاب بتركه الابتداء اقطع من حيث انه شريف
نفسه لم يبتدا بالحمد لجواز الاتيان به بالحمد املاء للتلمذة ولو قال لجواز الاتيان به لكان
اخصر واحسن هو والتقدير لجواز اتيان الشيخ بالحمد من غير ان يجعله جزءا منها اي من
ان يجعل الشيخ الحمد جزءا من كتابه والحق ان يقال في الجواب الثاني ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء مطلقا لجواز اتيانه بالحمد لوجه اخر اذ يكفي في العمل بالنص دليل ان يذكر باللسان
قصدا او في ضمن التسمية لايجاز او يخطر بالبال او يكتب علي قصد التبرك من ان يجعل جزءا
من كتابه او يكتب علي قصد ان يجعل جزءا من الكتاب ثم اعلم متعدي الي المفعولين احدهما
ههنا الضمير والاخر جزءا من كتابه ظرف فهو متعلق بقوله يجعله ولا يبعد ان ينا قش ههنا
بوجهين الوجه الاول ان السوال يحتمل احتمالين احدهما ان الشيخ لم يعمل بالنص حيث
لم يكتب الحمد علي قصد ان يجعله جزءا من كتابه علي قصد التبرك فعلي هذا الاحتمال لم يكن
الجواب مقابلة حيث قال من غير ان يجعل جزءا او الوجه الثاني ان هذا الجواب
الاول تسليم والتسليم يكون بعد النفي ويمكن ان يجاب عن الاول بوجهين الاول
بان ههنا سوالان وكل جواب مخصوص بسوال واحد فلا يلزم ان لكل واحد من
الجوابين مفيدا للكل من السوالين والثاني ان مثل هذا لا دخل معتبر في السوال
المذكور للمقدر فتامل ويمكن ان يجاب عن المناقشة الثانية بان المنع
وان كان عند ارباب المناظرة مقدما علي التسليم الا انه ههنا قدم التسليم اهتماما
الي كون هضم النفس امرا عظيما لا بد لكل واحد ان يكون هذه الصفة له
الحميدة والخصلة الحسنة المرضية علي ان هذا الترتيب في البحث عندهم غير لازم بل امر مستحسن
ان وقع بتلك الصفة فيها والا فلا يلزم محذور كثير هو واقع في الكتب المعتبرة غير مرة

وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيم الاسماء ايضا لانه من تتمة تعريفهما او
لتحصيل الاقسام التي المبحوث عنها لانه يبحث في هذا الكتاب من احوالهما اي عن
احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء ثبتت لانفسهما او لاقسامهما
وفيه اشارة الى انهما موضوع النحو وعلى من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم
اختصاص البحث لواحد منهما فحين لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما فان قلت
قوله لم يعرفا اما بتشديد او لا وعلى كلا التقديرين يلزم محذور اما اولا فلان البحث
عن الشيء لا يستلزم التعريف بل يكفي فيه معرفته بوجه ما واما ثانيا فلانه لا يلزم من
هذه المعرفة البداية بتعريفهما مع ان مطلوب المصنف هذا قلت انه بدأ بتعريفهما
لغة لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فحين لم يعرفا بالتشديد بالمعنى اللغوي
كيف يبحث عن احوالهما وتعريفهما اصطلاحا يستلزم ما هو الواجب فافهم ويمكن
ان يكون لم يعرفا بالتخفيف ويراد بالتعريف في قوله وبدأ بتعريف الكلمة
لغة والاوضح المصنف رحمه الله انه لم يبتدأ بالتعريف بل بالمعرف
حيث قال اولا الكلمة ولا يرد المصنف ان الانسب بلسين ارباب
النحو ان يقول وبدأ باحدهما اذ الحكم التعريف التعريف ههنا
اصطلاحا وقدم الكلمة بكون افرادها جزء من افراد
الكلام ومفهومها جزء من مفهومه اي من
جهة التقديم الكلمة متحققة سواء نظر
الى افرادها او الى مفهومها ولا يخفى
ان افراد الكلمة نحو زيد قائم جزء
من افراد الكلام وهو زيد
قائم ومفهومها اللفظ
وضع لمعنى مفرد
جزء تنده
مفهومه
[illegible]

[illegible]

بل
ولا يخفى

حاشية شرح الملا

يا فتاح

يا كبيكج بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله واصحابه الطاهرين

وبعد فيقول العبد الضعيف المفتقر الى الملك القديم عبد الرحمن بن محمود غفر الله عصيانهما لما

رايت في حاشية الفاضل المعروف المشهور بالمولوية في البلدة المشهورة بسمرقند المسمى بمولانا عصمت الله

بوجها الفضل المذكور على الشارح المعروف المسمى بمولانا جامي قدس سره وعلى غيره ايضا من المحسنين فخطر على

خاطري كلمات اخرى على كلماته فاردت ان اكتب واجمع ادرك ما ترددت به خاطري دمما صرت من المهرة العلماء

لينتفع بها المبتدين الشارعين فيه غير ان لترضيه او يتامل في معرفتها الى المعلمين المنتهين وايضا رايت المنتهين

الفهين في الزمان مبتدين في شرح المعروف المشتهر بملا فاردت ان اسود اوراقا يذل الحايل تغيره منتهي وسودت و

جمعة هذه الكلمات في ضمة المعرفة المشهورة باسم عمري ما التمس من الناظرين فيها ان ينظروا فيها مسكين

تنزيل الاصناف وما يكون فيها قاصدا صادقا ولا يجعلوا بانفسهم في الاعراض بسبب الانحراف وهو نعم المولى ونعم الوكيل

الحمد فان قلت كما ورد الحديث في شان الافتتاح بالحمد لله كذلك ورد في شان الابتداء بالتسمية ولا يمكن العمل

بمضمون كلا الحديثين لان الابتداء هو ذكر الشيء في اول الامر فان اعتبر اول الكتاب من التسمية لم يتحقق الابتداء بالتحميد ثم

وان لوحظ اوله من التحميد لم يتحقق الافتتاح بالتسمية قلنا هذا الاعتراض انما نشاء من حمل الابتداء في الحديثين على

المعنى الحقيقي واما اذا حمل في كليهما على العرفي الممتد من حين الاخذ في التصنيف مثلا الى الشروع في البحث او في كليهما على الاضافي

بان يقال معنى الابتداء الكتاب مثلا هو ان ذكر ذلك الشيء قبل الشروع ومقاصده او حمل ما ورد في شان التسمية على العرفي

وفي الآخر على الاضافي او على العكس لذلك فلا وجه لايراد هذا الاعتراض وقد يقرر الاعتراض بعبارة اخرى بان

الحديث المشهور حديث واحد واقع في الابتداء بالتسمية او في الابتداء بالتحميد والتعدد فيه بناء على شك الراوي

كما ثبت ذلك عند علماء الحديث فالعمل بمضمون لا يكون سببا للابتداء بهما معا والجواب انه علم بتعيين وقوع الحديث

في حق الابتداء الشيء فهما به كان كليهما محتمل في غاية الاحتمال وجودا ترك العمل بما هو واجب العمل وقع الابتداء

بكليهما ثم الحمد في اللغة هو ثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم فان قلت هذا ينتقض بالحمد على غير

الاختياري

الاختياري كالحمد على صفات الله تعالى فان صفاته غير اختيارية عند المتكلمين قلنا عدها من الاختيارية باعتبار

تنزيلها منزلة الاختيارية وذلك اما لاجل ان الذات مستقلة فيها كما في الاختيارية واما لاجل انه تلك الصفات

مبادي الافعال الاختيارية واعلم ان قيد الاختياري فيه لاخراج المدح حيث لا يلزم ان يكون الممدوح عليه فعلا اختياريا

كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائه ولذا قيل الحمد اخص من المدح وان قلت المحمود عليه في مثل حمدت زيدا على صباحة خده

ورشاقة قده غير فعل اختياري فان صاحب الخد ورشاقة القد من الاعم فعال اللطيفة وافعال الطبايع مع غير

اختياري قلنا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون التركيب بحسب المذكور مصنوعيا ولا اعتبار للمصنوعات ولو سلم لم لا يجوز

ان يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور هو المدح تجوزا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ولو سلم ان يكون المراد

من الحمد في تركيب المذكور معناه الحقيقي لكنه لم لا يجوز ان يكون المراد بالحمد والمحمود عليه فيه هو جعل المحمود صاحبة

الخد ورقة فيه القدرة بطريق المجاز على سبيل التسامح لا الحقيقة باعتبار دلالتها على الافعال الحسنية الاختيارية

ويجاب ايضا بالحمد بان الحمد في تركيب المذكور راجع الى الله تعالى في الحقيقة اذ هو فاعل وخالق القدور وصاحبة الخد

بعض الحيثية العبارة الحمد في اللغة هو الوصف بالجميل الاختياري الى آخره وقيل الوصف بالجميل لاخراج احسن الثمار

من الغلاني لانه ليس الوصف بالجميل بل هو على خلده وان قلت السيادة ليست من الافعال الاختيارية فكيف يتحقق الحمد

على سيادة زيد مثلا قلنا هذا الحمد راجع الى الله تعالى لانه خالق وفاعل مختار صاحب سيادة لسيادة وهو اي الحمد في

الاصطلاح فعل ينبئ على تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وهذا المعنى لغوية معنى الشكر في وهو اعم من المعنى اللغوي

باعتباره انه يجوز ان يكون باللسان او بالاركان اي الاعضاء الظاهرة او بالجنان واللغوي منه باعتبار انه يجوز

ان يكون في مقابلة الانعام وغيره من الافعال الاختيارية فالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه والحاصل ان مورد

الحمد الاصطلاحي اعم من المورد اللغوي لان مورده يكون باللسان او بالجنان او بالاركان بخلاف

مورد اللغوي فانه لا يكون الا باللسان فان الوصف بالجميل لا يكون الا باللسان وان متعلق الحمد الاصطلاحي اخص

من متعلق الحمد اللغوي لان الحمد الاصطلاحي انما يكون في مقابلة الانعام فقط واللغوي يكون في مقابلة النعمة وغيرها

فيكون مادة الاجتماع ما هو باللسان في مقابلة النعمة ومادة افتراق الاصطلاحي ما كان بالجنان او بالاركان ومادة افتراق

اللغوي ما كان في مقابلة غير النعمة ثم لا بد في تحقيق الحمد من الحامد والمحمود والمحمود عليه والمحمود به فالى هاهنا

هو الشارح والمحمود هو الله تعالى والمحمود عليه صفة الولاية والمحمود به قول الشارح الحمد لوليه ثم الحمد لله الذي
دقع منه ليس ملفوظ الحمد او مدلوله فقط بل الوصف بالجميل الذي يفهم من قوله الحمد لوليه حتى لو وجد هذا المعنى
تغير لفظ الحمد صفة الحمد وما يشتق منه يكون حمدا ثم الحمد يحتمل ان يكون في الاصل جملة فعلية بان تقديره احمد
احمد حمد الله او يحمد حمد الله او حمدت حمد الله فيحذف الفعل وجوبا سماعا وادخل اللام على المصدر وعدل
عن النصب الى الرفع ليصير الجملة على صورة جملة الاسمية ويدل بناء على الدوام والثبات لما تقرر في علم المعاني
من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات والجملة الفعلية على التجدد والحدوث ويجوز ان يكون
جملة اسمية الآن كان غير اعتبار العدول من الفعلية الى الاسمية ثم اللام فيه اما للجنس او للاستغراق والحمد
اما مصدر المبني للفاعل او المصدر المبني للمفعول ويحصل من ضرب الاثنين في الاثنين اربعة احتمالات
الاول ان يكون اللام للجنس والحمد مصدرا مبنيا للفاعل فالمعنى في الجنس الحمد في اي فرد تحقق ومن اي شخص
صدر مختص بالله تعالى فاذا اختص جنس الحمد به تعالى فيكون جميع افراده ايضا به تعالى لانه لو وجد فرد واحد
من الحمد في غيره تعالى فيكون جنس الحمد موجودا في هذا الفرد واللازم ان يكون جنس الحمد مختصا به تعالى
واللازم باطل فالملزوم مثله والثاني ان يكون اللام للاستغراق والحمد مصدرا مبنيا للفاعل فمعناه جميع افراد الحمد
من الازل الى الابد مختص بالله تعالى فاذا كان مصدرا مبنيا للفاعل يكون بمعنى الحامدية بالفارسية حمد كفتن
اي لا يحمد احد الا الله تعالى والثالث ان يكون اللام للجنس والحمد مصدرا مبنيا للمفعول فالمعنى حقيقة المحمودية مختصة
بالله تعالى فاذا كان الحمد بمعنى المحمودية معناه بالفارسية حمد كفته شدن اي الحمد لله تعالى لا غيره تعالى والرابع ان يكون
اللام للاستغراق والحمد مصدرا مبنيا للمفعول فمعناه جميع افراد المحمودية به مختص بالله تعالى ويجوز ان يكون اللام وقتا
المشترك بين المصدرين حملا على الاستيعاب الملائم للمقام فيكون حاصله كل ما يطلق عليه لفظ الحمد او صفة مختص بالله تعالى
ويحتمل ان يكون المراد هو الحمد بالمصدر بمعنى سپاس وستايش لان معناه المصدري بالفارسية ستايش كردن
فيكون الحمد في الستايش كما ان معنى المصدري للقتل بالفارسية كشتن ومعناه الحاصل بالمصدر بالفارسية
كشش ولا يخفى انه يحتمل ان يكون للعهد الخارجي اي الحمد الذي ص وهو الحمد الانسب والاكمل مختص بالله تعالى وكون
اللام للعهد الذهني غير ملائم لما لا يخفى لا يقال كون الحامدية والمحمودية مختصة بالله تعالى حيث يحمد العبد على فعل عبد

آخرانا

آخرانا نقول هذا الحمد راجع الى الله تعالى لان خالق العبد وافعاله هو الواجب عند اهل السنة والجماعة
نعم يشكل عند المعتزلة لان عندهم خالق افعال العبد هو العبد لا الواجب فالجواب ح ان
خالق افعاله وان كان هو العبد عندهم ولكن التمكن والقدرة من الواجب عندهم فيكون هذا الحمد
راجع الى الواجب عندهم ايضا او يقول المراد من الاختصاص الادعائي لا الحقيقي فجعل الحمد الصادر
قوله عن غير الواجب كالعدم لوليه واللام للاختصاص والولي بمعنى الصاحب كما يقال اولي الميت
ويحتمل ان يكون الولي بمعنى المتعدي كما يقال ان فلان ولي بهذا الحبي فالمعنى ان الحمد ثابت لمن متصل
هو اللام التي يحمد بها وهو عبارة عن خلق ما يحمد به وهو الالفاظ والعبارة والاختيارية الباعثة
للحمد وسبب له بكل حمد وهذا الامر عبارة عن خلق ما يحمد عليه وهو عبارة عن خلق اسباب الحمد في الحامد
فالخالق بهذه الامور ليس الا الواجب سبحانه ومجد المحشي مولانا عبد الغفور فسر الولي بالحري بالفارسية
سزاوار حيث قال اي الحري بجنس الحمد اي جنس الحمد للحري بجنس الحمد قيل الضمير في قوله لوليه يرجع الى الحمد فان كان
المراد هو الاستغراق كان للاستغراق ايضا فلم خصص بالجنس الجواب ان قولنا الحري بكل حمد كان الضمير
للاستغراق ويحتمل ان يراد بالحري المجموع فيلزم ح جواز كون لغيره تعالى حريا ببعض الحمد دون بعض
فلدفع توهم ارادة هذا المعنى خص الضمير بالجنس وقد جاء الولي بمعنى المحبوب في كتب اللغة فمعنى ان الحمد مختص
لمحبوب وهو الله تعالى لا يقال ان محب الحمد لا ينحصر فيه تعالى لان عند خالق العبد خالق افعاله هو الله تعالى فخلا العبد فانه ليس
محب لكل الحمد بل هو محب حمد نفسه فان علم عدله الشارح من الاسلوب المعرف المشهور وهو الحمد لله الى الغير المشهور
وهو لوليه قلت للتعظيم لعدم ذكر اسم الله تعالى ولادعاء التعين في الحمد الواجب باي لسان وقع فهو من الغرابة الاسلوب
التي اليها يميل الطبائع ثم قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره هو اما متعلق بثبوت وهو ثابت عند من قال ان الظرف
مقدر به متعلق بجملة عند من قال انه مقدر بمفرد لمناسبة تقديم الولي على الحمد لان الحمد الولي يدل على ذاته تعالى
فتقديمه اولى لشرفه والجواب ان مقام الجملة يقتضي تقديمه ويمكن ان يجاب ايضا بان الفاعل فقوله لوليه هو الحمد حقيقة والعامل
مقدم على معموله وما كونه على ما فيه فلان تقديره حمدت وليه حمدا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه فيكون المصدر عاملا
فيه ثم ادخل اللام في المعمول لتقوية العمل الحمد فصار تقديره حمدا لوليه ثم عدل من النصب الى الرفع لما عرفت من ان
يدل على مقدر وهو يدل على التجدد والحدوث بخلاف الجملة الاسمية فانها يدل على الدوام والثبات والصلوة
قوله على نبيه هو اما معطوف على مجموع قوله لوليه وح يكون عطف الجملة على الجملة او يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله
لوليه وح يكون عطف المفرد ولا يلزم ح عطف شيئين بحرف عطف واحد على معمولي عاملين مختلفين لما عرفت ان قوله
الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره فالعامل في كليهما الابتدائية ثم اللام في الصلوة ايضا يحتمل ان يكون للجنس او للاستغراق
والعهد الذي يعني اي الصلوة المناسب والعهد لكونها للعهد الذهني غير المناسب كما عرفت ثم الصلوة بمعنى الرحمة
وافاضة الخير لا بمعنى غفران الذنوب كما هو المتوهم من لفظ الرحمة لانه لا يلايم معصومية صلى الله عليه وسلم وما وقع
في معناها من ان الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء معناه ان فاعل الصلوة ان كان الله
فهو بمعنى الرحمة وقس عليه الباقي وفيه اعتراض مشهور وهو ان الكلمة على بمضرة فلا يلائم بالمقام المشهور من الجواب

للمضرة
انها انما يكون للمضرة اذا كانت صلة الصلوة والدعاء وليس كذلك بل وقعت في صلة مقدرة وهو نازلة اي الصلوة
اي الصلوة نازلة علي نبيه وهذا الجواب مجدي نفعا لان هذا التقدير لا يغير وضع كلمة علي وكونها للمضرة فان كلمة علي في
قول الفقهاء القضاء علي الغائب كذا للمضرة مع انها غير واقعة في صلة الصلوة ولا الدعاء فاقول ينبغي ان يجاب بان
كلمة علي للمضرة علي تقدير ان يقصد منها المضرة والا فلا ومثل هذا وقع في كلامهم ويمكن حمل جوابهم عليه هذا بان كلمة
علي للمضرة اذا وقعت في صلة الصلوة او الدعاء سواء قصد منها المضرة اولا واما اذا وقعت في صلة غيرهما
انما يكون للمضرة اذا قصد منها المضرة فقد وقوعها في صلة نازلة لم يقصد منها المضرة فاعلم ذلك فان قلت فما فائدة
تقدير نازلة في كلام الفصيح فانهم لا يفهمون من تقديرها فائدة الجواب عن الاعتراض المذكور قلت تقديرها
اشارة الي ان كلمة علي انما جعلت صلة للصلوة عن ضمن معني النزول من العلو لان كلمة علي يقتضي الاستعلاء فان
قيل يقتضي ذلك ان لا يستعمل صلوة غيره تعالي الي النبي صلي الله عليه وسلم مع صلة علي الصلوة صلي الله عليه وسلم علي الملكة
كلها بغيره تعالي قلنا صلوة غيره تعالي اليه راجع الي الله تعالي لما عرفت من ان خالق العبد وخالق افعاله هو الله تعالي
عندنا او يقول صلوة غيره تعالي مع كلمة علي انما هو علي سبيل التغليب او المشاكلة علي ما وقع في قوله تعالي ان الله وملائكته يصلون
علي النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والقائل ان يقول ان الله تعالي قد امرنا ان يصلي النبي عليه السلام لقوله تعالي
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه ونحن لا نصلي بانفسنا بل نحن نقول اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد فنسأل الله تعالي ان يصلي
فالجواب ان الحكمة فيه ان نبينا صلي الله عليه وسلم طاهر لا عيب فيه ونحن فينا المعايب والنقايص فكيف يصلي من فيه
معايب علي طاهر فنسأل الله تعالي ان يصلي عليه لتكون الصلوة من رب طاهر علي طاهر وانما لم يقل والصلوة علي محمد بل عبر عنه
بالنبي صلي الله عليه وسلم اما لاجل التعظيم لعدم ذكر اسمه صلي الله عليه وسلم واما للادعاء النفس حيث يحمل
اضافة النبي علي زيادة الاختصاص او يجعل المطلق منصرفا الي الكامل او لرعاية السجع او يلزم الصلوة علي الرسول
بطريق الاولي ثم النبي من النبوة بمعني الرفع بالكسر بفتح النون وسكون الباء لا من البناء كذا قال مجد المحشي مولانا
عبد الغفور ره وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالي علي عبادة [illegible] لتبليغ ومعه كتاب اولا سواء كان
بتبليغ الاصول والفروع والاحكام كما قيل لتبليغ الاحكام ليس علي ما ينبغي لانه فرع ثم اضافة النبي الي الضمير
جاز ان يكون للاستغراق او للجنس والاولي ان للعهد الخارجي اي الصلوة علي النبي الخاص وهو نبينا صلي الله عليه
وسلم واكتفي بذكر الآل والاصحاب بعده لبلوغ صلة اصحاب نبينا [illegible] الينا دون صلة انبياء اصحاب انبياء
الاخر ثم الضمير في نبيه الله او راجع الي الولي لجواز انتشار الضميرين في الخطبة ورجوعه الي الحمد مالا يعني له ظاهر
ولا يبعد ان يرجع الي الحمد ايضا لان من اسماء نبينا هو نبي الحمد فح صح المعني من شرط الكتاب في الرسول فيكون اخص
من النبي قيل عدد الرسل ثلث مائة وثلثة عشر وعدد الكتاب مائة واربعة فكيف تصح اشتراط الكتاب علي الرسول كلها
كله والجواب ان هذا انما يصح اذا نازلة لرسول كتاب علي حدة لا يجوز ان يكون واحد بجماعة من الرسول وانما
اردف حمد الله بالصلوة علي النبي لان استفاضة المطالب واستفادة المآرب مبنية علي مناسبة ما بين المفيض
والمستفيض وعلاقة ما بين المفيد والمستفيد وكان المفيض في غاية التقدس والمستفيض في غاية [illegible] فلا بد من التوسل
ملبوسط واي جهتين يستفيض [illegible] بجهة مجردة عن الواجب وبعض بجهة تعلقه علي الطالب فهذا الرد في

حمدالله

١٣
حمد الله بالصلوة علي النبي وكذا آله واصحابه بالنسبة اليه لانه لما كان بين الرسول وامته بعد بواسطة اشياء
الدنية وضبائل العلائق فاحتجنا الي من هو متوسط بين الرسول والامة وتلك لا يكون الا الآل والا
صحاب ويحتمل ان يكون ايراد الصلة بعد التحميد والامتثال بامر سبحانه قال الله تعالي يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه الآية ولا يبعد ان يقال وجه الارداف هو الاشارة الي انه من اهل الملة وعلي آله واصحابه المتادبين قوله
بادابه وانما اعاد كلمة علي وهم يعطف علي قوله نبيه لان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة علي بين النبي والا
صحاب لرد مذهب الشيعة لعدم ايرادهم بها بينهما والآل اهل البيت والعيال وقال النبي صلي الله عليه وسلم
كل تقي نقي فهو آلي وجاء بمعني الاتباع ايضا وعلي هذا المعني يتناول الاصحاب فايرادها بعد الآل تخصيص
بعد التعميم والنكتة فيه الاهتمام بشان الاصحاب اما جمع الصحب كالاشهاد
جمع الشاهد او جمع الصحب بسكون الحاء كالانهار جمع النهر او جمع الصحيب بكسر الحاء كالانمار جمع النمر
بلنك وعلي المعني الاول من الآل هو يكون ذكر الاصحاب بعده تخصيص بعد التعميم بعد التخصيص لان اهل بيته
واقرباءه عليه السلام من الاصحاب وعلي معني الثاني منه يكون ذكر الاصحاب بعده تخصيص بعد التعميم والصحابي
من ادرك النبي في الاسلام ومات في الاسلام ايضا فانه لو لم يدرك في الاسلام بل ادرك في الكفر لا يكون
من الاصحاب وكذلك لو ادرك في الاسلام ولكن ارتد ومات في الكفر لا يكون منهم وانما يقولوا ان الصحابي
من يدرك النبي في الاسلام وكان اسلامه ثابتا الي آخر عمره لانه لم يصدق علي من يدرك النبي عليه السلام
في اسلامه فارتد ثم اسلم ومات في الاسلام مع انه من الصحابة ايضا وفي بعض الكتب ان في الصحابة مذهبان
ارجحها وهو مذهب البخاري وسائر المحدثين وجماعة من الفقهاء انه كل مسلم راي النبي عليه السلام ولو
ساعة وان لم يكن مجالسة ومخالطة والثاني وهو مذهب اكثر الاصول انه من يشترط مجالسته واما التابعي ففيه
مذهبان ايضا احدهما الذي راي صحابيا والثاني انه الذي جالس قيل الآل في الاصل اهل القرينة بتصغيره با
هل وقيل اصله اول بفتح الالف والواو قلبت الواو الفا بالاصل الاول من اصول القلب ويستعمل الآل في الاشرف فقط سواء
كانت الشرافة في الدنيا والآخرة معا كرسولنا صلي الله عليه وسلم او في الدنيا فقط كفرعون فيقال آل فرعون وهكذا
والآداب جمع الادب بالفارسية نگاه داشتن حد شيء بادابه اي باوصافه اي كلما صدر من النبي صلي الله قوله
عليه وسلم من الصلوة والصوم وغيرها فهو يصدر من اصحابه ايضا قوله المتادبين بآدابه اما صفة الاصحاب او الآل
او المجموع والآداب اما اداب نفس النبي عليه السلام او اداب والمراد باداب درسه تبليغ الكتاب والاحكام
وانما لم يقل هادين والمهديين بهدايته موضع قوله المتادبين بادابه رعاية لرعاية الاستهلال وهي ان
يورد اول الكتاب شيء يشعر بان ايضا من الكتاب ماذا قال المتادبين بادابه اشارة الي ان علم النحو من جملة الاداب
بخلاف لو قيل المهديين بهدايته اما بعد اي بعد حمد الله تعالي والصلوة علي النبي اعلم ان كلمة بعد من الظروف
اللازمة الاضافة اذا كان معني الظرفية منظورا فيها واما اذا قطع النظر عن معني الظرفية فيجوز ان قطعه
عن الاضافة كقولهم رب بعد حين قبل وبعد ملاحظة الظرفية فان قطعت عن الاضافة لفظا فهي مبني علي
الضم كما في ما نحن فيه وان لم يقطع فهي معربة بالحركات الثلاث فهذه الفاء في جواب اما للشرط وعند عدم اما يكون قوله

الفاء على التوهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق او يكون في جواب اما المقدر كذا هكذا قالوا قيل الحري في اما المقدار
انما يكون الامر او النهي وفيما فيه ليس بشيء منهما كقوله تعالى وربك فكبر اي مهما يكن فيما قبله فان ربك مفعول الذي اما ربك
فكبر وقوله تعالى وثيابك فطهر والرجز فاهجر ثم ان المشار اليه في هذه يكون محسوسا بحس البصر فلا يقال ان يكون
المشار اليه في هذه هو الالفاظ على ما يفهم من كلام بعض المحشين بعد ما عبد الغفور ليس على ما ينبغي لان المحسوس
بحس البصر هو النقوش لا الفاظ لانا نقول جعل الالفاظ مشارا اليه لوضوح دلالتها على المعاني فكانها محسوس
بحس البصر فيكون استعمال هذه على الالفاظ استعمال اللفظ في غير الموضوع له على سبيل المجاز وجعلها مولانا
عصام المشار اليه بهذه هو المعاني لانه لما تميز المعاني عن غيره فكانه محسوس وفي ايضا استعمال اللفظ
في الموضوع له فوائد وافية الخ الفوائد جمع فائدة من الفيد بسكون الياء اي در دو كرفته شود
ومال كذا قال بعض المحشين ثم الفائدة هي التي كانت قرينة على فعل الفاعل اياه اولا والغاية والغرض ما كان باعثا
لفعل الفاعل اياه فالنسبة بين الفائدة والغرض عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما كان فيه ترتب وباعثة
معا في الشيء من غير الباعث يوجد الفائدة بدون الغاية والغرض وفي الباعث بدون الترتيب
يوجد الغاية والغرض بدون الفائدة وقيل الفائدة ما يستفاد من الغير فيكون المعاني من الفوائد لا
ستفادتها من الالفاظ والالفاظ ايضا من الفوائد لاستفادتها من النفوس وهي ايضا من الفوائد
لاستفادتها من الشارح ثم الوافي بمعنى الكثير اي فوائد كثيرة مقاد وفي الشرح اذا كثر وجاء بمعنى عدم
بسوفا اي هذه فوائد ليست بلا وفاء ومعنى الاول اولى ثم التاء في الكافية جاز ان يكون للمبالغة وجاز ان
يكون للنقل من الوصفية الى الاسمية وجاز ان يكون للتانيث بتقدير الرسالة الكافية للعلامة المشتهر في
المشارق والمغارب والتاء في العلامة للمبالغة العدوم وهو بمبالغة العالم وفيه ابحاث الاول ان اللفظ العلامة
يقتضي بحسب المعنى ان يكون صفة للكافية الكائنة للعلامة فان الجار والمجرور صفة انما يكون باعتبار المتعلق و
يقتضي بحسب اللفظ ان يكون حالا من الكافية اي ثابتة للعلامة لان كون الجار والمجرور حالا ايضا يكون باعتبار المتعلق
فاذا كان للفظ جانبان جانب اللفظ وجانب المعنى فاكثر المحققين نظروا الى جانب المعنى فيلزم ح حذف الموصول ذهبوا
مع بعض الصلة لان الامر في قولنا الكافية بمعنى التي وصلتها العامل مع المعمول الذي هو قوله للعلامة لا يقال
لا يجوز رعاية جانب اللفظ وجعله حالا من الكافية لانها ليست بفاعل ولا مفعول لانا نقول الحال عن المضاف
اليه جائز بشرطين احدهما جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وثانيهما ان يكون المضاف او فاعلا او
مفعولا وكلاهما موجودان ههنا اما الاول فظ واما الثاني فلان اضافة الحل الى الكافية من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول والجواب انه اذا كان اللفظ مؤنثا بحسب اللفظ ومذكرا بحسب المعنى كما في ما نحن فيه جاز ارجاع الضمير المذكر اليه
كما اذا كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا الخ والبحث الثالث انه لا يجوز اطلاق العلامة على ابن الحاجب
لانه لم يكن عالم العلوم العقلي ويشترط في العلامة ان يكون عالم العلوم العقلي والنقلي معا والجواب
الذي جمع جميع اقسام العلوم ولكن اشتهاره في النقليات دون العقليات كما يصح اطلاق هذا اللفظ على قطب الملة والدين
الشيرازي مع اشتهاره في العقليات دون النقليات ثم اجيب ايضا بان جعل على علم العقلي كالمنطق والحكمة

كالعلم

كالعلم واعلم ان المشارق والمغارب جمع المشرق والمغرب وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد وبصيغة التثنية
اي المشرقين والمغربين وبصيغة الجمع ايضا اما الاول فباعتبار ان الشمس تخرج من طرف واحد وتغيب في جانب واحد
14 واما الثاني فباعتبار ان الشمس تخرج في الصيف من موضع وتخرج في الشتاء من موضع آخر وكذا تغيب في موضع في الصيف
وتغيب في موضع آخر في الشتاء واما الثالث فباعتبار انها تخرج في كل يوم من موضع وتغيب في كل يوم في موضع فاختار
محل صيغة الجمع الشارح اي انه مشهور في جميع وجه الارض فاذا عرفت هذا فلا يرد وما هو مشهور في هذا المقام من ان يرد
صيغة الجمع على ما ينبغي لان محل المشرق والمغرب ليس متعددا واجيب ايضا بان المراد من المشارق والمغارب هو بلاد
المشرقي والمغربي والبلاد في الجانبين متعدد فح يكون المراد منها المعنى المجازي لا الحقيقي فان قيل لم يطلق لفظ
العلامة على الله تعالى مع انه تعالى عليم قلت عدم الاطلاق عليه تعالى لتوهم التانيث وكذا لا يقال الله تعالى عاقل فيه
عالم لان احد معاني المؤخر الادراك المسبوق بالجهل لا يقال علمت الله بمعرفت الله لان احد معاني العلم ادراك
قوله المركب الشيخ ابن الحاجب بالكسر والنصب والرفع اما الاول فلكونه بدلا عن العلامة واما الثاني فبتقدير اعني واما
الثالث فلكونه خبر مبتدا محذوف اي الشيخ هو ابن الحاجب قيل لا يجوز اطلاق الشيخ عليه لان الشيخ يطلق على من بلغ
سنه من خمسين سنة الى آخر عمره او من حد خمسين الى آخر العمر او من خمسين الى ثمانين سنة على الاقوال
قوله والمشهور انه قيل شابا ولم يبلغ الى خمسين سنة واجيب بانه قد يطلق الشيخ على الرجل الصغير للتمجيد
تغمده الله بغفرانه تغمد هو الستر كما قال الشارح اي في شية وشبه الغفران باللباس لانهما معا ساتر العيوب اما كون
قوله اللباس ساترا لعيوبها فظاهر واما كون الغفران ساترا لعيوبها فلانه ساتر الذنوب وهي عيوب وسكنه بحبوحة
جنانه اي اسكنه الله تعالى قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار جنانه وكان اولها وآخرها لان خير الامور
قوله اوسطها نظمتها في سلك التقرير يقال نظمت اللؤلؤ اذا جمعتها في السلك اي جمعت الفوائد المذكورة
في السلك التقرير قيل معنى النظم بالفارسية در رشته كشيدن السلك الخيط المطلق السلك مع تقييد الخيط الذي
الجمع فيه اللآلي التقرير اقرار دادن واضافة السلك الى التقرير من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به وهو التقرير
اي جمعت الفوائد التي هي المعاني في التقرير الذي هو كالسلك ووجه الشبه كونه كل واحد منهما حافظا للاشياء من التفرق
والسلك يحفظ اللآلي من التفرقة والتقرير يحفظ المعاني والالفاظ منهما ثم قوله وسمط التحرير عطف على قوله سلك
التقرير اي نظمتها في سمط التحرير السمط بكسر السين وسكون الميم الخيط الذي فيه الجواهر واللآلي ونحوهما وبفتح الميم
الخيط المطلق التحرير نقش خط بر كوفتن قال الشارح شبه تحريره كتابته وتقريره بالسلك وشبه كلماته بالجواهر و
قوله اللآلي وشبه علمه باجتماع الجواهر واللآلي في السلك للولد العزيز اي نظمتها للولد العزيز وهو بمعنى
قوله ارجمند وكرامي وكم بتقدير اعني سبحانه وهو مفعول مطلق فعله محذوف قيل التلهف دريغ خوردن و
قوله خوردن واندوهكين شدن والتاسف دريغ در خوردن وقيل هما مترادفان بالفوائد التي بها
نسبته اي ضياء الدين لان نظمتها الاجله لا يقال ان التركيب الاضافي اذا نسب انما ينسب الى الجزء وهو الاخير
وهو المضاف اليه فكيف نسبه الى الجزء الاول وهو الضياء ولم ينسب الى الدين لانا نقول انما ينسب تركيب الاضافي
الى المضاف اليه اذا كان المقصود منه هو المضاف اليه واما اذا كان المقصود هو المضاف فينسب اليه فالمقصود

ههنا هو الجزء الاول فان المقصود انه ضياء الدين وان قلت لم لم ينسب بها الي يوسف مع انه اسم وضياء الدين لقب قلت جاز
ان يكون معروفا باللقب لا بالاسم ويحتمل ان يكون ذلك للتفأل كما تفأل كتابه بضياء الدين لانه بهذه الجمع والتاليف الي هذا علة
الانتساب الفوائد الي ضياء الدين اي الجمع الكلمات والتاليف كالعلة الغائية فيكون بين الفوائد وبين ضياء الدين النسبة العلية
والمعلولية فهو سبب لوجود الفوائد وانما قال كالعلة ولم يقل علة غائية لان العلة الغائية ما كان باعتبار علي وجود فعل وكان
مقدما باعتبار التصور ومؤخرا باعتبار الوجود الخارجي لجلوس السلطان علي السرير فانه غاية الفعل الذي هو وجود السرير
فهو مقدما باعتبار التصور ومؤخرا باعتبار الوجود فضياء الدين يوسف ليس كذلك لانه وان كان باعتبار التصور مقدما علي الفوائد
ولكنه باعتبار الوجود غير مؤخر عنها بل مقدما عليها فيكون العلة الغائية في الحقيقة تعلم بهذه الفوائد فان تعلمه بها انما يكون
بعد وجودها والاول العلة الغائية هو ضياء الدين يوسف مع جميع المبتدئين لكن لما كان المقصود الاصلي هو ضياء الدين يوسف
فقط قال انه كالعلة وسائر المبتدئين من اصحاب الخ وسائر بمعني الباقي ويحتمل ان يكون بمعني الجمع فيه خروج فيضا
الدين يوسف ايضا ثم يكون تعميمها بعد تخصيص وقوله من اصحاب التحصيل احتراز عن المبتدئين الذين ليسوا من اصحاب
التحصيل العلم وقوله وما توفيقي الا بالله اي الا بسبب الله او بمعونته تحصيل الباء للاستعانة واضافة الي التوفيق
الي الياء من قبيل اضافة المصدر الي المفعول او الفاعل اي وما توفيقي الا بالله فالشارح لما وصف كتابه بالاوصاف
المذكورة فقال وما توفيقي الا بالله حصر لنفسه التوفيق جعل الاسباب موافقا للمطلوب الخير وهو حسبي ونعم
والحسب مصدر بمعني بسنده وكافي ونعم الوكيل اما معطوف علي قوله حسبي او علي قوله وهو حسبي وعلي الثاني يحتاج
الي التقدير المخصوص بالمدح اي هو نعم الوكيل وعلي تقدير الاول لا يحتاج الي تقديره لان التقدير وهو نعم الوكيل
العطف قيس علي كلا التقديرين يلزم عطف الجملة الانشائية علي جملة الخبرية لان نعم لانشاء المدح فيكون النعم الوكيل
جملة انشائية لا يقال قوله حسبي ليس بجملة بل مفرد فلا يلزم ما ذكرنا لانا نقول ان صاحب الكشاف قال ان حسبي بمعني
بحسبي ويكفي فيكون جملة والجواب انا لا نسلم كون الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون اعتراضيا فيكون جملة معترضة
لا يقال ان جملة المعترضة انما يكون بين الكلامين مع ان الكلام يتم به اي بقوله ونعم الوكيل لانا نقول كونها بين
الكلامين مما هو غير متفق عليه بل مختلف فيه او نقول تقديره وهو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون كلاما خبريا او نقول
جاز ان يكون قوله هو جملة حالية وصاحب الحال هو الله تعالى في قوله انفعنا الله تعالى فيكون لهذه الجملة محل من الاعراب
ثم يصح عطف الجملة الانشائية علي الجملة الحالية اذ لها محل الاعراب اعلم ان الشيخ لم يحمد ثم الخ دفع سوال تقريره
ان المصنف خالف السلف لم يكتب الحمد والسلف يكتبونه قوله بان جعله جزءا منها اشارة اليه فاجاب بان عدم التقدير للهضم
النفس قوله هضما مفعول له علة لعدم التقدير وهو بالضاد المعجمة والمهملة بمعني الكسر وفي بعض الكتب اللغة انه
بالصاد المهملة بمعني الكسر وبالضاد المعجمة بمعني الانكسار ولو حمل عدم التقدير علي عدمه مطلقا سواء كان بالكتابة
او غيرها قوله بان جعله جزءا منها وما يقال من ان عدم تقديره بالحمد لله ممنوع لجواز ان يكون التقدير تلفظا بالحمد
لله او يراد بالحمد الثناء باللسان في ضمن لفظ ما وهذا وهو يحقق في ضمن التسمية بتخييل ان كتابة الخ وهو علة
للهضم النفس قيل الحشية اشارة الي ان النقصان في ضمن الاضافة الكتاب الي المصنف لاني المضاف الي الكتاب ليس ككتب السلف
لا من حيث انه المشتمل علي المسائل في مرتبة كتاب السلف حتي يلزم ترك هذا الجعل مخالفة السلف فانهم يستحبون نقل الجعل

فما هو من نقة كتبهم ولا يلزم من ذلك الخ دفع السوال تقريره ان ترك الحمد هو ترك السنة لوقوع الحديث
المشهور في شان الحمد فلا معني لترك الواجب والسنة لهضم النفس تقرير الجواب ان ما هو مامور به هو التلفظ بالحمد سواء
كان مع الكتابة او لا فالمقصود جاز ان يتلفظ الحمد لله ثم كتب قوله الكلمة لفظ الخ واجيب ايضا بان ترك الحمد حد ايضا
اذا كان المقصود من تركه هو العجز عن اداه لانه يبحث في الكتاب الخ هذا دليل الابتداء مطلق من غير نظر الي
كونه حقيقيا واضافيا وان الابتدائية اضافيا وعرفيا لان الابتداء الحقيقي يكون بالكلمة بل بالتسمية بل ببيانها
فلا يرد ما قال بعض الناظرين من ان المراد من الابتداء اما الحقيقي او الاضافي علي كلا التقديرين لا يكون تقريبا تاما
لا يقال كما انه بدء بتوفيقها كذلك بدء تقسيمها فانه قوله ولا يتاتي ذلك الخ تقسيم الكلام فاوجه تخصيصه بانا
نقول من تتمة التعريف فالابتداء به يستلزم الابتداء بالتقسيم فالمراد به يبحث عن احوالهما من حيث ان الاحوال منسوبة
اليهما سواء كان الاحوال منسوبا الي نفسهما او الي اقسامهما ثم انه اشار بايراد الضمير التثنية في قوله احوالهما الي
موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام معا لا احدهما فان كون موضوعه كلمة واوضاع الكلام اليها وعلي العكس كما هو
اختيار بعض تكلف ومتي لم يعرفا الخ قيل قوله لم يعرفا اما من التعريف او من المعرفة يكون بغير التعريف ايضا وان كان
الاول فالتعريف وان كان الثاني فاما لكن الملازمة غير مسلم لان البحث عنهما يتوقف علي المعرفة لا علي التعريف والجواب ان
المراد من الوجه هو الوجه علي وجه البصيرة وهي بالتعريف ويجاب باختيار الاول ايضا بان المراد بالبحث هو البحث علي وجه البصيرة
وهو انما يكون بالتعريف واجيب باختيار الثاني لان المعرفة التي وجبت لها اي حصلت في ضمن التعريف خاص يستلزم
العام الذي هو ما هو الواجب هو المعرفة لا يقال لم عرفها بهذا دون بغيره لانا نقول هذا التعيين الطريق وليس هذا
من داب اصحاب الخ قيل ما هو الواجب وهو المعرفة حاصل قبل التعريف لان من اراد تعريفهما فلا بد له من معرفتهما
اولا والا يلزم طلب المجهول مطلق وهو باطل كيف مامر من ان ما هو الواجب حاصل بالتعريف واجيب بان ما هو
الواجب وهو المعرفة ليس حاصلا للمتعلم اي المبتدي قبل التعريف مع ان الكلام فيه بل هو حاصل قبل التعريف للمعلم الذي هو
المفكر وهو الذي لو رتب امورا معلومة لتادي الي المجهول لان التعريف الشيء انما هو بالنسبة اليه لا الي المتعلم المبتدي
لا يقال انما هو الواجب حاصل للمبتدي ايضا قبل التعريف لان متكلما اذا قال لمن طلب الكلمة فهو لا يعني الا الكلمة الخاصة فا
المخاطب هو المتعلم المبتدي يعرف ان المراد منها هو الكلمة الخاصة لانا نقول هذا انما يصح اذا كان جميع المخاطب معا مبتديا
وليس كذلك لان السامع اعم من المخاطب في زمانه المخاطب عارفا بذلك دون سامع المبتدي ولو سلم كون المخاطب
مطلق سامعا مبتديا لكنه انما يصح اذا القي اي المبتدي ولا قوله الكلمة عن توقيتها واما اذا القي اليه علي عكس ذلك فلا قوله
لا يكون افرادها جزءا من افراد الكلام الخ والمراد من الكلمة المفهوم من قوله افرادها هو المفهوم ومن الكلام في
قوله من افراد الكلام هو المفهوم المراد من الكلمة المفهوم من قوله في مفهومها ومن الكلام المفهوم قوله مفهوم
وهو اللفظ نفي العبارة طريق الاستخدام واعلم ان ههنا وجوه اربعة الاول ان تحقق في الكلام يتوقف علي تحقيق
فرد الكلام لان تحقق الكل يتوقف لان معرفة الكل يتوقف علي معرفة الجزء علي تحقق الجزء والثاني لان معرفة فرد الكلام
يتوقف علي معرفة فرد الكلمة لان معرفة الكل يتوقف علي معرفة الجزء والثالث ان تحقق مفهوم الكلام يتوقف علي تحقق
مفهوم الكلمة علي وجه الاول لان فرد الكلمة جزء في مفهوم الكلام فهو مفهومها جزء في مفهومها يفهم منه والرابع

ثم اعلم ان
ان معرفة مفهومه يتوقف على معرفة مفهوميهما لما مر في وجه الثاني وجهه بعينه ما مر في تعليل الوجه الاول
سيما اذا كان مقدما على الشيء باعتبار الوجود الخارجي فاذا قدمه بينهما الكتاب يكون موافقا له في مقدمة الوجودات
الاربعة اي الوجود الخارجي والذهني والكتابي واللفظي فالكلمة اذا كانت متقدمة عليه باعتبار الوجود الكتابي
يكون مقدما عليه باعتبار الوجود اللفظي لانه ينتقل من كتابتها الى لفظها فيكون لفظها ايضا مقدما عليه لا معنى
بالوجود اللفظي الا هذا ثم ينتقل من لفظها الى معناها اي تعقلها في الذهني فيكون مقدما عليه باعتبار الوجود
الذهني ايضا وههنا اعتراض مشهور بان الغرض من التقديم اما تقديم تعريفها على تعريفه او تقديم تعريفها وتقسيمها
على تعريفه وتقسيمه وعلى الاول فالدليل اما المجموع المعطوف عليه او كل واحد منهما وعلى تقدير الاول يلزم الاستدراك
وعلى الثاني فالاول غير مثبت للمدعي لجواز كون افراد الشيء جزء من افراد شيء آخر ومفهومه كلا من مفهومه وعلى
تقدير وجه الثاني من التقديم فالكلام فيه ايضا مثل ما ذكرنا واجيب باختيار الشق الثاني من الوجه الاول بان
افراد الشيء اذا كان جزء من افراد شيء آخر ومتقدمة عليها فح يصح تقديم مفهومه على مفهومه ايضا واجيب باختيار الشق
الاول على تقدير الوجه الثاني من الغرض التقديم لتوزيعه على جزء المدعي بطريق اللف والنشر المشوش لا يقال ان الدليل
على هذا التقدير ايضا غير مثبت للمدعي لان التقسيم ايضا لا يكون الا للمفهوم فحينئذ الافراد لا يجدي نفعا لانا نقول هو
قوله التقسيم وان كان للمفهوم الا ان المقصود الاصلي ضبط الافراد فيه قيل هي والكلام مشتقان الخ ولما سبق الكلمة في
عبارة المصنف صريحا دون الكلام فلهذا قال قدس سره هي والكلام الخ ولم يقل هما مشتقان الخ الاشتقاق رد الكلمة
الى كلمة اخرى بحسب المناسبة المعنوية واللفظية سواء كان معنى المشتق منه عين معنى المشتق او جزء منه او خارجا لازما منه
والمراد من المشتق منه اعم من المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي للمشتق لان التأثير كما كان لازما للمتكلم كذلك لازما
لهما بخلاف الضرب فان معناه جزء للمشتق يعرف في الاشتقاق ان يكون المشتق والمشتق منه يتفقون في جميع الحروف
الاصل كالضرب او في اكثر حروف الاصل كنعق ونهق فان الاول مشتق من الثاني سواء كان ذلك الاشتراك بالترتيب او بغيره
وهذا هو المناسبة اللفظية واما المناسبة المعنوية هي في المدلولات التشريح قوله قيل اشارة الى ضعف كونهما مشتقا
منه وذلك لان التأثير يعني الذي هو لازم المشتق منه هو التأثير المفضي الى الالم ولا يكون مفضيا الى الحسنات لانه
لازم الجرح بخلاف تأثير اللازم لهما والآخر انه ما دخلا على هذا الجزء فلهذا ذكره اولا ثم ذكر جزء الآخير ههنا في مرتبة
الاخير لان عدم ذكر جزء الاول في مرتبة لاجلها الكلم الذي هو جزء اصلي منها كما عرفت ثم الكلمة وان كان اسم جنس لكنهم
يستعملون على ما فوق الاسمين لا يقال اسم الجنس هو الذي فانه علم لا يحصه يختص بالالم ثم التأثير اعم من ان يكون من الحسنات
او السيئات فلا يرد انه لا يكون لكل معاني الكلمة والكلام تأثير في النفوس الانسانية بخلاف الجراحة وهذه المشابهة
من قبيل المشابهة ينتقض افرادهما اما التأثير على سبيل الحقيقة فهي باطل واما على سبيل النسبة كالقلب الذي نزيل
مثلا بحيث يكرهه واعترض بعض الافاضل بانه لا يكون لمعنى الكلمة تأثير في النفوس بل لمعنى الكلام تأثير في
النفوس كذلك بمعنى الكلمة تأثير في ضمنه فالمراد حين تأثير معانيهما في النفوس اعم من ان يكون بطريق الاصالة او
بتبعيته لا يقال علم كون تأثير معانيهما في النفوس بدون النسبة لانه يستلزم النسبة التامة لجواز ان يكون غير
تامة كنسبة الاضافة لانا نقول المشتمل على هذه كما لا يكون كلاما لا يكون كلمة ايضا والكلام فيهما
قوله وهو الجرح بفتح
الجيم

الجيم بالفارسية جراحت كردن وخسته كردن وهو مصدر جرح واما الجرح بضم الجيم اسم كذلك المصدر واسم المصدر هو الذي
جاء بمعنى المصدر ولكن لا يشتق منه فعلا بهذا المعنى والمصدر هو الذي جاء بمعنى المصدر ويشتق منه فعل بهذا المعنى
لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح اي كتأثير الجرح فالمشبه به هو الجرح والمشبه هو الكلمة والكلام ووجه الشبه
هو التأثير المطلق بينهما ولكن قوله وقد عبر الخ يشعر الى ان وجه الشبه هو التأثير الخاص الذي يستلزم الى
الالم وبهذا القول لبيان المناسبة المعنوية بين الكلمة والكلام وبين الكلم فان المناسبة اللفظية بينهما ظاهر
وقد عبر بعض الشعراء الخ ويراد به التقوية لكلام السابقة لانه لما شبه بالجرح فاشار به الى ان كون العلاقة فيه تشبيها
يعتد به لانه قد عبر بعض الخ لانه من اراد الجرح في المصراع الثاني هو الكلمة او الكلام او تأثيرهما لان الجرح المنسوب الى
اللسان انما هو بالكلمة والكلام فيكون من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه والعلاقة هو هي العلاقة النسبة ولا التيام
المذكور فيه ترشيح جراحت السنان بفتح الجيم جمع جراحة وبكسرها السنان نيزه وسر عصا وتير هي چيزي كذا في بعض الحواشي
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ومراده قدس سره من ذلك البيان اجزاء الكلمة وهي ثلثة احدها الالف واللام
والثاني والثالث التاء ولا يقال الاولى ان يبين جزء الاول ثم الثالث لانا نقول نعم لكن لما كان الكلم جزء اصليا يطلق
على القليل والكثير فكيف يكون الكلم اسم جنس هو الذي يطلق على القليل والكثير في اصل الوضع فذا الاشكال لعروض هذه
الخصوصية المذكورة فيه بعد الوضع بخلاف التمر فانه يطلق على القليل والكثير والتاء فيها فارقة بين الجنس والواحدة
كتمر وتمرة وفيه احتمالان لا احدهما الكلم اسم جنس لا جمع كما ان التمر اسم جنس لا جمع وثانيهما ان الكلم اسم جنس لا جمع كالتمر كان
التمر اسم جنس لا جمع وثانيهما ان الكلم اسم جنس لا جمع كالتمر كما ان التمر جمع تمرة وليس الكلم جمع مثلا ولكن المراد هو الاحتمال الاول
بقرينة ما ذكره المصنف في بحث الجمع من ان التمر ليس بجمع على الاصح بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الخ والكلم الطيب هو الكلم التوحيد
ووجه الاستدلال ان الطيب صفة مشبهة ففيه ضمير راجع اليه فلو كان جمعا فوجب التأنيث فان قيل المدعي مركب مع ان الدليل لا يثبت
الا عدم جمعيته فعدم الجمعية لا يستلزم الجنسية لانه جاز ان لا يكون جنسا ايضا بان كان اسم جنس كرهط وقوم والجواب ان من
قال ان الكلم اسم جمع هو الاخفش والفراء في نحوهما قالا ان لا اسم الجمع اذا كان واحد من تركيبه فهو جمع ايضا فههنا يكون واحد
من تركيب الكلم وهو الكلمة فيكون جمعا عندهما فح يلزم من عدم جمعيته جنسيته بلا تأمل بالفصل وقيل الكلم جنس لقوله عليه السلام
في نفس الكلم الطيب وهو سبحان الله ولا اله الا الله والله اكبر ووجه الاستدلال ما مر وقيل الكلم لا جمع للوزن لانه ليس من اوزان
الجمع حيث لا يقع الا الخ وقد عرفت وجه بطلانه بان هذا الدليل على جمعيته بل هو اسم جنس في اصل الوضع ولكن غير ضاله هذا
الاطلاق بعد الوضع وهذا لا ينافي الجنسية لانه انما ينافيها اذا لم يجز ان يكون الاطلاق مخالف الوضع وليس كذلك الا ترى
ان المجاز اي اطلاقها مخالف لوضعها وايضا لو صح ما ذكر يلزم ان يكون القوم جمعا لانه ايضا لا يطلق الا على الثلاث فصاعدا
الا ان يقال المراد بقوله وقيل جمع انه ليس باسم جنس فيتناول اسم الجموع والكلم الطيب اول الخ دفع ما يقال من انه اذا كان جمعا
فكيف يصح توصيف الطيب صفة له فتأويله ببعض الكلم اما بان يكون البعض مقدرا واما بان يراد البعض من فحوى الكلام لانما
يصعد اليه ليس بجميع كلم الطيب بل بعضه وهو الكلمة التوحيد وهذا التأويل مثل تأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين فان في قوله قريب ضمير راجع الى الاحسان المفهوم من الرحمة اي احسان رحمة الله قريب او احسان
الله قريب من المحسنين والاوجه ان يقال قريبة ويقال الجواب بان الالف واللام في الكلم ابطلت الجمعية او يقال ان الجمع هو

والام فيها للجنس واعلم الحقيق والالف واللام فيها للجنس لان المحقق
اذا كان تاويل الجماعة واما اذا كان في تاويل الجمع فلا
المختار ان اللام وحدها للتعريف وزيدت الهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واعلم ان الالف واللام يكون للاشارة
اي مفهوم مدخولها فان كانت اشارة الى المفهوم الدخول من حيث هو هو فهي لام الجنس ولام الحقيقة مثل الرجل
خير من المرأة اي جنسه خير من جنسها وان كانت اشارة اي مفهوم المدخول باعتبار الحقيقة في ضمن جميع الافراد فهي
للاستغراق كقولنا الانسان لفي خسر اي جميع افراده واذا كانت اليه الاشارة اليه باعتبار الحقيقة في ضمن فرد معين فهي
للعهد الخارجي كقولنا اغلق الباب المعين وان كانت اشارة اليه باعتبار الحقيقة في ضمن فرد ما لا على التعيين فهي للعهد
الذهني مثل اكل الذئب يوسف هي ذئبا ما ومثل ادخل السوق بصيغة المتكلم اي سوق من الاسواق ولا يجوز ان يكون
اللام للاستغراق والعهد الذهني لانه يلزم التعريف للافراد لا على التعين وكل واحد منهما غير جائز لا يقال ان التعريف
للفرد باطل مطلق سواء كان لفرد معين ولفرد غير معين فيلزم ان لا يكون واللام للعهد الخارجي ايضا لانا نقول عدم
قوله — الجواز انما يكون للفرد الشخصي دون النوعي ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء وبين الجنس هذا القول جواب
سوال تقريره ان بين الجنس والوحدة منافاة لان الجنس ملزوم الكثرة والتاء ملزوم الوحدة وبين الكثرة والوحدة
منافاة تقرير الجواب مع المنافاة بينهما لجواز حمل كل واحد منهما على الآخر والحاصل انه انما يكون بينهما منافاة اذا
كان مدلولهما واحد وليس كذلك لان الجنس يدل على الكثرة ما تحت من الافراد بخلاف التاء فانها تدل على
واحد الجنس والمفهوم وهذا جواب على تقدير التنزل قلنا ان ممتنع اولا بانا لا نسلم ان يكون التاء للوحدة لجواز ان
يكون نفس الكلمة ولو سلم لكن لا نسلم ان يكون مع الوحدة مقصود خصوصا عند من عدل من اللفظ كالمصنف حيث عدل
عن تعريف المشهور وهو الكلمة هي اللفظ على معنى مفرد بالوضع وبعبارة اخرى بان المنافاة انما يكون بين الجنس والوحدة
الشخصية لا بينه وبين الوحدة الجنسية كما لا منافاة بينه وبين الوحدة النوعية والطبعية قيل التاء لوحدة الفردية لا وحدة
المفهوم فكيف يصح ارادة وحدة المفهوم فيها واجيب بان التاء اذا دخلت على كلمة لها معنى لغوي ثم اذا اريد منها
معنى الفرد يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فان معناها اللغوي بالفارسية سخن كردن ومعناها الاصطلاحي
قوله — قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ويمكن حملها للعهد الخارجي ويرد هذا الاحتمال بلفظ الامكان اشارة الى ضعفه
وضعفه اما لانه يلزم تعريف الشيء بالاعم لان المفرد يكون فردا معينا وتعريفه بقوله لفظ وضع لمعنى مفرد يكون تعريف
الشيء بالاعم لان قوله لفظ وضع لمعنى مفرد لا يختص بمعين ولو اجيب عنه بان الكلمة مفهوم مطلقا وهو ما يطلق عليه لفظ
الكلمة والمفرد المذكور يكون فردا من افراد هذا المفهوم فالمعروف هو هذا المفهوم لا الفرد المذكور فيقول هذا خلاف
المتبادر لانه مجاز فيكون ضعيفا واما لان اللام العهد الخارجي اشارة الى الفرد للمفهوم وح يلزم ان يكون الاشارة
بها الى المفهوم لان الكلمة التي هي مصطلح النحاة هي هذا المفهوم لا فرده واجيب عنه بان المراد من الكلمة ما يطلق عليه
لفظ الكلمة وهو المسمى بعموم المجاز وهو الذي لا يكون له الموضوع له فيكون المعهود المذكور فردا من افراد هذا المفهوم
لانه يصدق على الجملة الخبرية بكلمة التوحيد وكلمة الشهادة فيقول هذا ايضا خلاف المتبادر على ما عرفت واما لانه يلزم
ان يكون الكلمة مذكورة في النسخة التي قبل ذلك مع انها بتعيين الآن ولو اجيب عنه بانها لما كانت متعينة فكانها مذكورة
في الذهن انما يكون تعينها فيكون مذكورة حكما فيقول هذا خلاف المتبادر فيكون ضعيفا ثم قيل يجوز ان يكون اللام للعهد الخارجي
ولا يشترط ذكر المعهود سابقا اذا كان متعينا مثل اللام مخرج اذا كان بالامس واحد فالمراد هو المصطلح واما

هذه اللام العهد الخارجي يدل على ما سبق شيء ولم يسبق كلمة ولو اجيب بانها ان لم يسبق حقيقة ولكن سبق حكما
حيث قرر وتصور في الذهن فرد معين اولا ثم يقال هذا الفرد المعين هو لفظ وضع لمعنى مفرد فنقول هذا ايضا
خلاف المتبادر بارادة الكلمة المذكورة الخ وقد عرفت ما فيه في الوجه الضعيف الثالث فان قلت الكلمة ليست
بموجودة فلا يخلو اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا واللازم منتف وكذا الملزوم اما بيان الملازمة فلانها
ليست بموجودة الا في ضمن الافراد اذ العام لا يوجد الا في ضمن الخاص واما نفي اللازم فلانه لو كان شيئا منها يلزم
انقسام الشيء الى نفسه والى قسمه لانه يصدق ان الاسم والكلمة ينقسم الى الثلث فيلزم انقسام الاسم الى الثلث
وكذا في الفعل والحرف قلت لا يلزم انها لو كانت موجودة في ضمن الافراد يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسمه
وانما يكون لو كان الكبرى كلها فان قلت وجودها في لان الحرف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة بنفسها فيلزم
الدور وهو الموقوف على المحال قلت التلفظ بها بالحركات والحروف معا فلا يلزم التأخر المحال فان قلت ان الالف
واللام فيها لا يخلو اما ان يكون للتعريف او لا فان لم يكن للتعريف يلزم وقوع النكرة المحضة مبتداء وذا لا يجوز
وان كان للتعريف يلزم المعرف وهو غير مفيد قلت اولا ان اللام ليست للتعريف بل للجنس والتحسين قوله لا يجوز
وقوع النكرة المحضة مبتداء قلت يجوز اذا كانت مفيدة نحو رجل بالباب وشخص على السطح وعلبة في السوق
وكوكب انقض الساعة وثانيا بان اللام للتعريف وقوله يلزم تعريف المعرف قلت التعريف باللام عائد الى اللفظ
والتعريف بالحد عائد الى الحقيقة فلا يلزم تعريف المعرف اذ المعرف باللام ثم اعلم انهم قالوا ان الالف واللام
اذا كانت للعهد الخارجي يشير بها الى فرد المفهوم المدخول لا بان يشير بها الى مفهوم المدخول من حيث
الحقيقة في ضمن فرد معين كما يكون في الاستغراق والعهد الذهني فيكون الالف واللام شيئين جنسي وعهد خارجي
لكن الجنس ينقسم الى الاستغراق والعهد الذهني فان قلت تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد باطل لان الكلمة مفرد
ومركب وتعريف المفرد بالمركب تعريف بالمباين وهو باطل قلت المعرف والمعرف هما المفهومان والمفرد والمركب من
اقسام اللفظ اللفظ اللفظ في اللغة الرمي اي الرمي المطلق وقوله يقال اكلت التمرة ولفظت النواة هو
الرمي من الفم دليل لكون اللفظ بمعنى الرمي المطلق سواء كان من الفم وغيره الا ان الشارح فسره بقوله رميتها
حتى لا يتوهم ان المراد من اللفظ في قوله ولفظت النواة هو الرمي من الفم فان قلت من اين يعلم ان المراد من الرمي
الرمي من الفم هو المراد بالمعنى التكلم هو الرمي المطلق قلنا العرب قيل ان يأكل التمر اذا اخذ النواة باليد وتركها
من يده يقول له اللفظ ايضا كما اذا تكلم زيد كلاما وخرج منه فانه لفظ ايضا وجاء اللفظ بمعنى الرمي من الفم
او بالمعنى التكلم ايضا لا يقال فاللفظ مشترك بين المعاني وايراده في التعريف غير جائز لانا نقول هذه المعاني
ليست بالنسبة الى الجمع بل على سبيل التقصي مع ان المفسر في مفهوم المفرد والمشترك ان يكون عند جميع الناس
ولو سلم ان المعاني المذكورة بالنسبة الى الجمع فنقول القرينة موجودة لارادة المعاني المذكورة وهي قول العرب
اكلت التمرة ولفظت النواة او القول بان القرينة لا بد ان يكون في نفس التعريف ليس مما اتفق عليه القوم ثم
نقل في عرف اي نقل في عرف النحاة ابتداء الى قبل جعله بمعنى الملفوظ اي ما يتلفظ به الانسان او نقل

الرمي المطلق كالخلق بمعنى المخلوق ثم نقل الملفوظ المطلق الى ما يتلفظ به الانسان الى آخره ففي التعديل الاول
يكون من قبيل تسمية المتعلق الخاص بالفتح وهو ما يتلفظ به الانسان باسم المتعلق العام بالكسر وهو الرمي المطلق
حيث تعلق ونقل الرمي المطلق الى ما يتلفظ به الانسان فيكون متعلق بالكسر لما كونه عاما فظاله نه علم
من ان يكون من الفم او من اليد فانه اذا تكلم بشيء وفرغ منه يقال له اللفظ بمعنى الرمي ولو كان الرمي من اليد
يقال له لفظا ايضا فلو فرع ان الخلاف ما يتلفظ به الانسان فانه يصدق الا على الاول فقط والعلاقة
بين المعنيين هي المتعلقة العام والخاص وعلى تقدير الثاني يكون من قبيل تسمية الخاص وهو ما يتلفظ به الانسان
باسم العام وهو الملفوظ المطلق فيكون نقل الملفوظ اليه من قبيل نقل العام الى الخاص والعلاقة هي العامية والخاصية
وهي اولى من الاول ولكن الاول من حيث ان النقل فيه بلا واسطة بخلاف الثاني ثم ان النقل الرمي المطلق
الى الملفوظ المطلق من قبيل نقل العام الى العام والعلاقة هي اولى من الاول والثانية جميعا • ما يتلفظ به (قوله)
الانسان الباء في قوله للتعلاقية قيل التعريف لا يصدق بما يتلفظ به غير الانسان واجيب بان المراد من شانه
ان يتلفظ به الانسان ولكن التقييد بالانسان تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم ولتعلم ان من قال ان الحركات
هي الاعرابية كلمة فلا استشكال عنده لصدق تعريف اللفظ عليها لانها يتلفظ به الانسان بالتبع وايضا هي
دالة على المعاني بالوضع وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وعند من لم يقل بكونها كلمة فيرد عليه
ان المراد من التلفظ اما التلفظ بالاستقلال او الاعم وان كان الثاني فيلزم ان يكون الحركات الاعرابية كلمة عنده
وان كان الاول فيلزم ان لا يكون التقديري كلمة والجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الاستقلال الاعم من
ان يكون شخصيا او نوعيا فيلفظ نوع التنوين بالاستقلال لانها من نوع الحرف والقائل ان يقول ان من
اراد من التلفظ هو التلفظ بالاستقلال فانه وان خرجت الحركات الاعرابية ح لكن يخرج الضماير المتصلة المعبرة
بما لم يستعمل في التلفظ على ما سيأتي في الجنسيا كالالف الضمير والواو والياء مثل ضربا وضربوا وضربي مع انها
كلمة والجواب ان اللفظ ما يستعمل هو مراد في التلفظ والقائل ان يقول ان الحركات الاعرابية لا يخرج
بقيد الاستقلال حيث يستعمل به الانسان في التلفظ وان كان حكما فقوله او حكما يدخلها والجواب
ان المراد من قوله او حكما هو تلفظا حكميا بان يشاركه الملفوظ به في الاحوال من كونه مسندا اليه ومعطوف
عليه او مبدلا منه وغيرها وليست الحركات الاعرابية كذلك ويمكن ان يقال ان الحركات الاعرابية لو كانت كلمة
فلا يخلو اما ان يكون اسماء او فعلا او حرفا ولا سبيل الى شيء منها اما الاسم والفعل فلانهما غير مستقلة
(قوله) واضا لانها لا تدل على اقتران الحدث بزمان واما الحرف فلانها لا يذكر في قسم الحرف ولا يقول به احد مهملا كان
او موضوعا وكلمة او في التعريف للتعميم لا للتشكيك حينئذ ينبغي كون اللفظ حقيقيا والمهمل هو اللفظ الدال بلا
وضع وله فردان كما هو المشهور والقائل ان يقول ان التعريف المهمل غير مانع لصدقه على القرينة اللفظ فان القر
(بان يكون في) هي الامر الدال بلا وضع ويمكن الجواب بان القرينة وضع لانها مستعملة والاستعمال يستلزم الخاص العام
قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم

بالمستعمل

17

بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى مفرد قبل ان يستعمل انتهى
المستعمل قال المجد المحشي مولانا عبد الغفور قوله قبل ان يستعمل قبل ان يطلق فيراد منه معنى المستعمل في عبارتهم
بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص انتهى لا يقال اذا كان المستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح
استعماله فكيف يصح قول المحل قدس سره ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع لانا نقول ليس معنى قول قدس
سره مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ان المراد نفس الموضوع بل اعم من ان يكون نفسه او مفهوما مساويا له او
مركبا وانما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لان الاصل مصدر وان اطلاق المصدر على القليل والكثير
(قوله) صحيح فاطلاقه في اصطلاح موافقا لاطلاقه في اللغة واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي وكذا المراد
من اللفظ الحكمي هو الملفوظ به الحكمي ولا يرد ان اللفظ لا يكون حكميا بل اللفظ لا يكون الا حقيقيا لان
(قوله) قوله ما يتلفظ به الانسان الى تعريف اللفظ ومفهومه وكل ما نعرف به هذا المفهوم فهو لفظ حقيقي
كالمنوي في زيد ضرب اي كالمستتر فيه وانما يقال له محذوف مع ان المستتر هو فاعل جوابه بالسان علم
حذف الفاعل يجريان لسانهم باستتار الفاعل وعلام جريانه بحذف الفاعل كذا قالوا اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا قيل الصوت اعم من الحرف واعلم ان المدعي مركب من شيئين احدهما ان المنوي
ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكمي وهذا الكلام يشكل الثاني لاثبات المدعي الاولى بان يقال ليس
المنوي من مقولة الحرف والصوت وكل المتلفظ الحقيقي من مقولة الحرف والصوت فينتج ان المنوي
ليس متلفظا حقيقيا ولهذا ابيت الكبرى بقولنا وكل ما ليس من مقولة الحرف والصوت لا يكون لفظا حقيقيا
يكون النتيجة مثل ما ذكره قوله اصلا اشارة الى ان الصغرى سالبة كلية فالنتيجة ايضا سالبة كلية
ولم يوضع له لفظ وهو لدفع منع المتوجه على الصغرى فيجوز ان يوضع له لفظا خاصا فيصرح
من مقولة الحرف والصوت فيكون ملفوظا حقيقيا ح لان كلما وضع لفظ خاص فهو من مقولة الحرف و
الصوت فاجاب عنه بانه لم يوضع له لفظا لا يقال قوله ولم يوضع له لفظا يوهم كون تلفظ موضوعا للالفا
الحقيقة كما هو مذهب العلامة التفتازاني وهو خلاف التحقيق ما ذهب اليه قدس سره اي انا نقول معناه
ان المنوي لا يكون مذكورا او متعينا بعبارة خاصة واليه اشار بقوله لا يكون مذكورا بنفسه بخلاف اللفظ
الحقيقي فانه ذكر وعين له لفظ خاص كزيد المركب من الحروف ثم ان قلت قد ذكر وعين للمنوي لفظ خاص من
نحو قلت فلو فرغ قال عبروا عنه الى والحاصل انه ليس في ضرب هو وفي اضرب انت بل فيهما شيء لا يتلفظ له
ولكن يعبر عنهما لمناسبة بينهما من حيث ان كل واحد من المنوي ولفظ هو وانت للتشخيص بغير
(قوله) دون فرد فاذا عرفت هذا التفصيل فيما ذكره بعض المحشين من جملة ما لا يعني واجروا عليه احكام
اللفظ الى وكلما اجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي فهو لفظ حكمي كالمنوي والمراد باحكام اللفظ كونه مسندا اليه
(قوله) ومعطوفا عليه ومبدلا منه واذا احال وغيرها قوله واجروا عليه الى عطف على قوله ليس والمحذوف لفظ
(قوله) حقيقة سواء كان الحذف على سبيل الوجوب والجواز لانه قد يتلفظ به الانسان الحادي قد يمكن ان
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلما ذكر هو كذلك فهو لفظ حقيقة او من شانه ان يتلفظ

به الانسان والانسان اعم من الشخص والجنس والنوع لان المحذوف مطلق على تقدير وجوده في
الخارج يتلفظ به الانسان فاذا عرفت هذا فما قال بعض المحشين من ان المراد اما ان يتلفظ كل
المحذوف او بعضه وامكان الاول فالصغرى ممنوعة وامكان الثاني فالدليل لا يثبت المدعي لانه الكلي
كلي اي كل المحذوف لفظ حقيقة ليس بشيء كما لا يخفى ثم ان اللفظ قد يحتمل ان يكون للتحقيق كما في قوله
تع قد يعلم الله ويحتمل ان يكون لتقليل المفعول اي يتلفظ بعض المحذوف الانسان ويحتمل ان يكون
لتقليل الفاعل اي يتلفظ بالمحذوف بعض الانسان ويحتمل ان يكون لتقليل الفعل اي بعض التلفظ الذي
يقع على المحذوف في بعض الاحيان ويحتمل انه يكون قوله في بعض الاحيان بيانا للفظ قد ولا يرد ح اما
قيل ان لفظة قد مستدرك ههنا لان قوله في بعض الاحيان يغني عنها وقال بعضهم ان المحذوف
لفظ حقيقة يصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي
الوجود فالمحذوف لا ينافيه وان قيل الصدق بمعنى الحمل يستدعي وجود الموضوع اذ ثبوت شيء لشيء
فرع ثبوته فيقال لا نسلم ذلك كيف والاوصاف العدمية محمول على موصوفاتها وليس بموجود ة
قوله اذ هي مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلما هو كذلك فهو لفظ حقيقي او لانه من
شانها ان يتلفظ به الانسان وكذلك كلمات الملائكة والجن قيل على الاولين ان كلمة التي يتلفظ
بها الملك مثلا ليست عين ما يتلفظ به الانسان وذاتا وشخصا والا يلزم قيام العرض الواحد
بالشخص بمحلين لان الملفوظ هو الالفاظ وهي من الاعراض واجيب بان هذا تدقيق فلسفي واما
عند علماء العربية ليس كذلك ثم المراد انها مما يتلفظ به الانسان سواء يتلفظ شخصها او جنسها
او نوعها على تقدير ان يكون بين كلمة الله تع تع توافق في الامور المذكورة ودخول كلمة الله
تع مثلا في اللفظ الحقيقي على هذا التقدير فهو ان تم تم والا فلا فاذا كان كلها من جنس واحد او نوع
واحد فاذا تلفظ بعضها الانسان فيمكن ان يتلفظ كلها به الانسان فاذا عرفت هذا فما ذكره
بعض المحشين باطنابه في هذا المقام كلاما طويلا ليس بشيء كما لا يخفى على الناظر ثم قال المحشي
المذكور في حاشية آخر حاشيته هذه من انه على تقدير التسليم اي تسليم كون كلمة الله تع
من نوع واحد ليس مراد النحاة بقولهم ما يتلفظ به الانسان ما يتلفظ بنوعه الانسان كما يفهم
من الاعتراض والجواب الذين وقعا في حاشية مولانا الاعظم قدس سره في ذيل قوله
لا يقال على الوجهين الاولين ان لفظ ما يتلفظ شخص الانسان لا بنوعه ليس بشيء بل غلط
وذلك لان مراد مولانا الاعظم هو المجد المحشي مولانا عبد الغفور حيث قال ان كلمات الله تع
مما يتلفظ بها في بعض الاحيان او لانها من شانها ان يتلفظ او لانها يتلفظ بها حكما كا
المنوياة على هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان يتلفظ به الانسان
معا بالشخص بما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفي
غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المكان المحل هنا هم كاختلاف المكان انتهى كلامه وانت خبير بانه

مجد المحشي

١٩

مجد المحشي من كلامه ان الالفاظ اعراض والاعراض لا تبقى زمانين وقيام عرض الواحد بالشخص
بمحلين باطل فاذا عرفت فلم لا يجوز ان المشار اليه بهذا في قوله تدقيق فلسفي كون الاعراض
او بطلان قيام عرض المذكور لا قوله ان ما يتلفظ به الانسان مغاير لشخص تدقيقا فلسفيا فيكون
عند الادباء اي علماء العربية لا ما يتلفظ به الانسان مغايرا بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فله
احتمالان احدهما ان ما يتلفظ به الانسان لا يكون مغايرا لما تكلم به الحق سبحانه اصلا لا شخصا
ولا نوعا ولا جنسا سواء كان متحدا به في هذه الامور اولا وثانيهما انه لا يكون مغايرا لما تكلم به الحق
شخصا وهو اعم من ان يكون مغايرا لما تكلم به الحق سبحانه نوعا او جنسا اولا بل متحدا به نوعا او جنسا
واعم ايضا من ان يكون متحدا شخصا لما تكلم به الحق سبحانه اولا وليس اللازم منه ان يتحد
ما يتكلم به الانسان شخصا لما تكلم به الحق سبحانه وجوبا حتى يرد ما توهم المحشي المذكور
فظهر مما ذكرنا ان المحشي المذكور استند كذبا وتهمة بجهله وعلمه على اي مولانا الاعظم مولانا
عبد الغفور قدس سره نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا قوله غير داخلة في اللفظ
قال مولانا مجد المحشي اي غير داخلة في اللفظ الذي هو اول من اجزاء التعريف وما لم يدخل فيه لم يحتج في
التصحيح التعريف الى اعتبار اخراجها بقيد حتى يلزم عليها ارتكاب تضيق [illegible] تحقيق حيث قالوا ان
الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان تعتبر الفصل جنسا والجنس
فصلا انتهى كلامه فيكون الفصل وهو الوضع للمعنى صادق على الدوال الاربع فاخرج بقيد اللفظ فجاز ان
تعتبر اللفظ فصلا والموضوع جنسا وبينهما اي بين اللفظ والوضع اي الموضوع عموم وخصوص من وجه
يصدقهما في زيد موضوع لشخص الانسان وصدق اللفظ بدونه في المهمل وصدق الموضوع بدونه في الدوال
الاربع وكما نقول لم لا يجوز ان يكون الجزء الاول مقدما في التعريف اي الكلمة شيء ملفوظ وضع الخ فح يكون
اللفظ قيد يصح الاحتراز به عن الدوال الاربع لانا نقول التقدير خلاف المتبادر لا سيما في التعريفات ثم ما ذكره
بعض المحشين من ان بين الاحتراز والاخراج فرقا لان معنى الاحتراز بالشيء عن الشيء في التعريفات بالفارسية
پرهيز كردن ست [illegible] بشيء اذ دخول شيء در ومعنى الاخراج بالشيء شيئا آخر بالفارسية بيرون
آوردن شيء را بشيء از معرف والثاني يقتضي الدخول في جزء من اجزاء المعرف والاول لا يقتضي ذلك
فاندفع الاعتراض ليس كما ينبغي لان ارادة هذا المعنى اي عدم دخول الغير فيمن لفظ الاحتراز بعيد
عن الاستعمال واعلم الخطوط من صنوعة للنقوش التي في الخط الاوراق والعقود وهي المقاصد التي في
اليد والنصب جمع نصبة وهي ما ينصب لتعين مسافة او طريق واتفاق لفظ ولم يقل لفظة لا يقال في توجيه
هذا السؤال نظر لان لفظا اخص من لفظة والمطلوب هو الاختصار في المتن لانا نقول المراد ان المطابقة
لازم بين المبتدأ والخبر فلا ان يقال لفظا المراد ان هذا الكتاب مختصر من المفصل وفيه وقع اللفظة في مناسب ايراد
التاء في المختصر قوله لانه لم يقصد الوحدة يعني ان التاء فيها اما للوحدة او للتانيث وامكان الاول

فهو لم يقصد الوحدة كما انه لم يرد ان الكلمة تاكيد للوحدة والاول نظرا ظاهر والثاني خلاف المتبادر وان كان
الثاني فالمطابقة غير لازمة لعدم كون الجنس مشتق والمطابقة على تقدير كونه مشتقا قيل المراد اما انه لم يقصد
وحدة الكلمة او وحدة اللفظية والاول بط لانه ينافي ما سبق من قوله والتاء للوحدة وان كان الثاني
فالجواب غير مطابق السوال لان السوال انما اراد وحدة الكلمة فينبغي ان يريد وحدة اللفظ ايضا لئلا
يتوهم تعريف الشيء بما هو اعم منه واجيب باختيار الاول ولا منافاة بينهما لان المراد من قوله ان التاء للوحدة هو
انها للوحدة في الاصل وليس معناه ان المراد به الوحدة لا يقال قوله ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس الخ يدل
على ان الوحدة مرادة من التاء فالمنافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس الخ يدل على ان الوحدة مرادة من التاء فانافي
بالقيد لانا نقول هذا الجواب المذكور لقوله ولا منافاة بينهما الخ جواب على تقدير التسليم واعلم ان المصنف ره
اعترض على اللفظ الواقعة في تعريف صاحب المفصل بان المراد به اما اقل ما يطلق عليه اللفظ او المراد بها العدد
المخصوص الذي يسمى اليه او المراد بها معنى اللفظ اما الاول فهو فاسد لان اقلها حرف واحد واما الثاني فهي ليست
مشعرة به واما الثالث فاختيار اللفظ اولى للاختصار ودفع الاحتمال واعلم ان مجد المحشي مولانا عبد الغفور ره
اورد ههنا كلاما هو اعتراض على الشارح وهو لزوم المطابقة بينهما لا بد من الامور الثلاثة احد الاول ما ذكره
من كون الخبر مشتقا حقيقة او حكما الاول كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها والثاني كاسم الذي
فيه ياء النسبة كتميمي وحبشي وقريشي ونجاري وغيرها فان قولك تميمي في قوة قولنا اي الذي هو منسوب الى قبيلة
بني تميم مشتق لانه اسم مفعول وكذا البواقي والثاني ان يكون فيه ضمير راجع الى المبتداء والثالث ان لا يكون فيه التذكير
والتانيث متساويين وكل واحد من هذه الثلث منتف ههنا والاول ظاهر وكذا الثاني لان الضمير انما يكون في المشتق
دون المشتق منه والثالث ايضا ظاهر لانه المصدر يجوز تذكيره وتانيثه فاذا عرفت هذا فالشارح تعرض وينبغي
الاول فيه ولم يتعرض بنفي الاخريين انتهى حاصل كلامه اقول مراده من كلامه عدم لزوم المطابقة بينهما وهو حاصل
بمجرد نفي الاول كما لا يخفى ويمكن ايضا ان يقال ان نفي الاول يستلزم نفي الاخريين لانه اذا لم يكن مشتقا فلا يكون فيه ضمير
ايضا لان الضمير انما يكون في المشتق ايضا ان لم يكن مشتقا فالذهن يذهب الى كونه مشتقا منه لانه عدم كونه مشتقا
لا يستلزم كونه مشتق منه لان الاشياء غير منحصرة فيها مع كون اللفظ اخص من لفظة فان قوله لفظة هو
يقتضي ان يقال وضعت وان يقال مفردة على تقدير كونه صفة اللفظ الوضع تخصيص شيء بشيء ولما كان معرفة المعنى
المشتق موجودة متوقفة على معرفة المشتق منه ومعرفته يعرف فلهذا اعترف المشتق منه واعلم ان للفعل ثلثة اجزاء
وهي الحدث والزمان والنسبة وقد ذكر الاول دون الاخريين واما النسبة فظاهرة لا يحتاج الى البيان واما الزمان
فلانه ايضا ظاهر او لان الافعال المستعمل في التعريفات لا يقصد الزمان منها ثم انه لم يذكر معنى اللغوي للوضع
وهو جعل الشيء في جزء فكان الواضع يجعل المعنى جزء اللفظ كما ذكره في اللفظ لان مقصوده في الالفاظ معنى
الاصطلاحي ولم يتعلق الغرض بجزم في معنى اللغة لكن ذكر معنى اللغوية اللفظ باعتبار النقلين المذكورين ثم
فان المقصود فيه بيان النقل حقيقة وبيان معنى اللغة فيه بالغرض دليل في الوضع النقلين المذكورين بل فيه نقل

واحد حيث

واحد حيث نقل فيه ابتداء الى تخصيص شيء بشيء الخ قيل اذا سمع لفظ زيد يفهم السامع ايضا الشيء الثاني فلا بد ان يقول
متى اطلق او سمع واجيب بان المراد من الاحساس هو الادراك سواء كان بالبصر او بالسمع واجيب ايضا بان
المراد متى اطلق وسمع فان الاطلاق يستلزم السمع فح يكون المراد من الاحساس هو الرؤية بالبصر بقرينة
مقابلة السمع او المراد من الاحساس هو الاحساس بغير السمع بالقرينة المذكورة لا يقال لو قال متى احس
بلا ذكر قوله اطلق وسمع يكفي كما لا يخفى لانا نقول انما ذكرهما واشار الى ان الوضع قسمان لفظي وغير لفظي فقوله
اطلق اشارة الى الوضع اللفظي كوضع لفظ زيد على ذاته وقوله احس اشارة الى الوضع الغير اللفظي كالدوال
الاربع وكنقارة السلطان فانها تدل على ركوب السلطان او على نزوله وكنقش الالف فانه تدل على الالف قيل
ان الكلمة غير صادقة اذ لا بد في صدقها من انضمام العلم بالتخصيص والوضع الى الشرط كما لا بد فيها من عدم
موانع الفهم الشيء الثاني من الموت والنوم وغيرهما وحمل الالفاظ على ظاهرها واجيب بان هذا الانضمام
من دو مفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يشبع الدلالة ومن المعلوم ان لا بد
في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قيل يلزم الدور على تقدير اعتبار
القيد المذكور فيه لان العلم بالشيء الثاني موقوف على العلم بالوضع موقوف وكذلك العلم بالوضع موقوف على العلم
بالشيء الثاني لان العلم بالوضع نسبة بين الشيئين وهو موقوف على الشيئين وواحد منهما هو الشيء الثاني واجيب
بان العلم بالشيء من الشيء الاول يتوقف على العلم بالوضع واما العلم بالوضع يتوقف على نفس الشيء الثاني فلا
دور لعدم اتحاد الجهة لا يقال فيلزم تعريف الشيء بنفسه لاعتبار الوضع في تعريفه لانا نقول المراد من الاول
معناه الاصطلاحي ومن الثاني معناه اللغوي وههنا اعتراض مشهور بان الباء اما داخلة على المقصور عليه
او على المقصور وان كان الاول كما هو الظاهر فالمعنى ح ان الشيء الاول مخصوص بشيء الثاني فح يشكل بالالفاظ
المشتركة كالعين وان كان الثاني كان ظاهرا فيكون ح ان الشيء مخصوص بالاول فالشيء الاول ح مقصور عليه
والشيء الثاني مقصور فح يشكل بالالفاظ المترادفة كالانسان والبشر لان الشيء الثاني وهو الماهية ليست مخصوصة
بالانسان ولا بالبشر واجيب بان للحصر جزئين سلبي فاستعمال التخصيص ههنا بناء على تجريده عن الجزء السلبي فهذا
لا ينافي وجوده في شيء آخر فهذا جواب باختيار كلا الشقين ولو سلم كون التخصيص مستعملا في جزئين معا فنقول الشيء
الاول مخصوص بشيء الثاني باعتبار هذا الجعل والتعيين ولا يوجد في غيره حيث لو اريد من التعيين مثلا معنى آخر يكون
ذلك باعتبار جعل الاخر وهذا الجواب ايضا باختيار كلا الشقين من الترديد واجيب ايضا بان التخصيص اضافي بالنسبة الى
كونه شيئا قيل لو فهم الثاني بالاطلاق ثم اطلق ثم اما ان يفهم الشيء الثاني او لم يفهم وان كان الثاني فالكلية غير
صحيحة وان كان الاول يلزم تحصيل الحاصل واجيب بان الفهم بمعنى المقصود الالتفات لا يقال فح ينتقل الكلام في الا
لتفات فح يلزم عدم صحة الكلية ويلزم تحصيل الحاصل لانا نقول تحصيل من كل اطلاق شخص آخر من الالتفات

فلا يلزم تحصيل الحاصل لا يقال لم لا يجوز ان يحصل من كل الخلاف التشخص آخر من الفهم فلا يلزم تحصيل
الحاصل فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات لانا نقول تشخص الفهم والعلم مع بقاء حصول الفهم الاول
عند بقائهم غير ظاهر بخلاف حصول تشخص الالتفات مع بقاء الالتفات الاول في جعل الفهم بمعنى الالتفات
بماله وجه واعلم انهم قالوا ان التعريف المذكور تعريف الوضع المطلق في المشهور فاللفظ ان
المعين اعم من ان ملحوظين للواضع بخصوصهما كوضع لفظ زيد بازاء ذات مشخصة وكلفظ الانسان
بازاء الحيوان الناطق اذا كان المعين ملحوظا بالوجه الحاصل العام الشامل وبغيره كما في وضع العام
والموضوع له الخاص كوضع لفظ هذا بازاء كل مشار اليه معرفا مذكرا وكان العموم معتبرا في جانب اللفظ
كما في الوضع النوعي مثل وضع اسم الفاعل بازاء معناه في ضمن القاعدة الكلية القائلة بان كل ما كان على صيغة
الفاعل فهو موضوع لذلك فاذا عرفت هذا التفصيل فنقول ان يعرف صحة الوصف يصدق على وضع
الالفاظ وتعيينها بازاء معانيها المجازية فانه يفهم المعنى المجازي اذا اطلق اللفظ اطلاقا صحيحا
وهو الذي كان مع القرينة مع ان المشهور ان لا وضع في لفظ المجاز بالقياس الى المعنى المجازي وايضا يصدق
هذا التعريف على وضع الاغلاط العامة وتعيينها بازاء ما يفهم منها عند العامي كلفظ الشعر بتقديم العين
واجيب عن الثاني بان تركيب الوضع في المجاز وما قيل في المشهور من انه لا وضع فيه انه لا وضع غير النوعي
فيه ويمكن اخراج المجازي عن التعريف باعتبار قيد بنفسه فيه اي تخصيص شيء بنفسه وليس تخصيص اللفظ و
تعيينه في المجاز بل بقرينة فح لم يصدق التعريف على وضع الحرف فان تخصيصه وتعيينه مع ضميمة واجيب
عنه بان المحتاج الى الضميمة في الحرف هو الدلالة للتخصيص والتعيين فان قلت كيف حكم بان المركبات
انما يخصه باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضا موضوعة لان المراد بالوضع
اعم من تعيين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع اجزائه فالمركب جزء اللفظ صوري وجزء مادي وكذا لمعناه
وبالجزء الصوري في اللفظ على جزء الصوري في المعنى وكذا بالجزء المادي في اللفظ يدل على جزء المادي في
المعنى او يقول المراد به اعم من الشخصي والنوعي والمركبات موضوعة بالنوع اي بقواعد كلية مذكورة
في كتب العربية كما اشرنا اليه انفا فاذا عرفت فلا يخرج بقيد الوضع المركبات من تعريف الكلمة بحيث
اي حال كونه ذلك الشيء المخصوص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
الهجاء لغرض التركيب هذا ما قال مجد المحشي مولانا عبد الغفور قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله
وهذا ليس بمرضي السيد قدس سره لانه يخرج حروف الهجاء بقوله لمعنى ويفهم من كلام مجد المحشي ايضا
تعينه كما سيجيء انتهى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي سمى بمجد المحشي مولانا عبد الغفور لفاضل المحشي ره
ومقصوده من التعرض عليه كما هو وقع مثله ذلك في حاشية مولانا الهندي على شرح العقائد على الخيالي
اقول حاصل كلام مجد المحشي ان قوله بحيث حال من المفعول وهو الشيء الاول فان اضافة التخصيص اليه

اضافة المصدر

اضافة المصدر الى المفعول والباء في بحيث للملابسة ثم اضافة التخصيص الى حروف الهجاء اضافة المصدر الى
المفعول اي تخصيص المخصص والمتعين بحروف الهجاء فبقيد الوضع يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
لان تخصيصها به ليس ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية لانه ليس متى اطلق حروف الهجاء فهم
من الشيء الثاني الذي هو عبارة عن المعنى لانه غرض التركيب ليس معنى بالنسبة الى حروف الهجاء فخرج بقيد
الوضع حروف الهجاء لا بقيد المعنى والا يلزم اخراج المخرج وانما قال وبه يخرج تخصيص بغرض التركيب الهجاء
ولم يقل وبه يخرج حروف الهجاء كما هو الظاهر تنبيها على ان الحروف الهجاء خصوصية بغرض التركيب بان التركيب الالفاظ
منها لانها موضوعة له فقد ظهر مما بينا اي كلام مجد المحشي اعترض على الشارح مما في قال الفاضل السمرقندي بقوله
هذا ليس بمرضي الشارح الى ليس في المقابلة ويمكن الجواب عنه بان اخراجها بقيد المعنى لاجل ان ذكر المعنى بعد الوضع
مبني على تجريد الوضع عنه وعن تجريدها عن الشرطية ايضا لان تجريد الوضع عنه يستلزم تجريدها عنها ايضا لانها
معينة اي الشيء الثاني وقيد له وسيجيء تفصيله ويحتمل ان يكون كلام مجد المحشي اعتراض على المصنف ايضا بانه
لم لم يقل الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد بخروج حروف الهجاء بمضمون الشرطية والجواب عنه ايضا مثل ما ذكرنا
فانه ان لو ورد قيدا مخرجا على حدة في التعريف لاخراج ما ليس داخلا في التعريف ولم يكتف بما في ضمن التعريف ثم قال الفاضل
السمرقندي بقوله ويفهم من كلام المحشي ايضا لغيته كما سيجيء ليس بشيء لانه ما سيجيء هكذا وبقية حروف الهجاء
ويقولون ليس منها كالف باتا وهي حرف في المباني المقابلة بحروف المعاني انتهى كلامه ولا شك ان هذا كلامه لا يشعر بان
مجد المحشي ره تابعا للشارح ره في اخراج حروف الهجاء بقوله بمعنى وهو ظاهر بغاية الظهور قيل يخرج
عن وضع الحرف وكذلك يخرج وضع الفعل على مذهب من قال ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل
المخصوص حيث لا يفهم معناه اي الفاعل المخصوص بل يفهم فاعل ما والجواب فان الجواب اطلاق الصحيح عند هذا القائل
القائل هو الذي يذكر الفعل مع فاعله وكذلك الجواب الثاني واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
والجواب عنه بانه قوله فهم منه الشيء الثاني تفصيلا ومخصوصا بل يدل على فهم مطلق سواء كان تفصيلا او اجمالا
اي بوجه ما ولا شك ان معنى الحرف يفهم منه اجمالا بانه لا حظه الواضع هذا الوجه عند الوضع مع ان المراد بالفهم
هو الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ والغرض من وضع الحروف بمعناه هو ان يفهم معناه بخصوصه بمعونة
ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه عند الاطلاق واذا عرفت ذلك فقد سقط الجواب عنه بان العلم بالوضع معتبر في التعريف وبعد
العلم بتخصص الحرف لمعناه الجزئي بخصوصه يفهم منه الشيء الثاني عند الاطلاق وان كان العلم بتخصيص المذكور ممتنع فح
لا يخرج وضع الحرف عنه لا يقال اذا قلنا من حرف جر او مركب من حرفين يكون هذا الاطلاق اطلاقا صحيحا مع انه لم
يفهم معناه ح فالاشكال باق بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح الذي لاجل ارادة المعنى الحرفي والاطلاق
المذكور ليس كذلك بل هذا لاجل ارادة لفظ من لا يقال اذا خرجت من البصرة كان هذا الاطلاق صحيحا لاجل
ارادة المعنى الجزئي وهو النسبة بين الخروج والبصرة مع انه لا يفهم معناه الجزئي الذي هو بين الخروج والمصر والشام
والمدينة وغيرها في قولنا خرجت من البصرة مثلا فيخرج وضع كلمة من النسبة مخصوصة بين الخروج والشام مثلا
لانا نقول المراد بالاطلاق هو الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص وهو

ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة وابتداء النسبة بين الخروج والمصر والشام في خرجت من البصرة الى المصر سبب
الارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص بل هو لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص الذي بين لفظ من
وبين ابتداء الخروج من البصرة ولنا ان يقول بعبارة اخرى بان ابتداء النسبة بين الخروج والمصر والمدينة
في خرجت من البصرة ليس ابتداء النسبة بل انتهاءها فهذه النسبة الحرفية ليست معنى الحرفية للكلمة من بل هي
معنى الحرفية لكلمة الى فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لا يقال لا شك ان حمل الاطلاق على استعمال اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم من قبيل حمل المطلق على المقيد كما حمله على الاطلاق الصحيح كذلك ففيه ايضا اعتبار قيد
زائد لانا نقول استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق بان استعمال المذكور في
مفهوم الاطلاق وفرد المفهوم اذا كان متبادرا من اللفظ واريد به هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن ذلك قيدا بل
الاطلاق الصحيح فانه ليس بمتبادر من لفظ الاطلاق وان كان فرد المفهوم ولم يكن اللفظ مستعملا فيه لعدم تبادره
يستعمل في المفهوم الذي يتناول الاطلاق الصحيح وغيره بتبادره ووجوب حمل العبارة في التعريفات على المتبادر فيكون
المستعمل فيه مقيدا وقوله اطلاقا صحيحا قيد اله الاترى اذا قيل فلان اطلاق وقال كذا فليس المتبادر منه اطلاقه صحيحا بل
اعم من الصحيح والفاسد لا يقال المتبادر من الاطلاق الاطلاق الصحيح لانه فرد الكامل لاطلاق وينصرف المطلق الى فرد كامله
لانا نقول كونه فرد الكامل للاطلاق لا يستلزم كونه متبادرا من لفظ الاطلاق الا ترى اذا قيل هذا الحكم من رب وكذا من
الحساب والعذاب ليس المتبادر منه انه ليس للانبياء كذا وكذا بل هذا المعنى لانهم افراد كاملة له فانه لا يصح حمله على الاطلاق
لا يقال الاطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان اي اهل الفصاحة في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ليس الا
الاطلاق الصحيح لانا نستعمل الحرفي في المقاصد لا يكون بدون صحيح وهذا معنى قوله ولا يبعد ان يقال الخ فاذا كان مصداق
الاستعمال المذكور هو الاطلاق الصحيح فلا فرق بين الجواب الاول والثاني لانه لم لا يجوز ان يكون مراد المجيب من الجواب
الاول هو الاطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم الا انه ذكر مصداق هذا الاطلاق
وهو الاطلاق الصحيح لانا نقول هذا خلاف المتبادر فان المتبادر منه ان يكون قوله اطلاقا صحيحا قيدا وبحيث حمل العبارة
في التعريفات على ظاهرها اي وجدت فضيلا هذا الزمان خالية عن معرفة هذا الموضوع وذلك لانهم اعترضوا فيه على ما قال
مولانا عصام منه انه يمكن ان يقال لم لم يعتبر المجيب الا ولا انضم قيدا زائدا بل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفت به انتهى
كلامه ولهذا ينسبون الشارح الى السهو والخطاء على ما فصلت هذا الموضوع لم يبق خفاء في صحة كلامه قدس سره
وهو
معنى مفعول به فان قلت ذكر المعنى مكرر لان كل موضوع يكون بمعنى قلت كل الموضوع يدل على المعنى بالالتزام ودلالة
الالتزام مهجورة في التعريفات المعنى ما يقصد بشيء اي ما يمكن ان يقصد بشيء فلا يرد انه اذا لم يقصد او قصد به ولكن لم
يتعلق القصد الشيء لم يكن معنى هو الظاهر ثم ان الشيء اعم من ان يكون لفظا وغيره فيصدق على وضع اللفظ وعلى وضع
غير اللفظ ايضا كالدوال الاربع قلنا قال ما قصد بشيء ولم يقل ما قصد بلفظ او ما يستفاد بلفظ كما عرف به بعضهم وان كان المقصود
ههنا يقصد من اللفظ لاعتبار اللفظ في التعريف الكلمة الا ان المناسبة ببيان الاعم المقصود من اللفظ وغيره ثم ان القصد اعم من
ان يكون صريحا او ضمنا او تبعا فيتناول المعنى الدلالة الثلث وهي المطابقة والتضمن والالتزام فان الجواب الناطق ما قصد
بشيء وهو الانسان وكذلك كل واحد من الجواب والناطق ما قصد بشيء في ضمن المعنى الموضوع له وكذلك المعنى الالتزامي

ما قصد بشيء

ما قصد بشيء بعينه المعنى الموضوع له ثم ان القصد والارادة اعم من ان يكون بالوضع او بغيره فيتناول ما اذا استعمل
زيد مثلا حتى تحفظ نفسك لي عنبره فان الحفظ ما قصد بشيء وهو السعال وهو ليس معنى مطابقيا او تضمنيا او التزاميا بالنسبة
الى السعال ثم المراد وهو ما يمكن ان يقصد بشيء فلا يرد انه صدق التعريف على افراد المفرد انما يكون بالاطلاق العام فهو صادق
المجهول على الموضوع في وقت ما في لا يصدق التعريف على ما وضع له اللفظ ولم يستعمل احد فيه اصلا مع انه معنى بالنسبة الى هذا اللفظ وما قال
بعض المحشين من ان هذا المعنى غير ظاهر من الالفاظ المذكورة في التعريفات وحمل الالفاظ فيه على ظهورها واجب ما لم يكن قرينة صارفة
عن حملها عليها ليس بشيء لان صدق التعريف على افراد المفرد بالاطلاق العام قرينة على هذا المعنى وهو ملاحظة الامكان قيل هذا التعريف
يصدق على الجدار مثلا بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له كلفظ زيد مثلا لانه يصدق عليه انه ما يمكن ان يقصد بشيء وهو لفظ زيد مع انه ليس
بمعنى بالنسبة الى اللفظ زيد واجيب بان المراد من الامكان هو الامكان الاستعمالي رد الامكان الذاتي اي ما يستعمل ان يقصد بشيء وكونه
مستعملا الا ان يقصد بشيء لا سيما يتصور الا بعد وضعه له نحو اما مفعل اسم مكان وهذا معناه اللغوي وتاخيره معناه اللغوي
عن الاصطلاح مع ان المتعارف بينهم تقديمه عليه بوجود التطويل والتفصيل فيما في الاصطلاح ثم ان كان اسم مكان مكان من المصدر المبني
للفاعل يكون معناه محل القاصد بشيء وان كان من المصدر المبني للمفعول يكون معناه محل المقصودية وعلى التقديرين يكون معناه اللغوي
اعم من الاصطلاحي لانه بمعنى للقصد فكلما صدق عليه ما يقصد بشيء يكون فيه القصد قطعا سواء كان القصد بمعنى اسم الزمان والمكان
او المصدر الميمي او اسم المفعول فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص او مصدر ميمي مبني للفاعل او المفعول بمعنى المفعول سواء كان
النقل بلا واسطة كما في اللفظ بان ينقل المصدر الميمي او لا الى المفعول ثم المفعول الى ما يقصد بشيء او ينقل له اولا الى ما يقصد بشيء
وح يكون من قبيل تسمية العام باسم الخاص او ان كان مصدرا ميميا بدون جعله بمعنى المفعول يكون ح من قبيل تسمية الملزوم باسم اللازم
او مخفف معنى على خلاف القياس بان الحذف اجلا بابين ثم لا تبدل الكسرة بالفتحة ثم تقلب الياء الفا وكل ذلك على خلاف القياس فيقال معنى
بسكون الياء فلا يرد ما قيل المعنى اما بفتح النون او بكسرها وعلى الاول لا يكون مخففا معناه اسم وعلى الثاني لا يكون اسم مكان فلا يصح قوله فهو
اما مفعل الخ ثم قوله اسم في قوله اسم مفعول مرفوع او مجرور على الاول صفة مخففة وعلى الثاني صفة معنى قيل مقابله هذا لكونه مصدرا ميميا ليس
على ما ينبغي لكونه قياسيا على وزن مفعل بفتح العين اجيب بان المقابلة باعتبار الاصل فان الاصل في الاول هو المفعل وفي الثاني هو المفعول
ويمكن ان يقال لا نسلم انا يكون اوزن كليهما مفعولا لانه انما كون ذلك اذا كان المحذوف على التقديرين هو الياء الزائدة فانه يجوز حذف الياء
التي في نفس الكلمة فح يكون على وزن مفعل لا مفعل فذكر المعنى بعده مبني على تجريده اي الوضع عنه وليس معناه انا لا نحتاج الى ذكر المعنى بعد
الوضع بل بمعنى انه لو لم يجرد عنه لم يبق ارتباط المعنى بالوضع لا سيما شمال الوضع عليه قيل لا بد من تجريده عن الشرطية ايضا اعني قوله بحيث
متى اطلق الخ بان استعماله في جزء المعنى وهو تخصيص شيء وليس معنى التجريد الا استعماله في جزء معناه واجيب بان التجريد الوضع عن الشيء هو
الثاني يستلزم تجريده عن الشرطية ايضا لانها معينة اي الشيء الثاني وقيدا بالنظر اليه فان قلت اذا كان المعنى ماخوذا في الوضع فلم ذكر ثانيا
ولم يكتف به قلت اراد ان يورد للكلي ما يحترز عنه قيدا على حدة فلذا لم يكتف على ضمن الوضع وقال بعض المحشين من ان قوله ولما كان المعنى
ماخوذا في الوضع الخ الوضع يلزم ان يكون ذكر اللفظ ايضا مبني على تجريد الوضع عن الشيء الاول لانه عبارة عن اللفظ ليس بشيء لان تجريد الوضع
عن الشيء الثاني لاجل حصول الارتباط بين المعنى والوضع كما عرفت والارتباط باق عند عدم تجريد الوضع عن الشيء الاول الذي هو عبارة
عن اللفظ فالمعنى الكلمة لفظ وضع فيه هذا اللفظ بمعنى مفرد اي خصص له بمعنى مفرد وما ذكره بعض المحشين من ان قوله وكان المعنى ماخوذ
في الوضع الخ لا يصح ان يكون ذكره في ضرب زيد مثلا مبني على تجريد ضرب عن معناه لان ذكر الفاعل ماخوذ في مفهوم ضرب لان مفهومه هو الحدث

والزمان والنسبة الى فاعل مّا لا الى فاعل مخصوص ليس بشئ لانا لا نسلم ان الفاعل جزء مفهوم الفعل والكلام فيه خارج عن مفهومه
كما قالوا ولو سلم فنقول ذكر الفاعل في ضرب زيد لاظهار فاعل الخاص لا لاظهار اصل الفاعل ثم ان قوله وما كان المعنى الخ جواب
عن عدم الارتباط بين المعنى والوضع على نحو تقدير التسليم اي لو سلم كون معنى ماخوذا في التعريف الوضع على سبيل التجريد فذكر
المعنى بعده مبني على تجريده عنه فلا يرد ما قيل ان ذكر الشيء في التعريف الشيء لا يستلزم دخوله في مفهومه لانه يجوز ان يكون خارجا
لازما ثم انه قد ذكر في مفهوم الحدث الفعل والزمان والنسبة الى الفاعل المخصوص مع خارج عن مفهوم الفعل والا يرد ايضا ما قيل ان
الملازمة ممنوعة لانه لم لا يجوز ان يكون ذكر المعنى بعده التصريح بما علم ضمنا على انه خلاف المتبادر فخرج به اي بقيد الوضع قوله
المهملات والالفاظ الى لا يقال الاولى ايراده بعد الوضع قبل الخروج بقيد الوضع فقط لعدم الوضع في ديز المقلوب زيد ولا
في الجسق لانا نقول انما اورد بعده بهذا المعنى اشارة الى انه ليس فيها وضع التجريدي وضع غيره وهو الذي جرد له عن الثاني وغيره
بخلاف دال بشر انه لم يتعلق بها اي بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا لان ايراد التخصيص بعد الوضع قوله
اشعار بان ليس فيها وضع التجريدي ايضا كما لا يكون فيها وضع غير التجريدي وقوله اصلا لنفي وضع الخاص والعام ومنها النفي وضع التجريدي
وغيره فاعلم ذلك فان عرض عند فضلاء الزمان قيل كما يخرج به الالفاظ الدالة بالطبع كاح اح على وجع الصدر كذلك يخرج الالفاظ
بالعقل واجيب ايضا بان الالفاظ الدالة بالعقل داخلة في المهملات لان المراد بالمهملات هو ما ليس بموضوع كما ارادوا من المهملة
في توقف اللفظ ما ليس بموضوع حيث اورده مقابلا للموضوع وايضا فان في تعريف اللفظة الى شيئية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا
كما في عبارة المشهور بينهم على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل ثم لا حاجة الى ذكر الا
لفاظ كما في عبارة المشهورة الدالة بالعقل بان لفظا اح موضوع لمعنى الذي هو وجع الصدر بخلاف الالفاظ الدالة فان وجود اللافظ
ليس معنى ديز المسموع من وراء الجدار واجيب ايضا فان المراد من الالفاظ الدالة بالطبع هو ما ليس بموضوع فيدخل الا
لفاظ الدالة بالعقل فيها وفيه انه لا يحتاج الى ذكر المهملات لدخولها في الالفاظ الدالة بالطبع بهذا المعنى علم التعمم
قالوا ان المركبات خارجة بقيد المفرد لا بقيد الوضع لان المراد بالوضع من وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع
اجزائه اذ المراد به اعم من الشخصي والنوعي والمركبات موضوعة بالنوع اي بقواعد كلية مذكورة في الكتب العربية قوله
وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لكن لغرض التركيب واللام في قوله لغرض التركيب للاجل اضافة الغرض اليه بيانية اي لا
جل الغرض الذي هو التركيب اي التركيب الالفاظ منها لا بان كان غرض التركيب معناه ثم ان التخصيص في التعريف الوضع التعيين
في وجود التعيين في حروف الهجاء بما ذكر لا مزية فيه فلا يرد ما قيل ان الوضع في قوله الموضوعة لغرض التركيب بمعنى الاحداث
والايجاد لا بمعنى تخصيص شيء بشيء الخ في ابقاء الحروف في هذا نظر ثم ان قوله وبقيت حروف الهجاء الخ يدل على ان المراد من المهملات
في قوله فيخرج به المهملات هو بعضها لان حروف الهجاء من المهملات مع عدم خروجها به بل يخرج بقوله لمعنى ثم المراد من قوله وبقيت
حروف الهجاء اي آخره انها لم يخرج بوضع تجريدي فلا يرد انها يخرج به لان الشيء الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى قوله
وخرجت بقوله لمعنى قيل لا يخرج جميعا به لان همزة الاستفهام منها لانها من جملة الالف واجيب بان قوله لغرض بالتركيب متعلق بقوله التركيب
حروف الهجاء فالمخرج متعلق بحروف الهجاء والتي موضوعة لغرض التركيب وهمزة الاستفهام ليست منها واجيب ايضا
بقيد الحيثية اي خرجت حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء وهي التي سميت بها المباني لا المقابل لحروف المعاني

تم المداد

[illegible]

٣٧

ثم المراد من الموضع في تعريف الكلمة هو الوضع المعتبر من اهل العربية فلا يرد ان حروف الهجاء عند اهل الجمل موضوعة
لمعاني أخر كيف يصح قوله انه وضعها لغرض التركيب الخ فان قلت قد وضع بعض الالفاظ والمراد ببعض الالفاظ
هو بعض الكلمات من قبيل ذكر العام وارادة الخاص وبقول الالف واللام فيها للعهد اي الالفاظ الموضوعة طبعي
مفرد فلا يرد ما قال المحشي من ان الظاهر انه يقال بعض الكلمات موضوعة ببعض الالفاظ لجواز ان يكون بعض
الالفاظ موضوعا له لبعض آخر ولم يكن كلمة ولا البعض للتعريف جميعا قيل لا ورود لهذه الشبهة بعد ما ذكر فيما سبق
من ان المعنى ما يقصد الشيء لان الكلمة عبارة عن الشيء وهو اعم من اللفظ وغيره واجيب بان هذا بعد الاغماض عن عموم
تفسير المعنى ثم المراد من عدم جامعية تعريف الكلمة بان اللفظ اذا كان موضوعا للفظ آخر فهو كلمة كلفظ الاسم
الموضوع للفظ زيد مع عدم صدق التعريف عليه فلا يرد ما قيل من ان هذا اللفظ اما ان يكون موضوعا لمعنى ايضا
او لا فان كان الثاني فهو غير المنع وان كان الاول فلا ورود للاعتراض قلنا المعنى ما يتعلق به القصد
اي القصد الشيء بجعل الالف واللام للعهد فلا يرد ان التعريف اعم من التعريف الاول لان القصد اعم من ان يكون الشيء
او بنفسه بخلاف المعنى الاول فانه يكون مقصود الشيء وما كان مقصودا بنفسه لا يكون معنى فلا يرد ان هذا التعريف الاول
لان القصد اعم من ان يكون بالشيء او بجعل الالف واللام للعهد لا يقال هذا التعريف صادق على غرض التركيب لانه شيء
يتعلق به القصد اي المقصود فيلزم ان يكون معنى واللازم باطل لانا نقول قد عرفت ان المراد هو القصد الشيء وليس
غرض التركيب مقصودا من حروف الهجاء بان يطلق حروف الهجاء ويقصد منها غرض التركيب فان قلت قد
وضع بعض الكلمات المفردة دون المفردة واتى لان الكلمة لا يكون الا مفرد ثم هذه الشبهة انما يرد على تقدير قوله
كون صفة المعنى اما اذا كان صفة اللفظ فلا لان اللفظ الحرف والجملة مفرد لا يقال المناسب ان يكون هذا الاعتراض
متأخرا عن بيان مفرد لان وروده باعتبار المفرد لا باعتبار معنى اللفظ وبل لا يكون موضوعا قوله
لمعنى حيث قالوا انما قال موضوعا لمعنى مفرد تنبيها على الاشتباه في هذه الشبهة باعتبار المفرد لا لمعنى
كما في الشبهة الاولى فانه لا اشكال ان قولنا زيد قائم مثلا معنى لفظ الجملة لكن لا يكون مفردا لانا نقول هذه
التشبيه بالشبهة من الجواب الشبهة الاولى ويكون لهما جواب مشترك ايضا قلنا قد صدق على مفرد قوله
قلنا هذه الالفاظ هي مدلول لفظ الخبر فزيد قائم من حيث انه مدلول لفظ الخبر فهو مفرد لعدم دلالة جزء اللفظ الخبر على جزئه
ومن حيث انه لفظ بالقياس الى معناه فهو مركب فيكون معنى مفردا بالقياس الى لفظ الخبر واللفظ مركبا بالقياس الى معناه قوله
وقد اجيب عن الاشكالين قيل هذا الجواب بمنع فالاولى تقديم على الجوابين الاوليين فانهما تسليم واجيب بان المنع اذا كان تحقق يجوز
تأخيره عن جواب التسليم وههنا كذلك لانه ليس في الواقع لفظ وضع بازاء لفظ آخر قوله بانه ليس هنا اي في مقام النقض
على التعريف الكلمة باعتبار قوله معنى قوله مفردا والمراد من الوضع ههنا ما كان موافقا لقانون اهل اللغة وفي قانونهم ليس لفظ وضع
للفظ آخر فلا يرد انه لا فائدة في هذا المنع لانه يمكن ان يوضع لفظ بازاء لفظ آخر لا يجري فيه التصور والغرض كما اشتهر بينهم
وقوله مفردا ليس بالنظر الى الشبهة الاولى لانها يتوجه سواء كان لفظ آخر مفردا كان او مركبا كما استفهم هذا

الصفة بالتعميم اشارة الى ان قوله ليس ههنا لفظ وضع الخ سبب كلي قوله كلفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي هو ما دل
على معنى في نفسه الى آخره وكذا الفعل والحرف والخبر والجملة موضوعات لا يحتمل الصدق والكذب بل يعبر بمفهوم يعرف
به وكذلك مفهوم الكلمة ليس لفظ وضع لمعنى مفرد بل يعبر عنه به وغيرها كلفظ القضية والقياس با قوله
لعكس العكس وغيرها ولا يخفى ان هذا الحكم منقوض الخ قيل ليس في المنع حكم فكيف يصح هذا القول فان قوله قوله
ولا يخفى الخ اشارة للمقدمة الممنوعة فلا ان يقال ويمكن اثبات المقدمة الممنوعة بهذا الوجه ويمكن الجواب بان
الايراد على الحكم باعتبار ان السند وهو قوله بل بانه مفهوم الخ يشتمل الحكم بحيث انه باسناد الحكم اليه ظاهر فلا يرد
ان يكون الحكم باعتبار سند المنع انما يصح اذا كان السند يستلزم الحكم مع ان السند يكفي بمجرد الاحتمال العقلي ويمكن ان
الجواب ايضا بان المراد من الحكم هو الكلام سواء كان تاما او غير تام فيشتمل المنع من قبيل ذكر الخاص وارادة العام
فان الكلام المشتمل على الحكم تام ولا يبعد ان المنع يشتمل الحكم فيقال هذا ممنوع ثم ان هذا الكلام اعتراض
على الجواب المشترك والحل ان كون الالفاظ موضوعة لمفهوم كلي اسد لفظ آخر منقوض بامثال الضمائر الخ لانا نقول
اذا قلنا زيد هو ثلاثي مجرد فيكون زيد معنى لفظ هو لان الضمير على كل شي يرجع يكون معنى الضمير هو هذا الشي فزيد موضوع
له باستقلال يعني من قال يوضع والموضوع له خاص واذا قلنا زيد قائم هو مركب تام خبري فزيد قائم في باب لفظ
هو لانه راجع اليه وانما قال مثال الضمائر لان الاسماء الاشارة والمعرف باللام والموصولات ايضا كذلك فاذا قلنا الذي
كلمة هو ثلاثي مجرد فيكون الموصول معنى الضمير الى الفاظ المخصوصة مفردة كانت او مركبة وكلتا الشبهتين سهو من قوله
الملا سين حيث ذهبوا الى العلام الصحة تقابل المركبة بالخصوصية بل المركب انما يقابل المفرد مع ان العبارة الحسنة هي التي
كانت بدون ذكر المفرد لان قوله الفاظ مخصوصة بالنسبة الى الشبهة الاولى لانها يتوجه سواء كانت الالفاظ الثانية
التي هي الموضوع له مفردة او مركبة كما اشار اليه المحقق الحسيني معنا عبد الغفور وقوله مركبة بالنسبة الى الشبهة الثانية قوله
فان الوضع فيها وان كان عاما الخ اعلم ان احتمال العقلية في الضمائر اربعة الاول ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
وهذا مذهب السيد السند قدس سره وهو التحقيق ومعنى كون الوضع عاما هو ان يلاحظ امر كلي مرآة لملاحظة فلفظ موضوع
لكل فرد من كر سبق ذكره لفظا او معنا او حكما فوضعها للكل واحد من الخصوصات محال لانها غير متناهية فجعل المفهوم
الكلي آلة للملاحظة فليس الوضع ههنا بالمعنى الذي عرفته سابقا والثاني ان يكون الوضع والموضوع له جميعا عاما كالانسان
فانه موضوع للحيوان الناطق والآلة للملاحظة ايضا هو الحيوان الناطق فهي معا عام وهذا مذهب المتقدمين وتبعهم
العلامة التفتازاني في الضمائر موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات والثالث ان يكون الوضع والموضوع
له جميعا خاصا كما اذا سمي رجل ابنه زيدا فيكون الوضع والموضوع له جميعا خاصا حيث لاحظ ذات زيد لانه لاحظ
ذات ابنه في النظر ووضع لفظ زيد بازائها والرابع ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما فقد قيل هذا الاحتمال مجرد
احتمال عقلي ليس له فرد في الواقع ثم ان تردد لا يخفى الخ انما اذا كان الوضع فيها عاما والموضوع له خاصا كما هو التحقيق

اما اذا كان

اما اذا كان المصنف على مذهب المتقدمين فلا يرد ما ذكره لان الموضوع له كلي عنده ح قوله فليس هناك اي في مقام رجع الضمير
الى الفاظ المخصوصة او المركبة وانما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي يكون موضوعا له على سبيل الحقيقة هو المخصوصات
٤ مفردا ما يجري على انه صفة للمعنى لا يقال كلام قدس سره يشعر بان جعله صفة اللفظ دون المعنى وايضا في بعض كتب
النحو جعل المفرد صفة اللفظ دون المعنى قال في بعض كتبه ان الافراد صفة اللفظ بالذات وللمعنى بالعرض ويدل عليه كلام السيد في
حاشية للشرح الشمسية لانا نقول ان الافراد صفة اللفظ في المشهور يعلم ضمن بقرب المفرد بالمعنى مع صحة جعله صفة
للمعنى حقيقة لان المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة وان كان
المشهور الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى فلعل الشارح مال الى ما نقل من النحاة قيل ذكر المفرد
مستدرك لان المعنى صحة صفة مفرد كرجل كما وجد في الكلمة والاقسام مما لا انا نقول الكلمة يجب اجمالي فصل للواحد من
الاقسام ان الرجل لا يدل لمعنى رجلين بل يدل على الواحد كذلك معنى لا يدل الا على المعنى الواحد فيكون ذكره مستدركا
والجواب ان المعنى مصدر قولهم عنى يعني عناية فيجوز ان يراد به المعنى الماخوذ من جهتين فصاعدا لان المعنى جنس فان نقلت
لم يبق معنى المصدر يا فيه لان المراد به المعنى بالتشديد بل وهو اسم مفعول كالمرمي فكذا المعنى بدون التشديد فلعل صفة
المصدر فيه باقية وهي كافية لارادة ما ذكرنا من المعنى الماخوذ من جهتين فصاعدا لا يقال ذكر المفرد [redacted] مستدرك
لان الاحتراز بحسن المركبات وقد خرج المركبات كلها بقوله وضع لان دلالة المركب على معناه عقلية وليست بوضعية لانا نقول
ان كل من عرف زيد او عرف قائما من زيد قائم عرف ان احدهما مسند الى آخر وان لم يعرف من الواضع سوى المفردات
لانا نقول لا نسلم ان دلالة المركبات على معانيها ليست بوضعية والمثال الذي اورده اتفاقي والذي يدل على ان دلالة المركبات
على معانيها وضعية ان المضاف اليه يتأخر عن المضاف في بعض اللغة ويتقدم في بعضها فلو كانت طبيعية لم يكن كذلك
كذلك لا يقال لا يمكن وجود الكلمة في الخارج الا في ضمن الاقسام لامتناع وجود الكلي في الخارج وكل واحد من الاقسام
يحتاج لا يمكن وجوده في الخارج بدون الكلمة فلا يوجد دور ح لتوقف الكل على الاجزاء ثم يلزم الدور فيكون تحصيلي
وكل واحد من الاقسام يحتاج لا يقال النصب والفتح والف ضارب وميم مستخرج وغيرها داخل في الحد وليس شي منها
بكلمة فينبغي ان يقول الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد بالاستقلال ليخرج هذه المذكورة لانا نقول لا يحتاج الى قيد الاستقلال
كون لان الاعراب الثلاث والالف والميم اما ان يكون مفردا او مركبا فان كان مركبا فيخرج بقوله مفردا وان كان مفردا فلا
قوله يخلو اما ان يكون مهملا فيخرج بقوله وضع او مستعملا فيكون كلمة ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه على معنى
حيوان الناطق حال كونه علما على الشخص الانساني مفرد لانه حس ليس اسماك لم يدل المعنى الا باعتبار وضعه
وضعه العلم وجزء بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى ولو اريد من جزء المعنى هو جزء المعنى المقصود يندفع
الاشكال ايضا والمراد من قوله لفظ هو لفظ الموضوع لان الاضافة للعهد فلا يرد ما قيل ان هذا التعريف غير
مانع لصدقه على مدلوله حالة العقلي والطبيعي مع ان مدلولهما لا يتصف بالافراد والتركيب فان الاولى ان يقيد اللفظ
الموضوع حتى خرجا بقيد ثم ان قوله لفظا احتراز عن مدلوله دوال الاربع فانه لا يتصف بمعنى معنى المفرد وليس الا لفاظ
معنى المفرد هو ما يدل جزء اللفظ الخ وليست النقوش الفاظ بل هي من الدوال الاربع قيل يكون المعنى المفرد
ايضا كما اذا كان ضمير راجع الى زيد ويكون له ايضا معنى وهو الذات اجيب عنه بان المراد انه يلزم ان يكون

على جزء سواء كان لجزء
كمعنى ضرب اولا يكون كمعنى
الضرب وسواء كان اللفظ
جزء كضرب اولا كجزء ق الاستفهام
والمراد انه ما لا يدل جزء لفظه صح

لكل معنى المفرد معنى كانه تعريف فلا بد ان يكون جميع افراده كذلك وذلك بانا لا نسلم ذلك لانه سالبة وهي
لا يقتضي وجود الموضوع فهي صادقة على ما لا يكون له معنى ايضا اجيب عنه بانه يلزم منه ان لا يكون التعريف
مانعا لصدقه على معنى المركب كمعنى زيد قائم لعدم كون المعنى له كما لا يخفى قوله وفيه انه توهم الى آخره اي يتوهم
منه ان يكون المفرد صفة المعنى ان يكون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بمقتضى القاعدة وهي انه اذا نسب
الفعل او شبهه الى شيء هو متصف بصفة لا بد ان يكون الشيء متصفا بها قبل النسبة المذكورة كما اذا قيل
ضربت زيدا قائما فلا بد ان يكون اتصاف زيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه ففيما نحن فيه لا بد ان يكون المعنى
متصفا بالافراد قبل اسناد الوضع اليه مع ان الامر ليس كذلك كما قال الشارح قيل فعلى هذا ينبغي ان يقال
يدل او يقتضي موضع قوله توهم لان ما ذكر مكون مقتضى القاعدة واجيب بانه نعم مقتضى ان يقال كذلك
ان لم يكن خلاف القاعدة ظاهرا مع ان خلافها ظاهر ههنا لان من الامور البينة ان المعنى يتصف بالافراد
بعد الوضع لكن بمقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك فقوله يوهم اشارة الى ظهور المجاز او هو قريب
اتصاف بالافراد حيث يصير بعد الوضع مفردا لجعل الواضع مشرفا عليه فتحكم بان المعنى يتصف بالافراد
قبل الوضع مجازا بالمشارفة والمجاز على نوعين احدهما باعتبار كان وثانيهما باعتبار ما يؤل وههنا
يتوهم الثاني لا يقال تقدير ارتكاب المجاز في تعريف الكلمة اليها لفظ وضع لمعنى هو يصير مفردا بالوضع
المعنى هو متصف بالافراد فاعتبار المجاز في التعريف غير جائز لانا نقول عدم جوازه انما يكون بلا قرينة
صارفة ونساد المعنى على تقدير كون المعنى متصفا بالافراد قبل وضع القرينة صارفة على ذلك ثم ان قوله
وفيه انه الخ يشعر بان الاولى هو الاحتمال الثاني وهو كونه صفة اللفظ لا عتبار التجريد بينه احتمال
الاول لا يقال لا يجوز ان الاحتمال الثاني بما ذكرنا من انه النقل للشيخ الرضي من النحاة من ان
الافراد والتركيب صفة عندهم وعند المنطقيين صفة اللفظ فالاولى هو الاحتمال الاول لانا نقول
يحتمل ان يكون مبني كلامه ههنا قدس سره على ما اشترط من النحاة من الافراد والتركيب صفة اللفظ
قوله حقيقة وصفة المعنى بالعرض قوله كما يركبه مثل من قتل قتيلا فله سلبه اي صلاحه فيقال من هو في قريب
قوله الى القتل قتيل لانه صار مشرفا الى القتل فلهذا يقال المجاز بالمشارفة ومعاصح ما يؤل اجزاء
الخ وان لم تقل ما لا يدل جزء لفظ الخ لان الظاهر ان يكون الضمير في لفظ راجع الى لفظ اما التي هي
عبارة عن اللفظ فيلزم ان يكون لكل اللفظ لفظ وهو الظاهر قلت لا استحالة فيه فان لفظ هو راجع الى لفظ
زيد مثلا قلنا المراد انه يلزم ان يكون لكل لفظ المفرد لفظ لان التعريف يقتضي ذلك كما عرفت في المعنى المفرد
قوله وان قلت لا نسلم لزوم ذلك لانه سالبة فيصدق على ما لا يكون له لفظ قوله في ايراد احد الوصفين وهو وضع
قوله في قوله والآخر مفردا لطافة بانه يحتمل ان يكون بمعنى ليس يحتمله وبمعنى لفظ مفرد حيث قال الشيخ
اي المصنف به اي بوصف الاول قبل صفة الماضي لا يدل الا على تقدم الزمان فان الظاهر ان يكون ما
صفوية بالقياس اي المفرد مع ان الوصف الاول مقدم على الثاني بالمرتبة لان الوضع علة الافراد لانه يصير

مفردا بعد الوضع والعلة متقدمة على المعلول بالذات وان كانا معا بالزمان واجيب بان هذا مجاز فاستعير صفة الـ
صفة السبقية الزمانية لسبق الرتبي من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه فالمشبه به هو التقدم بالذات فقد ذكر
ههنا شيء هو دال على المشبه به وهو صفة الماضي كما في رايت الاسد في الحمام فان الاسد دال عليه ثم ان مولانا عصام
الدين هو جواب الشارح ولم يستحسنه واجاب بانه انما اورد احد الوصفين جملة فعلية لان له معمول وهو قوله بمعنى
فالاصل في العمل هو الفعل فجعل صفة فعلا فيكون جملة اقول هذا اول كلامه لا يمكن ايراده على وجه لا يكون له معمولا
بان يقال الكلمة لفظ موضوع لمعنى المفرد اي موضوع للمعنى مفرد فيكون المعنى مضاف اليه فالعامل فيه هو الحرف الجار المقدر
عند المصنف فلا يكون المضاف عاملا فيه عنده كما هو المفهوم من تعريفه قال مجد المحشي مولانا عبد الغفور والنكتة على
تقدم وصف الجملة على وصف المفرد ايضا ما ذكره الشارح من تقدم الوضع على الافراد حيث الخ
قال مولانا عصام ان قائل هذا النكتة بالتقدم فانه عليم القاعدة في النكتة الحسنة ان يقال انما قدم وصف
الجملة عليه لانه لا يجوز تقديم المفرد عليه لانه يتوهم ان يكون الافراد مقدما على الوضع مع انه قد سبق
ان الامر بالعكس اقول ما ذكره مجد المحشي لا يكون حاصلا الا في هذا كما لا يخفى قيل ان التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد لا يقتضي اتيان احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا لحصول هذا التنبيه باتيان كل من
الوصفين جملة فعلية بان اورد الوضع بصيغة المضارع المجهول اي لفظ وضع لمعنى مفرد لحصوله
بايراد كل من الوصفين بصيغة الافراد اي لفظ موضوع الزمان الماضي واجيب بان التنبيه المذكور
يستدعي ايراد الوصف صفة التي يقتضي تقدمه على الافراد وهذا لا يتحقق الا في ضمن صفة خاصة فاختار
المصنف هذه الخاص لا يستلزم ما هو الواجب لا يقال المفرد بينهم لان الزمان غير مقصود من الواضع الفعل الحد الفعل
في التعريفات فكيف يصح القول بين صفة الماضي يدل لتقدم الوضع على الافراد بالزمان لانا نقول المراد
صفة الماضي يدل على ذلك وان لم يكن الزمان مرادا منه ثم ان المراد من الافراد اللفظ عدم دلالة جزء
من اجزائه المرتبة في السمع على جزء معناه بحسب الوضع المعتبر في معناه المقصود فلا يخرج الدال المجرد
على الحدث وبصفة على الزمان ولا يجوز عبد الله علما فانه وان دل جزء لفظ على جزء معناه لكن لا اعتبار الوضع
العلمي المعتبر في معناه المقصود وان لم يساعده رسم الخط لا يقال اذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى
لايراده لانا نقول معناه انه وان لم يساعده رسم الخط المشهور هو رسم الخط المتاخرين فان المشهور
هو كتابة الالف بعده بخلاف رسم الخط المتقدمين فانه يساعده والمصنف من المتاخرين فعلى هذا
انه حال من المستكن في وضع فيكون حالا حالا عن الفاعل الحكمي ويحتمل ان يكون حالا عن الضمير المستكن
اليه ويحتمل ان يكون نصبه بتقدير اعني اي اعني مفردا قيل لا يجوز ان يكون حالا من المستكن في وضع
لان الحال يجب ان يكون في جانب صاحبها فانا اذا جعلنا قائما في ضربت زيدا قائما حالا عن الفاعل فيقال
ضربت قائما زيدا اجيب بانا لا نسلم كونه وجوب الحال في جنب صاحبها عند الجمع فانه جوز بعضهم عدم

ذلك فانهم قالوا ان مرتبة الحال مؤخرة عن مرتبة المفاعيل الخمسة واجيب ايضا بانه انما يجيء ذلك اذا لم يكن قرينة الدال
على كونه صاحب الحال وههنا هي موجودة ههنا وهي كون الافراد والتركيب صفة اللفظ بالذات وصفة للمعنى بالعرض
تسمية المدلول باسم الدال   او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام وهو دفع ما يقال كيف يصح ان يكون
حالا من المعنى انه ليس بفاعل لا حقيقة ولا حكما وليس بمفعول به لانه ليس منصوبا فتقرير الجواب ان الحال ما يبين
هيئة الفاعل والمفعول به سواء كان المفعول به بواسطة فقوله المعنى مفعول به بواسطة اللام وذلك لان الحرف الجر
يوصل معنى الفعل الى مجروره فالمجرور واحاله منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال فلا يرد ح اللازم
منه ان العامل في الحال وهو الفعل وفي صاحب الحال هو الجار مع ان العامل فيهما متحد وما يقال ان الجار والمجرور في محل
النصب من المسامحة وهي ترك الاحتياط مع القدرة على الاحتياط   ودح صحة الخ جواب سوال تقديره انه
اذا كان المفرد حالا من المعنى او من اللفظ فالمعنى ح انه وضع اللفظ للمعنى حال كونه مفردا وحال كون المعنى مفردا
فيلزم ان يكون اتصافهما بالافراد قبل الوضع مع ان اتصافهما به بعد الوضع اي في زمان الوضع تقرير الجواب
ان الوضع وان كان مقدما عليه ذاتا ولكنه مقارن له بحسب الزمان فان زمان الوضع والافراد واحد كما نحو حركة
اليد متقدمة على حركة المفتاح ذاتا ولكنها مقارنا بحسب الزمان فان زمان حركة اليد هو زمان حركة
المفتاح فيصح ان يقال ان حركة اليد حال كونه حركة المفتاح واتحادهما في زمان واحد التقدم لوجود تقدم
الذاتي لا يقال ولو قرر السوال بان المتقدم العرفي الوضع المفهوم من قوله وضع يدل على التقدم الزماني
مع ان زمان الحال متحد مع زمان عاملها في لا يكون الجواب في مقابلته كما هو ظاهر لانا نقول معناه ان
المراد من التقدم بالزمان الدال عليه الوضع هو التقدم الذاتي من قبيل ذكر المشبه وارادة المشبه على
ما سبق انفا لا يقال لا يجوز ان يكون قوله مفردا حالا عن المعنى لان صاحب الحال اذا كان نكرة يجب تقديم
الحال عليه لانا نقول هذا انما يصح اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا بحرف الجر او الاضافة وهو مجرور بحرف
الجر ههنا فلا يجوز تقديمها عليه لانا نقول ان الحال تابع وفرع لذي الحال وهو لا يتقدم على الجار مع
فقدم تقديم   وهذا القدر كاف لصحة الحالية اي المقدار الكافي اي الوافي الصحة الحالية هو المقارنة
الزمانية دون غيرها فان غيرها لا يكفي في صحتها فلا يرد ما ذكره مولانا عصام وغيره من
الفضلاء من ان المفهوم منه هو ان يكون المعتبر في الحال هو المعية الذاتية لكن يكفي فيها المعية
الزمانية مع ان المعتبر فيها لا يكون الا المقارنة الزمانية فالاولى في العبارة ان يقال وهذا الشرط
في صحة الحالية او معتبر لصحتها او قول ما قال مولانا عصام في تصحيح كلام الشارح من انك اذا
رجعت الى وجدانك تجد ان الحالية المعية الذاتية مع الزمانية اليق مما في صحة خفاء الا انه يكون
المعية الذاتية بين الجيئة والركوب مثلا في جاء زيد راكبا مما لا معنى له فلهذا قال مولانا عصام لا دخل
للمعية الذاتية في الحالية ولا يتقارب بها الحال كما توهم قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية انتهى

كلامه

كلامه   لاخراج المركبات فانها داخلة في قوله لفظ وضع لمعنى لانها موضوعة بازاء معانيها التركيبية وضعا
نوعيا وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة كما عنده واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الموضوعات القياسية
وتعرف به المركبات القياسية وذلك كتعيين مثلا المضاف مقدما على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحقيقه ما اشار اليه بعض المحققين من ان هيئة التركيب دالة بالوضع على
التعلق بين مفردات الكلام وضعا نوعيا اما انها دالة بالوضع فلان ذكر الالفاظ بلا تركيب لا تفيد تعلق بينها واذا
ركبت افادة ليست عقلية والا لم تختلف باختلاف اللغات لكنها تختلف واذا لم تكن عقلية كانت وضعية ولها
الوضع وضعا نوعيا فلانه لو كان شخصيا توهم فهم معنى كلام مركب على العلم بوضعه شخصيا وليس كذلك لان الهيئة التركيبية
بين المضاف اليه اذا علم موضوعة لاختصاص الجزء الاول بالثاني في القرينة نحو ماء الورد والاختصاص من
الجزء الثاني بالاول في الفارسية كلاب كفي ذلك في فهم معنى كل مركب انضباطه في وههنا بحث اما اولا فلان
الهيئة التركيبية ليست بلفظ وكذا المركب منها ومن غيرها لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظ واما ثانيا فلانه
لم يوضع عين المركب لعين المركب بل اجزائه لاجزائه فعلى تقدير كون المركب لفظا يحتاج في دخوله في قوله وضع
لمعنى الا ان يقال المراد بوضعه ما يعم من وضع عينه ووضع اجزائه ح ينبغي ان يقال في اول الامر ان المركبات داخلة
في لفظ وضع لمعنى لان المراد بوضعه ما يعم عينه بعين المعنى ووضع اجزائه فلا يتعرض للوضع النوعي هكذا قيل في
تقرير البحث ويمكن ان يجاب عن الاول بانا لا نسلم ان يكون المركب من الشيء وغيره كلية لا فرق ان المركب وغيره
ليس غير مركب بل مركب وعن الثاني بان مصداق الاجزاء بلا اجزاء ليس الا الوضع النوعي فتعرضوا بالمصداق ان
قلت اذا كان وضع المركبات بوضع الاجزاء فلا تفاوت بين ضرب موسى عيسى وبين ضرب عيسى موسى في كونه وضع
الاجزاء باقيا على التقديرين مع انه تفاوت لانه على تقدير الاول يكون موسى ضاربا وعيسى مضروبا وعلى تقدير الثاني
عكس ذلك قلنا المراد ان وضع المركبات هو وضع الاجزاء على تقدير بقاء هيئة التركيب فاذا قيل في ضرب موسى عيسى
ضرب عيسى وموسى   سواء كان كلامية الخ والمراد من المركبات الكلامية هو المركب التام سواء كان خبريا
كضرب زيد وزيد قائم او انشائيا كالامر والنهي مع فاعلها والمراد من المركب الغير الكلامية هو المركب الغير التام كما
المركب الاضافية كغلام زيد والمركب التوصيفية كحيوان ناطق والمركب من الاسم والحرف كفي الدار والمركب الانشائي
كخمسة عشر   مثلا الرجل الخ فان الالف واللام تدل على التعريف والرجل يدل على الذات وقائمة مركب من القائم
والتاء المتحركة المختصة باسم وبصري مركب من البصرة والنسبة وكذلك رجل مركب منه ومن التنوين فان الالف واللام
والتنوين من الحروف المعاني اتفاق   وامثالها كالتثنية والجمع كمسلمات ومسلمون فانهما مركبان من الالف
والواو العلامتين لهما وكالاسم الذي في اخره الف التانيث كحبلى وحمراء وقد عرفت ان الالف واللام والتنوين من
المعاني اتفاقا فيكون الرجل ورجل مركب اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع الفي
التانيث ففيها خلاف فذهب الشيخ الرضي وجماعة منهم الى انها من الحروف المعاني فالامثلة المذكورة مركبة

عنده وقال الشارح اليه لانها لا يكون كلمة عنده لانها معربة لكنها بعد الشدة الامتزاج لفظة واحدة
فقوله لكنها بعد شدة الامتزاج الى آخره كلام الشارحين لانهم عدوها كلمة واحدة وذهب بعضهم الى
انها من الحروف المعاني فلا يكون شيء منها مركبا   واعراب واحد اي ينبغي ان يكون لتلك الامثلة با قوله
عرابين لكنها اعربت باعراب واحد لشدة الامتزاج مع ان قائمة مثلا لا يصح ان يكون باعرابين لان الجزء
الاخير فيها حرف ولا اعراب فيه لانه مبني الاصل وكذلك بصري واجاب عنه مولانا عبد الغفور بان المراد من
قوله اعراب واحد هو حركة واحدة سواء كانت اعرابية او بنائية ثم قال المولانا المذكور ولا يخفى ان هذا
ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان الاعراب في
الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة
وفيه تأمل انتهى كلامه   وفيه اي في كون علامة التثنية والجمع اعراب ملحقيها والظاهر منها اعراب المجموع قوله
والتمثيل في قوله جمع المذكر السالم والواو عشرون واخواتها بالواو والياء واجاب عنه مولانا عصم بان المراد من انه
كيف بكيفية واحدة في حال واحدة فالمفهوم منه هو ان يكون الاصل في قائمة لان يكون على حالين احدهما
حالة الاعراب والاخرى حالة البناء وهذا المفهوم صحيح   مع انه معرب باعرابين قيل يمتنع ان يكون عبد الله قوله
علما باعرابين لان تعدد الاعراب يستلزم تعدد المقتضي بالوضع كلمة واحدة على اطلاق واحد غير جائز وان جاز
على اطلاقين واجيب بانهم قد يعتبرون في الاعلام الاحوال التي يقتضي بالوضع السابق وهو باعتبار الوضع
السابق كلمتان ثم ان اعراب آخره محكي كما في الظاهر ليس ولما كان الاخر مثلا والاول في ... ظهر اعرابه في
الجر الفارغ ظهر اعراب ما بعد غيره في الاشتباه في الغير فليس بعبد الله علما ليس آخره آخر العبد ويمكن ان يجاب
بان آخره آخر العبد باعتبار الوضع السابق لما عرفت من انهم اعتبروا في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع
الوضع السابق فهو باعتبار السابق كلمتان   لكن الانسب لان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ
وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى غير مناسب فانه بصري مثلا مفرد من حيث اللفظ لانه يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد بخلاف عبد الله علما فانه مفرد من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ والافراد بحسب اللفظ يستلزم الافراد بحسب المعنى دون العكس ثم ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل
والمثنى والمجموع   وما اورد صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث الخ وكلمة حيث للوقت ومقصوده منه اي قوله
تعريف صاحب المفصل ايضا ليس بمستقيم الا انه احسن من تعريف المصنف لان علام حسن تعريف الشيخين احدهما
دخول عبد الله في تعريفه وثانيهما خروج مثل قائمة وبصري عنه بخلاف علام حسن تعريف صاحب المفصل فانه
من جهة واحدة وهي خروج مثل قائمة وبصري عن تعريفه فهو اخراج ما يكون المناسبة اخراجه كعبد الله علما
ولكنها اخراج ما لا يكون المناسبة اخراجه منه بل المناسبة ادخال فيه كبصري وقائمة   فانه لا يقال له لفظ فخرج

اعراب واحد غير ان الاعراب ... [illegible]

عبد الله

٢٧

عبد الله بقوله لفظ فان التاء للوحدة قيل المراد من لفظة واحدة اما ما يطلق عليه اللفظ وهو الحرف الواحد
كالهمزة الاستفهام والباء الجارة وقت العلماء والمراد بها الوحدة النوعية بان يعد بها لفظا واحدا باعتبار
من الاعتبارات والمراد غيرها والثاني الاول فلزم ان لا يكون زيد مثلا كلمة بل الكلمة ح ما لا يكون على حرف واحد فلا يكون
التعريف جامعا والثاني الثاني فيدخل في عبد الله علما لانه لفظ واحد باعتبار انه علم والثالث الثالث
فعليك بيانه حتى يتكلم عليه والجواب ان المراد من اللفظ الواحدة هو ما يتلفظ به مرة واحدة ولم يتلفظ
له مرتين ولو معنى فالمراد من اللفظين هو ما لم يتلفظ له مرة واحدة بل يتلفظ له مرتين والثاني باعتبارين
فيكون عبد الله ح لفظين لانه يتلفظ له مرتين باعتبارين احدهما اعتبار العلم والثاني اعتبار الاضافة
فقد تلفظ باعتبار المعنى العلمي وتلفظ باعتبار المعنى الاضافي   داخلا فيه اي بقي داخلا فيه مسامحة مجازا
هذا ما ذكرنا مولانا عبد الغفور وحاصله ما عرفت من انه يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة ولما كان كلام
الفاضل المذكور في غاية الخفاء ولم يطلع الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله على مقصوده حيث قال في تقرير قوله
داخلا فيه لكنه اي داخلا فيه بلا ملاحظة الافراد انتهى كلامه ولما اشكل على الفاضل المذكور ان مثل قائمة
اذا كانت في تعريف صاحب المفصل فكيف اخرجه بقيد الافراد فلذا قال اي داخلا فيه بلا ملاحظة قيد الافراد
ويمكن بيان الاشكال بانه لا يصح ان يكون مثل قائمة داخلا فيه لوجود قيد الافراد في تعريفه مع انه
قائمة مركب ثم انه كان مفرد الشيء ان قائمة بقي داخلا فيه بلا ملاحظة الافراد فلا بد ان يقول لم يبق مثل
قائمة والبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه بل خرج عنه كما في عبد الله علما الا انه
خارج بقيد لفظة واحدة ومثل قائمة خارج بقيد الافراد والله سوق كلام الشارح من قوله
فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل   واما ما اورد صاحب المفصل الخ يستدعي ان يكون ضمير في قوله
داخلا فيه راجعا الى مجموع مفهوم الكلمة لا الى بعض منه كما لا يخفى والله من له سلوك في علم من العلوم
لم يصدر منه مثل هذا الكلام لان مسامحة بين عادة البيان ولقائل ان يقول انه داخل فيه على تقدير ان يكون
المراد من اللفظ الواحدة في تعريف صاحب المفصل هو اعم من الحقيقي والمجازي لانه لو كان المراد منها هو لفظ
الواحدة الحقيقية لا يكون داخلا فيه لانه لا يكون واحدا حقيقيا بل واحدا مجازيا لانه لشدة الامتزاج
لفظ واحدة وما يعد له لفظ واحدة كذلك فهو واحد مجازي كما عرفت بالاشارة الخفية من كلام
المحشي مولانا عبد الغفور الا ان يقال المراد به بقي داخلا فيه مسامحة ومجازا على تقدير ان يكون المراد منها
الاعم من الواحد الحقيقي والمجازي ثم ان بين المضاف والمضاف اليه وان كان امتزاجا ولكن ليس هناك الشدة الا
متزاج فلا يرد ان غلام زيد مثلا لشدة الامتزاج لفظ واحد فيكون داخلا فيه وليس كذلك   ولعدم لم قوله
يخرج بتركه اي بترك الافراد وبتركه هو عدم ايراده في التعريف لا يقال اذا لم يورده في التعريف فلا يخرج المركب
عن تعريفه لانا نقول انها خارجة بقوله لفظ واحدة قال مولانا عصم فلذلك اي يقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
الحقيقي والمجازي انتهى كلامه وكلامه المعنى ان اخراج صاحب المفصل بمثل قائمة عليه ليس على ما ينبغي لان مثل قائمة وبصري

مما يعد الى مفرد حكما واما المعنى الثاني فقول الشارح بتركه ليس مما ينبغي ان يقول ولو لم يخرج بسبب كونه مفردا حكميا لكان

الشارح قول ما ذكره الفاضل المذكور بعينه ما ذكره الشارح بقوله ان مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج

لفظا واحدا لان مثل قائمة وبصري اذا عد لشدة الامتزاج لفظا واحدا فهو ليس خاليا من متبادر التعريف

بخلاف المفرد الحكمي الذي ليس بهذا الحد الحقيقي لما اذا عرفت ذلك فلا معنى بقوله ذلك الا ان القول المراد بالمفرد

اعم من المفرد حقيقة وحكما ثم ان كلام الفاضل المذكور ولو لم يكن راجعا الى كلام الشارح حقيقة فلا يجوز

ان يراد من المفرد في التعريف اعم من المفرد حقيقة او حكما لان المتبادر من المفرد هو المفرد الحقيقية وحمل

قوله الالفاظ في التعريفات على المتبادر واجب واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة وايراده لدفع سوال تقريره

ان الدلالة اما ان يكون معتبرة في تعريف الكلمة اولا والثاني الاول فيستلزم ان يكون تعريف المصنف قاصر العدم

فيها اعتبارها فيه وان كان الثاني فذكرها في تعريف صاحب المفصل مستدرك ثم ان كون الوضع مستلزما للدلالة

فلانه اذا وضع لفظ بازاء شيء فيدل عليه لاعتبار العلم بالوضع في تعريف وان قلت الاستلزام ليس غير مسلم

لما مر من ان الوضع يتناول حروف الهجاء وخارجة بقوله لمعنى فلا دلالة بحروف الهجاء على معنى

قلت المراد ان الوضع للمعنى يستلزمها لان الدلالة كون الشيء الخ وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت

بجعل الجاعل على اي وضع الواضع وطبيعية ان كانت بحسب الطبيعة الالفاظ فان طبيعة اللافظ يقتضي

التلفظ اللفظ عند عروض المعنى بصيغة الشيء وعقلية ان كانت بغير ذلك والمراد ان الدلالة كون

الشيء اذا احس افهم بشيء الاول فهم منه الشيء الثاني لان معنى فهم منه الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني

لان المعتبرة في الدلالة عند ارباب العربية هو الفهم الجزئي شيء الكلي فهذا المعنى الجزئي مندرج تحت الوضع

في متى يتحقق الوضع يتحقق الدلالة وفيما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان بعد جعل الوضع في التعريف

يجب تناول حروف الهجاء المعارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة انتهى كلامه وذلك

قوله انك عرفت انه متى يتحقق الوضع يتحقق الدلالة الجزئية للدلالة ديز المسموع من وراء الجدار انما وجد

مقلوب زيد هو مهمل بانه اراد ان يكون للعقلية مثال لم يكن للوضعية زيد وانما قال من وراء الجدار لان عند

المشاهدة دلالة العقلية غير موجودة وغير ظاهرة وان كانت موجودة في نفس الامر وذلك لانه اذا دل

بجمع المشاهدة والعقل على وجود اللافظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لوجود المشاهدة

التي هي اقوى من الدلالة العقلية الا وضعين لا محل عند وجود الاقوى واذا دل عليه المشاهدة فقط لا يكون

العقلية موجودة وما قيل عدم وجود الدلالة العقلية بظاهر لان العقل رعاية اللافظ فلو لم يكن الدلالة

العقلية موجودة مع وجود المعلوم يلزم تخلف المعلول عن العلة وهو بظاهر ليس بشيء لانا نقول ان

قوله المستلزم اما تخلف المعلول عن العلة الشخصية او النوعية وان كان الاول فهو غير مسلم لجواز ان يكون له علة

قوله وبعد ذكر الدلالة اخرى وان كان الثاني فمسلم لكن لم يعد لوجود العلة الاخرى من النوع فلذا هنا كما لا يخفى

لا بد اي قيل لا نسلم ذلك لانه انما يصح اذا لم يكن بعد ذكر الشيء يستلزم الوضع فانه لا حاجة الى ذكر الوضع بعد التعريف

المفصل

المفصل لان المفرد يستلزم لان الافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع وان قلت فعلى هذا الدلالة التزامية

مهجورة في التعريفات قلت الوضع ايضا يستلزم الدلالة كذلك فكانت مهجورة الا ان يقال ليس معنى

الهجر انه لا يصح اعتبارها فيها بل بمعنى انه لم فهو الى علم اعتبارها فيها وان جاز اعتبارها فيها

قوله مع قصد الاختصار وهي اسم وفعل وحرف وانما قدم الاسم على اخويه لانه اشرف لاجزاء الكلمة

وقدم الفعل على الحرف لانه احد اجزاء الكلام بخلاف الحرف وانما قدم في وجه الحصر لانه اخص فهو بالتقديم

اجدر وبعبارة اخرى فلانه بسيط بالنسبة الى القسم الثاني ولانه اقرب بالنسبة الى قوله او لا تدل وقدم الفعل

على الاسم لان قيوده وجودية والموجود في التصور سابق على العدم طبعا فقدم وضعا فان قلت الكلمة

المطلقة المنقسمة الى اقسام الثلثة اما هو موجودة او معدومة وان كانت موجودة

يلزم ان يكون الكلمة على اربعة اقسام اسم وحرف وفعل ومطلق الكلمة وهذا خلف وان كانت معدومة

يلزم انقسام المعدوم الى الموجود وهو محال قلت المطلق موجود في الذهن معدوم في الخارج فح

لا يلزم تقسيمها تقسيم المعدوم الى الاقسام الموجودة ولا يزيد الاقسام في الخارج على الثلثة فان قيل الضمير

اما راجعا الى لفظ الكلمة او الى مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اسم بدليل دخول اللام عليه فيلزم انقسام

الشيء الى نفسه وقسيمه وهو غير جائز ولا الى الثاني لان مفهومها مذكر فالجواب بان الضمير راجع الى اللفظ الكلمة

ولكن التقسيم باعتبار المفهوم ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بانه لا نسلم تذكير مفهومها لان المفهوم عارض التانيث

والتانيث كذا ذكره في حاشية شرح المواقف فان قيل المفهوم حكمه حكم ما عليه المحكوم عليه من خواص الاسم فيلزم

المحذور وهو انقسام الشيء الى نفسه وقسيمه والجواب ان المحكوم عليه باصطلاح النحاة هو اللفظ المعبر عن الذات

المحكوم عليه وههنا هو الضمير وهو [illegible] وليس بمنقسم قيل صح جوابا بان الضمير اذا وقع بين المبتدا وهو مؤنث

وبين الخبر هو مذكر فالاحسن تذكيره باعتبار الخبر الذي هو مناط الفائدة في الكلام واجيب بانه انما عدل عن هذا

في قوله هي اسم لنكتة وهي الاشارة الى ان الانقسام اي هي الكلمة ولو ذكر الضمير يتوهم ان اقسام اللفظ لا الكلمة

فان قيل اللفظ الموصوف لا يكون الكلمة فتلك حاصلة على تقدير تذكير الضمير ايضا قلنا جاز ان يتوهم عوده الى

مطلق اللفظ لان المقيد اذا كان مذكرا كان المطلق ايضا مذكرا ولا يقال لا بد ان يكون كلمة هذه الثلثة جميعا لا كل

واحد منها لان الواو يفيد الجمع لانا نقول هذا انما يصح اذا كان التقسيم تقسيم الكل الى الاجزاء كتقسيم السكنجبين الى الخل والعسل

واما اذا كان تقسيم الكلي الى الجزئيات كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبعير وغيرها فلا فانه

لا يلزم ان يكون الحيوان مجموع هذه الانواع وايضا قولهم الواو للجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه مجتمعان

معا في حالة واحدة بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما او في كونهما حكمين او في حصول مجيء زيد

قوله وعمرو وزيد قائم وقاعد وزيد قام وعمرو قعد اي منقسمة الى هذه الخ بالانقسام فلان المقام مقام التقسيم

بعد التعريف ووجه فهم الانحصار هو السكوت في موضع الحاجة الى البيان وهو اي فهم الانحصار من دليل الحصر فاسكت

به اي هذا القسم لا بيان الحكم لا يقال اذا كان تقسيما فالاولى ان يقول اما موضع الواو لانا نقول ان الكلمة او اما المستعمل في

والمباينة فلما كان التنافي بين الاقسام في غاية الظهور فاكتفى بالواو واعلم ان الشيخ الرضي وكثير
من فضلاء النحاة على ان هذا الحصر عقلي بل هو كحصر الشيء في الموجود والمعدوم فان من البيان ان كل شيء موجود
في الخارج او لا يكون موجودا فيه وهذا الحصر دائر بين النفي والاثبات بحيث لا يشك عليه الدليل فانه في قوة تقسيمين
الاول قولنا اما ان تدل والثاني قولنا اما ان يقترن وكل منهما دائرة بين النفي والاثبات ثم قيل انكر كونه انه تأمل في
من جعله حصرا عقليا بديهيا فيكون حصرا مقطوعا به لا الكلام فيه وحصرا المقطوع به هو الذي لا يكون العقل فيه
قسما آخر ولكنه يزعم بدليل حصر الشيء في الواجب والممكن والممتنع فان ذاته اما ان يقتضي الوجود او لا وانكان
الاول فهو الواجب وانكان الثاني الخ فالعقل يجوز قسما آخر منه بجماع اقسام الثلثة ولكنه يبطله الدليل وهو يستلزم
اجتماع النقيضين والقائل ان يعقل يقول لا ابد ان يكون هذا الحصر استقرائيا لان الحرف هو ان لا يدل على معنى في نفسه
بل يحتاج الى كلمة اخرى فلا يصح مع ان الفعل يجوز ان يكون كلمة لا يحتاج الى كلمة اخرى في دلالتها على معناها
بل يحتاج الى قرينة عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى فلا دليل يبطله فليس حصر مقطوعا به ولا
حصرا عقليا بديهيا وظاهر فيكون استقرائيا العلم وجود كلمة يحتاج في دلالتها على معناها الى امر عقلي با
السمع ولا استقراء ويمكن الجواب بان التقسيم المذكور [illegible] اخر الا الفعل بان المراد من في نفسه هو ان لا
يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من الامور العقلية او لا وانكان الواقع انه لا يحتاج
الى شيء اصلا ولكنه التعميم لادخال الاحتمال العقلي فلا باس به   لما كانت موضوعة بمعنى والدفع الخ دفع سؤال
تقديره ان قوله اما ان تدل على معنى في نفسها او لا يدل على معنى في نفسها ليس بجامع لجواز ان يكون كلمة لا تدل اصلا
فاجاب بان كون كلمة متصفة لعدم الدلالة بظاهر باعتبار الوضع في تعريفها وهو يستلزم الدلالة وهذا السؤال مبني على   الدلالة
رجوع النفي الى القيد لا يقال الاحتياج الى هذه العبارة للغرض المذكور لان قوله اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
تدل اثبات ونفي ولا شيء خارج عنهما فيما ذكره المعترض من الاحتمال يكون داخلا قسم المنع لانا نقول ان النفي اذا دخل
على المقيد يرجع ذلك النفي على القيد وهو هاهنا قوله على معنى في نفسها وبعبارة اخرى بانه لو اكتفى بالنفي والاثبات
يلزم ان ما لا يدل على معنى من اقسام الحرف وليس كذلك   اما من صفتها وتقديره لان قوله ان تدل لاجل اسمها
هو الضمير الراجع الى الكلمة فلا بد ان يكون الجزء محمولا على الاسم مع ان قوله ان تدل ليس بمحمول عليها لان قوله تدل
مصدر بما اول بالكلمة ان هو غير محمول عليها وافاد من صفتها الخ يلزم حمل الدلالة على صفتها ثم ان تقدير الشارح
في جانب الجزء اي ان اول ما قدر في جانب اسمها الى ان لا حالها ان لا تدل الخ وانكان هذا التقدير اخص من تقديره
ما اولا فلانه لا يناسبها التقسيم لان التقسيم انما يكون للكلمة لا بحالها وصفتها وان صح بالقايل انما الكلمة حالها اما
ان تدل او ما ثانيا فلانه لا يصح قوله الثاني الحرف ظاهر لان حالها ليس حرفا الا بالتاويل المذكور واما ثالثا
فلانه حصر حالها في القسمين بظاهر لوجود احوال الاخرى لها كالبناء والاعراب بخلاف ما قال الشارح
لان من التبعيض في قوله من صفتها واما رابعها يلزم التاويل قبل الاحتياج ومثله العلامة التفتازاني نبه بزعم الحق
قبل البلوغ اي الماء وايضا يصح تقدير الدفع حمل المذكور واحد كما يكون المصدر الصريح بمعنى اسم الفاعل مثل

رجل عدل وكذا لا يكون المصدر المأول بمعناه كما فعل الشارح في اسم المجموع وقوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم اي معذبهم واية كلمة ان اذا دخلت على المضارع بجعله في تأويل المصدر باعتبار احكام اللفظي
مثل دخول حرف الجر وعطف المفرد عليه لان بجعل فيها تأويله باعتبار المعنى بان يقصد به المعنى المصدري
فعلي هذا لا يحتاج الى التقدير وما قال بعض المحشين من تقديره واختار ظهر من تقديرين صفتها اما
كونه اخص فظاهر واما كونه اظهر فلان البحث هاهنا عن الكلمة من حيث قسمتها الى الاقسام الثلثة
فقد ادعى حصرها فيها فالمتبادر في الدليل قسمة الكلمة لا صفتها فاذا قدر ذو يكون الدلالة صفة
للكلمة بخلاف ما اذا قدر من صفتها فانه يكون صفة لصفتها ليس بشيء لانا لا نسلم ان المتبادر في الدليل
قسمة الكلمة باعتبار نفسها بل المتبادر فيه قسمة صفتها لان الدلالة وعدم الدلالة صفة الكلمة فالمتبادر
في الدليل قسمة الكلمة باعتبار صفتها على معنى كائن في نفسها وانما جعل الظرف مستقرا متعلقا بقوله كائن
دون لغوا متعلقا بقوله تدل لانه اذا كان متعلقا به فلا بد ان يقول بنفسها الخ في نفسها لا يقال كل واحد
من الحروف الجارة يجيء بمعنى الآخر فلم لا يجوز ان يكون كلمة في بمعنى الباء لانا نقول انهم يجعلون حروف الجارة
بمعنى نفسها بقدر الامكان فانه حمل كلمة في هاهنا بمعنى نفسها لا يبقى لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشيء
فلم لا يجوز ان يكون الجار والمجرور متعلق بقولنا يقصد ويكون [illegible] كلمة في معنى نفسها لانا نقول لا بد ان
قوله   يقول على معنى نفسه لا في نفسها لان الضمير يرجع الى المعنى لا الى الكلمة   والمراد بكون المعنى في نفسها
الخ لا يقال كون المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها يكون صفة الكلمة وبين صفة شيء آخر متباين فلا يصح
تفسير احدهما بالاخرى لانا نقول لا كون المعنى يكون صفة المعنى انكان صفة المعنى ولكن كون المعنى في
نفس الكلمة يكون صفتها كما هو مذهب العلامة التفتازاني ولكن يرد على مذهب السيد قدس سره لان كونه
قوله   المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة يكون صفة المعنى عنده   القسم الثاني فكان قائلا تقول لا بد ان يقول
قوله   الثانية وهو ظاهر فاشار به الى ان التذكير باعتبار الموصوف المذكر   وهو ما لا يدل على معنى في نفسها لا يقال
العلم لا يقع مفهوما بالماهية لانا نقول هذا التعريف رسمي لا حقيقي فهو لبيان الموضوع فقوله ما لا يدل على معنى لا يكون
موضوعا له بالنسبة اليه اعني الابتداء والانتهاء اي الابتداء الجزئي وكذا الانتهاء فلا يرد ان كل واحد منهما اسم   كلمة كل واحد
فيكون مستقلا فلا يكون بان معنى من واي قوله حيث يقعان عمدة في الكلام وكونه الشيء عمدة فيه ان يقع مسندا اليه او كلا
يستلزم الدلالة في نفسه وقس على الحروف فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان الاولى حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما
انتهى لا يقال الاستلزام في العكس ايضا لانا نقول حينئذ لا يثبت الاولية قوله كما سيعرف اي كما سيعرف وجدانهما عمدة في الكلام
الكلام بخلاف الحرف في القسم الكلام من ان الكلام يحصل من الاسم والفعل دون الحرف فلا يرد ما قيل لا معنى لا يرد وقوله
قوله قوله   كما ستعرف انهما عمدة في الكلام دون الحرف لانا علمنا هما في هذا الموضع الخ   والقسم الاول في ما فيه ان لا يقترن
ذلك المعنى المدلول عليه الخ وانما زاد قوله ذلك لان الضمير في قوله يقترن راجع الى القسم الاول وهو اللفظ كلفظ جزئي فانه
يدل على معنى نفسه فلو لم يورد قوله ذلك المعنى يلزم ان يكون اللفظ مقترنا باحد الازمنة الثلثة مع ان المقترن به ليس الا المعنى

وانما زاد قوله في الفهم اشارة الى ان المراد من الاقتران هو الاقتران في الفهم لا الاقتران في التحقق اعم ايها [illegible]
هو المتبادر والا يلزم ان يكون المصادر ايضا افعالا لان الضرب مثلا لا يكون الا في زمان في نفس الامر ولكن لا يفهم
الزمان منه وانما زاد قوله عنها اي عن لفظ الكلمة لئلا يرد قولنا زيد ضارب عمرا اغدا لان المصادر يقترن با
حد الازمنة الثلثة في الفهم ولكنه لا يكون مفهوما من لفظ الضارب بل من لفظ الغد باحد الازمنة
الثلثة بان كان المعنى اي كان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة بان كان المعنى ظرفا لواحد الازمنة
الثلثة فلا يرد لفظ الماضي لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنه لكن لا يكون معناه ظرفا
لاحد الازمنة الثلثة بل يكون احد الازمنة الثلثة فيه وصفة ويمكن ان يقال قوله اي حين يفهم ذلك المعنى عليها الخ
لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي لان المراد من المقارنة في قولنا مقارنة هو مقارنة الجزء الى الكل وفهم
احد الازمنة الثلثة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية لا الجزئية قيل تعريف الفعل يشكل بقوله تعالى العالم وخلق الزمان
فان ذلك غير مقترن بالزمان والا يلزم ان يكون الزمان محلا للزمان الواجب محلا للزمان وهو باطل لان محل الحادث حادث اجيب
عنه النحويون بان لا يفعل فعلا الا هو في زمان وقولنا خلق الله الزمان نزلنا منزلة ما هو في الزمان واجريناه مجرى
الفعل في الزمان وامكان في الحقيقة غير زمان هذا الكلام فعلى هذا لا بد ان يذكر في تعريف الفعل ما هو منزلة هو
الزمان فعلى تقدير اعتبار هذا القيد في التعريف يرد عليه انه يلزم فيه تعريف الشيء ما هو خفي لانه غير معلوم فالجواب ان يقال
ان المراد من الزمان ان كان الفعل ماضيا هو ما نسب اليه الفعل قبل كونها فيه وان كان مستقبلا هو ما نسب اليه الفعل بعد كونها
فيه وان كان حالا هو ما نسب اليه الفعل اجزء مما كونها فيه من الزمان واجيب ايضا بان الواجب يكون في الزمان ولكن لا يكون
وجوده موقوفا عليه للزمان فان قلت الكلمة قبل الاسم والفعل والحرف كما قالوا الواحد منها اما ان يكون كلمة ايضا وهو
باطل لامتناع ان تحمل كلمة لا ابقاء الواسطة بين النقيضين وهو باطل ايضا لامتناع ان يجتمع شيء مع نقيضه قلت
ان اردتم بالكلمة هذا العام المخصوص فلا نسلم الرد من اجتماع النقيضين فان هذا المفهوم كما يصدق على نقيضه
الكلمة كذلك يصدق على اشياء اخر غير نقيضها فافتراق المفهوم باحد الازمنة الثلثة وغير ذلك فان قلت مورد
القسمة بين الاسم والفعل والحرف كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمورد اما اسم او فعل او حرف وايا ما كان يلزم انقسام
الشيء الى نفسه والى غيره وهو محال قلت اردتم بقولكم كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلا نسلم تمام الحد الوسط لان الكلمة التي
هي المورد كلمة وان اردتم ما هو اعم من ذلك بحيث يشتمل كلية ايضا فلا نسلم صدق الكبرى فان قلت لا يجوز الحكم
لان الاسم كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص نفس العام وهو محال قلت
انما يلزم لو كان المحمول ان الموضوع نفس المحمول وليس كذلك بل المراد ان ما صدق عليه الموضوع صدق عليه المحمول ولا نمنع
ان يصدق عليه الخاص والعام على الشيء واحد باعتبارين مختلفين فان قلت لا شيء من الكلمة التي مورد القسمة
بمتشخص لانها كلية وكل موجود في الخارج فهو متشخص فلا شيء من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من
افرادها الموجودة في الخارج فيكون موجودة في الخارج ولا موجودة فيه وهو محال قلت لا نسلم ان الكلمة التي هي جزء
من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة كلمة فقط والموجود هو الحقيقة مع قيد الكلية

من فيها

فيهما تغاير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلثة لان الاقسام الى
الاقسام الثلثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها ولازم الجزء لازم الشيء لازم لذلك الشيء قلت لا نسلم ان
الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء من الاسم والفعل والحرف وانما هو لازم الكلمة الكلية والتي هي الجزء حقيقة الكلمة
فقط فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شيء من الاسم بصادق عليه ينتج من الشكل الثاني لا شيء من الكلمة باسم
وهو باطل قلت ان اراد الصغرى كلية فصدقها ممنوع وان اخذتها جزئية لكن النتيجة بعض الكلمة ليس باسم وهو
صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل على جميع الاقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه يصدق نقيضه عليه لامتناع الخلو عنهما
فيصدق الفعل على الفعل وهو محال فان قلت لا نسلم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض الفعل وبعض
الفعل على بعض اخر على ان تقتضي الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلو لم يصدق على جميع اقسام الكلمة لزم صدق
الفعل على بعض اقسامها وهذا حق القسم الثاني وانما قدم لقربه بقوله او لا يقترن او تبعية القسم الثاني الذي
هو حرف حيث قدمه ايضا بما ذكرنا لاستقلالية على اخويه وانما يعترض الاسمين التماثلين بالاخوين لان بين
مماثلة ومناسبة من حيث انهما من باب واحد وكذلك المتماثلان لان الفعل والحرف يكون كلمة بان كلمة كالاسم
يتركب منه الكلام وحده اي يتركب من نوع الاسم وحده الكلام لا من مشخص فلا يرد انه لا يتركب الكلام من الاسم الواحد
وقيل الوسم واراده بلفظة قيل اشارة الى ضعف مذهب الكوفيين اما لان وجه التسمية وان لم يجب ان يكون
مطردا ولكن الاولى ان المتنازع المقابل بان لا يكون وجه التسمية في المقابل وهو الفعل والحرف ايضا علامة لمسماه
واما لان فعل الاسم هو سمي وجمعه اسماء فلو كان من الوسم فكان وسم على وزن فعل بتبديل العين فيكون
اوسام ثم كونه من الوسم بتبديل الواو بالهمزة كما قيل ان اصله اسماء وسماء بالتبديل المذكور سمي به
لتضمنه اي سمي الفعل الاصطلاحي فعلا لان المعنى الفعلي بالفارسية كردن وهذا معناه اللغوي عبارة
عنه والفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية المتضمن باسم الفاعل باسم المتضمن باسم
المفعول او من قبيل تسمية الجزء باسم الكل او من قبيل تسمية المشتمل باسم الفاعل باسم المشتمل المفعول لا يقال هذا
اشكال بالافعال الناقصة لانها منسلخة عن الحدث فكيف يصدق عليها قوله لتضمن الفعل اللغوي مع انها لا
نقول معناه انه لتضمن الفعل اللغوي بحسب اصل الوضع حيث انسلخ الحدث منها لا يقال انه يشكل بالمشتقات مثلا
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لتضمنها الفعل اللغوي مع انها ليس فعل اصطلاحي لانا نقول قوله لتضمن الفعل
وجه التسمية والاطراد فيها غير لازمة وقد علم بذلك الحد واتفاق وكلم يقل عرف لانه جرى العادة با
ستعمال العلم لادراك الكلي والمركب والمعرفة لادراك الجزئي والبسيط وهناك ادراك المركب لانه مركب من
الجنس والفصل والواو للعطف على المحذوف من سكوت المصنف قيل دليل الحد والعطف على المحذوف الذي يفيده
الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال والباء في قوله بذلك
للاستعانة وانما اختار اسم الاشارة موضع الضمير ولم يقل وقد علم به مع اخص اشارة الى انه نكتشاف وظهوره
فلا يرد ما قيل ان الوضع اليه في ذلك يكون محسوسا بحس البصر مع ان الدليل الحصر معقول وهو ليس محسوسا بحس البصر وانما اختار

ذكر دونه هذا اشارة الى المعظم بشان الدليل بسبب دخوله فنزل منزلة البعد لذلك كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب فلا يرد ح
ما قيل ان المرجع اليه فذلك بعيد وليس دليل الحصر كذلك وههنا اعتراض مشهور وهو ان الدليل من جملة التصديقات
والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصديق التصور من التصديق والجواب ان حصول التصديق من التصور يجوز
اذا كان بطريق الكسب والنظر بان كان التصديق كاسبا والتصور مكتسبا بخلاف ما اذا كان بطريق الالزام بل هو
التصور لازم للتصديق ويمكن الجواب ايضا بان التصديق ههنا حصر من التصديق لا من التصور لانا قولنا حد الاسم
والفعل كذا والحرف كذا اشتمل على الحكم فيكون تصديقا لا تصورا واعلم ان اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويصح التصريح بها
الصدد فاضافة كل الى احد ايضا بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها بل يكتفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
كيوم احد رجل وكل واحد ومن قوله منها للتبعيض والى د والمجرور صفة لقوله واحد وكلمة ليست بيانية لصحة كلا او
ممتنع حمل الانواع الثلثة على كل واحد وبعبارة اخرى بان هذه الاضافة بمعنى اللام لان كلا احاطة جزئياته كلي
اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف واضافة جزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن
يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد والمعنى وقد علم حد الجزئيات بهذا الكلي فلا يرد ما قيل ان اضافته
كل الى واحد ليست بمعنى اللام ولا بمعنى في اما الاول فلانه يقتضي التعدد اي تعدد المضاف اليه او يقتضي اظهار اللام
واما الثاني فلانه يقتضي صحة الحمل اما الثالث فلانه يقتضي الظرفية وكل منها مفقود ههنا فان قيل العلم يقتضي المفعول
فما مفعوله قلنا المراد بقوله علم كل واحد منها انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائم
مقام المفعولين ويجوز ان يقوم المفرد مقامهما كما تقول زيد قائم علمت ذلك لا به اعلم به اي الوجه الذي ما قال به
ثم فسره بقوله اي بوجه حصره بينها على ان الاولى ايراد الضمير موضع الاسم الاشارة ولكن قد نزل اسم الاشارة منزلة الضمير
لنكتة وقد ذكرناها انفا لكنه مقترن قيل ينبغي ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ومعناه مشهور
فلم يتوهم من كون الفعل دالا على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة حتى يدفع هذا التوهم لنا ولا يخفى ان
المتبادر من المعنى في قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها هو المطابقي فيتوهم انه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
والا يلزم توصيف الكل باقتران الجزء لان المقترن باحد الازمنة الثلثة ليس الا الجزء ولا يجوز ذلك عرفا فلا يقال ان
زيدا مقترن بيده او براسه عرفا فاشار بقوله لكنه مقترن الخ الى ان المراد من الفعل معناه التضمني لان المقترن
قوله باحد الازمنة الثلثة ليس الا المعنى التضمني كما عرفت والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال لا يقال ان الحرف
ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا احتياج ما ذكره لانا نقول الا لا يلزم من
قوله والحرف ممتاز عن الخ ليس الا كون الاستقلال معتبرا في اصل الاسم ولا يلزم ان يكون الاستقلال معتبر
في مفهوم الاسم وبعضهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف الى ان كل واحد من قوله والحرف ممتاز اه وقوله
والفعل ممتاز اه وقوله والاسم ممتاز اه عطف على الكلمية في قوله فالكلمة منحصر اه فيكون في ذيل التعريف مما
قوله قيل في دفعه من ان قوله والاسم ممتاز اه تاكيد لقوله والحرف ممتاز اه ليس بشيء وليس المراد بالحد ههنا الخ
دفع سوال تقديره ان الحد هو التعريف بالذاتيات فان كان الشيء مميزا عن جميع ما عداه فهو حد تام وان كان

مميزا عن بعض ما عداه فهو حد ناقص فلا بد ان يكون له جنس وفصل في هذا التعريفات انما يكون حدا اذا كان ما به الاشتراك
وهو الكلمة وما به الامتياز كالاقتران وعدمه والاستقلال وعدمه داخلان لم لا يجوز ان يكون خارجين منها وتقرير
الجواب انه ليس المراد من الحد ما هو الاصطلاح اهل المنطق كما توهم السائل بل المراد من الحد ههنا ما في اصطلاح النحو
الذي هذا المقام هو المعرف الجامع المانع سواء كان كل واحد منهما داخلا او خارجا واجيب ايضا بان هذه المفهومات
من الامور الاعتبارية لا الامور الموجودة في الخارج في الامور الاعتبارية كلما اعتبره القوم داخلا مشتركا فهو
جنس وكلما اعتبروه داخلا مميزا فيه فهو فصل فالكلمة جنس والاقتران وعدمه وغيرهما من الامور المميزة فصل ولله در المص
الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله تعالى قصدا الى
ان غيره لا يقدر عليه والمراد ههنا انه در المصنف من حيث منفعته على المستعملين لانه لم يتعرض في التعليم جانب الذكي و
لا الغبي بل للمتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة وقد علم الخ حيث اشار وكلمة حيث للتعليل والاشارة
هي الدلالة الخفية فان المعرف الكلي دونه في ضمن الدليل الحصر ثم خرج بها فيما بعد اتحاد وكلمة بعد ثم اشارة
الى وجود الفاصلة بين التعريف الاسم والا يخفى ان الحصر به للحروف غير ما اشار اليه في ضمن الدليل الحصر ان استلزم
تم بما ذكره قلت سره انه دفع ما قيل من انه علم قبل ذلك حد كل واحد منها والاول يستلزم تحصيل الحاصل والثاني يستلزم
الكذب اما الاول فظاهر بانه دليل الحصر يطبع الاوسط وكل واحد من تعريفاتها فيما بعد بطبع الادنى الكلام
لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام واللام للجنس اي الكلام من حيث هو هو او للعهد اي الكلام المصطلح
بين النحاة وهو مصدر كالسلام واكثرهم على انه اسم مصدر وهو الذي كان بمعنى المصدر ولم يشتق منه فعل
والمصدر هو الذي كان بمعنى اه ويشتق منه فعل في اللغة هو ما يتكلم به سواء كان قليلا كزيد او كثيرا كزيد عالم قائم ... ثم
مثلا وجاء الكلام بمعنى المصدر بمثل كلمة كلاما بمعنى تكلم كردم زيدا تكلم كردي فليس الكلام بمعنى اللغوي بل بمعنى
المصدر كالعطاء مثلا عطية دراهم ومعناه اللغوي اعم من الاصطلاحي لوجوده في المهملات والتركيب الاضافي
والوضعي في النسبة مثلا فيد كزيد وعمرو اي لفظ تضمن وانما صرح باللفظ دون الشيء لئلا يشكل بالجدار والقرطاس
الذي كتب فيه زيد قائم لان كل واحد منهما متضمن كلمتين لكنه ليس بلفظ لا يقال لا يحتاج الى دفع الاشكال الى ذكر اللفظ
ولو ترك كلمة ما على عمومها لا يرد الاشكال لان كل واحد من الجدار والقرطاس لم يتضمن كلمتين بل تضمن ما يدل عليهما لانه
يتضمن النقوش الدالة عليهما لانا نقول جواب الشيء على تقدير التسليم كلمتين حقيقة او حكما والمراد بالكلمة الحكمية
ما يصح وقوع الكلمة الحقيقية موقعه ففي قولنا غلام زيد ابوه قائم يصح ان يقع موقع الظرفين كلمة هذا وذاك فيقال
لان العطف هذا وكذاك اي يكون كل واحد منهما في ضمن فان اختيار التثنية اختيار العطف الخ فلانه قال كلمة وكلمة واعلم
ان هذا القول دفع سوال تقديره ان المتضمن اما جزء صوري فيه او لا وان كان الاول فالقول بان الكلام لفظ الا بان الهيئة
ان هيئة غير لفظ والمركب من اللفظ وغيره غير لفظ وان كان الثاني فيلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وتقرير الجواب باختيار الشق الثاني
ويمكن الجواب باختيار الشق الاول بان تعريف اللفظ يصدق على الهيئة لان اللفظ ما يتلفظ به الانسان سواء كان
التلفظ بنفسه او بمادته ويتلفظ باعتبار مادتها وتقول المركب من اللفظ وغيره غير اللفظ مبني على ان المركب

من الشيء وغيره غيره ولا يصح ذلك كليا الا ترى ان المركب من المركب وغير المركب مركب ثم اعلم انه على تقدير كون الهيئة
جزء منه فالمتضمن بالكسر هو مجموع المادة والصورة والمتضمن بالفتح هو المادة اعني الكلمتين ولكن يلزم ح ان لا يكون
الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا لانه ثم قولهم ان المركب من اللفظ وغيره غير اللفظ ايضا يلزم ان لا يكون اللفظ
بمنزلة الجنس للكلام لما عرفت من ان الهيئة ليست بلفظ فكل المركب منها او من غيرها وبهذا ذهب الشارح على مذهب من
قال ان الهيئة ليست داخلة فيه ثم ان جواب الشارح لما يكون مبنيا على عدم كون الهيئة داخلة فيه لكن لا يكاد مبني
على ان يكون الباء في قوله بالاسناد للسببية اما اذا كان للاستعانة متعلقة بتضمن لم يحتج الى تاويل الشارح لان ح
المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط ولو جعلت الباء بمعنى مع فيحتاج
الى انه تاويل بان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولكن
يرد عليه ما مر من انه يلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا لان القول المذكور مبني على جعله
الهيئة جزء الكلام ثم اعلم انه انما يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في كلام مركب من الكلمتين فلا لان المتضمن بالكسر
هو كلمتين مع كلمة زائدة والمتضمن بالفتح هو كلمتان فقط فالتعريف صادق على الكلام من اربعة اجزاء مثلا فانه كلام
باعتبار انه تضمن كلمتين فلا يحتاج فيه الى تاويل الشارح لانه لا يحتاج اليه في الكلام انما يكون هو المركب من كلمتين فقط
واليه اشار مولانا عصام العصر وبقيه ما ذكره وعلى ما فصلناه كلامه لا يرد ما ذكره مولانا عصام من ان مبنى الكلام
في هذا المقام ان كل تضمن اجزائه فكما ان الكلام المركب من كلمتين تضمن اجزائه كذلك الكلام المركب من اكثر من كلمتين
تضمن اجزائه فلا يلزم فيه ايضا اتحاد المتضمن والمتضمن كما ذكره الشارح فمن حصر الا في جزء الكلمتين فقط صادق
على موضع الوسع اشتهر كلامه لا يقال التقييد بالكلمتين يوهم انما كان مركبا من اكثر كلمتين كقولنا الحيوان جسم
نام حساس متحرك بالارادة ولا قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه لا يكون كلاما لانا نقول هذا بيان
الاقل من اجزاء الكلام ولحيه تضمن اكثر من الكلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجودهما فيه لا يقال المقصود
بالذات في هذا المقام معرفة الاعراب والبناء فلم قدم بيان الكلمة والكلام عليهما لانا نقول
الاعراب والبناء كالصفة للكلمة والكلام والموصوف مقدم على الصفة بالاسناد او انما قال
بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لا يكون له مانعا لوجود النسبة في التركيب الاضافي والعددي
وليس بشيء منها حالا ما حاصلا بسبب الخ هذا الكلام يشعر بان قوله بالاسناد ظرف مستقر في موضع الصفة
عن محذوف والظاهر الظرف لغو متعلق بتضمن الا ان يقال هذا بيان حاصل المعنى فيكون ظرف لغو او جود
ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملتصقا بالاسناد وهي قوله بالاسناد اما صفة الكلمتين او حال
عن المستتر في تضمن حقيقة او حكما وانما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع ان الكلمة الاولى ايضا كذلك
لانه علم حكم الكلمة الاولى في اذ ذكر كلمة الثانية بلفظ الاخرى فلا بد ان يكون الثانية من جنس الاولى فاذا
الاول اعم من الحقيقية والحكمية فكذلك الثانية الا ترى اذا قيل جاء رجل وغيره لا بد ان يكون الغير من
جنس الرجل لانه اذا كان امرأة فيقال ح جاء رجل وامرأة فيجوز ان يجعل قوله حقيقيا او حكما وكل قيد
للكلمتين

٣٢

للكلمتين فلا اشكال ح فائدة تامة وهي التي كانت يصح السكوت اي للمتكلم او السكوت عن تكلم كلامه لمن
كلامه لم يكن كلامه لم يكن لاهل العرف واللغة من البحث ولعبارة ذكر المحقق عليه بل دون المحكوم به او العكس قبل
الفائدة التامة هي التي لم يبلغ للمخاطب بها الكلام المتكلم ان يقول واوجب فان المتكلم اذا قال غلام زيد فللمخاطب
ان يقول وجب بانه قائم او قاعد او غيرهما واذا كان المقصود منه ان عمرو اغلام زيد فللمخاطب ان يقول له ثم ان
اختيار تضمن على تركيب من وجوه احدها ما اختاره الشيخ الرضي انه حصر لاستغناء عن صلة من ويرد عليه المصطلح
عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن بالمصطلح وايضا والادى التلفظ ان قوله تركيب اخصر يصح الا
كتفاء عن قوله كلمتين بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن وثانيهما ما قيل ان تضمن شامل بمثل اضرب ولا تضرب
دون تركيب لانه لا يكون الا في الملفوظ قال الشيخ لا نسلم ان الكلمة مشروطا بانها كلما وجدت كانت ملفوظا فلا فرق بين تضمن
وتركيب ثم قال الشيخ فان قلت في الكلمة الضمنية اعتبار اللفظ ليس بمشروط بخلاف المركب لان الكلام امر خارجي مسموع قلنا
التركيب الاسنادي عقلي لانه يحصل بالنسبة التي يعتبرها العقل بينهما لا بمجرد التضمن التلفظ بهما فيكون الكلام مركبا عقليا
وثالثها ان التركيب في الاجسام حقيقة والتضمن بغيرها فهو اليق به لانه حقيقة فيه فان قلت لو قال الكلام ما تضمن اسناد
لكان اخصر قلت يتوهم صدق الجزء لان الاسناد حقيقة للكلام جزء واعلم ان الاسناد يطلق على معنيين احدهما الاسناد الاصلي
وهو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يصح السكوت عليها اي سكوت المتكلم لسكوت المخاطب لانه ساكت وثانيهما ما هو
بين اسمي الفاعل والمفعول وبين مرفوعهما والمصدر وفاعله والصفة المشبهة وفاعلها والمراد هنا الاسناد الاصلي
لان الاسناد اما مشترك بينهما او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر ومبنى دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فالاشتراك يحمل
على الحقيقة والمجاز لان الاشتراك خلاف الاصل واذا كان كذلك فهو في المعنى الاول حقيقة لتبادر الفهم اليه والمتبادر الى
الفهم امارة الحقيقة وبهذا سقط اعتراض الشيخ الرضي ان حقه ان يقال بالاسناد الاصلي وفي المعنى الثاني مجاز فيكون
المعنى الاول مرادا لان الاول ان الاستعمال في التعريف الالفاظ المجازية فخرج اسم الفاعل والمفعول مع فاعلهما
ان يكون كلاما لان اسنادهما ليس باصلي فان قلت اذا لم يكن بين اسم الفاعل والمفعول وفاعلهما اسناد
اصلي كيف صح جعله صلة للموصول في قولنا الضارب زيدا اذ الصلة يجب ان يكون جملة قلت انهم صرحوا بانه في هذا
المقام فعل في صورة الاسم رعاية جانب صورة التي فانه من خواص الاسم فان قلت هل الحل غير جامع للكلام صادق
الذي يفضي بعدم السكوت عليه قلت هو كلام الا انه عرض له ما تمنع صحة السكوت عليه وهو وقوعه صلة للموصول
فان قلت يصدق قولنا كلما كان الكلام موجودا كان الاسم موجودا لا يصح السكوت عليه وهو باطل قلت الصغرى مردود
في الكبرى انما يعود الى الاسم فيكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا كان لا يصح السكوت على الاسم وهو صادق
فان قلت كل كلام مركب اما ان يصح السكوت عليه واما لا يصح السكوت عليه وهو باطل قلت انما يلزم انقسام الكلام
الى قسمين المذكورين ان كان صدق المنفصلة مستلزما لصدق كل واحد من جزئيها وليس كذلك
تضمن الكلمتين الخ فان قلت لو اريد من كلمة اللفظ الموضوع يخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين
وان لم يرد منها لفظ الموضوع كما هو اختيار الشارح حيث قال فقوله لفظ يتناول المهملات فلم يخرج المركب من الكلمتين

مستعملة صفة مثل زيد قائم جسق لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين بالاسناد قلت لا معنى لهذا التركيب سواء لوحظ فيه الاسناد
بين زيد قائم اولا والكلام في التركيب الذي له معنى عند اهل العرف واللغة وان هذا مناقشة في المثال وهي ليست
من داب المناظرة فيما يقوله في قولنا المقلوب زيد ديز اي الذي مقلوب زيد ديز فانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت
المراد من قوله خرجت المهملة هو المهملة فيه والمركب من كلمتين مهمل فهو كلام لما عرفت ان كلمتين اعم من ان يكون حقيقيتين
او حكميتين فيكون في حكم هذا اللفظ وبينهما اسناد يفيد المخاطب اه قال مولانا عصمه الله الاولى النسبة يفيد اه انتهى كلامه
وجه الاولوية ان ذكر الاسناد تغني عن قوله يفيد المخاطب فائدة تامة لغوا لا فائدة فيه بخلاف النسبة فانها يكون تامة
وناقصة فلا يكون ذكره يغني عنها بلا فائدة بل هو احتراز عن النسبة الناقصة ويمكن الجواب بانه محمول على الصفة
الكاشفة ... الكلي بعمل القوانين ويقول اغناء ورد بعده لئلا يتوهم ان الاسناد واقع في غير معناه وكثير من الاشياء
يقع في اجزاء المعرف كما سبق في تعريف الوضع وكما في تعريف الشمسي الكلام الخبراني والاحسن في الجواب ان يقال المراد
من الاسناد هو النسبة تامة او ناقصة فيحتاج الى قوله يفيد المخاطب فائدة تامة لا يقال لم لم يكتف بذكر الاسناد بدون
ذكر يفيد المخاطب اه فلا يحتاج الى انه يراد من الاسناد هو النسبة لانا نقول المراد من الاسناد هو نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى اه ان يكون كلاهما ملفوظا لا يكون المتبادر من تركيبهما ان يكون ملحوظا ملفوظا وفي
الاسم والفعل ليس كذلك واما النسبة لا يقتضي ان يكون ملفوظين لان النسبة هو الرابطة العقلي فلا يقتضي ذلك
كما لا يخفى حيث كانت الكلمتان اعم لا يقال لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله
ما تضمن كلمتين بيان الاقل فيكون الكلام مركبا من اكثر الكلمتين ايضا لانا نقول المراد في الامثلة المذكورة
الاسناد الذي بين زيد ابوه قائم وقام ابوه وقائم ابوه مع ان الاختيار فيها ليست بكلمة حقيقة فلابد
من التعميم واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصمه من الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع
قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة او حكما انتهى كلامه معناه انه لا يحتاج الى التعميم المذكور لدخول زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه لان كل واحد منهما اي ابوه قائم وقام ابوه يتضمن كلمتين بالاسناد ويكون المجموع
كلاما فانه يرد بين قام ابوه فان المراد من الاسناد في التعريف هو الاسناد المقصود لذاته ولا يرد
ذلك على زيد قائم ابوه لانه لم يتضمن كلمتين بالاسناد لان الاسناد بين اسم الفاعل وفاعله غير تام
ولقائل ان يقول ان التعميم المذكور انما يصح فيه اذا كان الجزء مجموع ابوه قائم لم لا يجوز ان يكون الجزء هو قائم و
كان ابوه من متعلقات الجزء كما قيل والجواب ان الجزء هو المجموع ومن جعل جزء من ظهور الاعراب فيه فظهور
فيه ليس لاجل جزء بل لاجل ان المحل للاعراب ليس الا هو فان في ابوه اعراب الفاعل في حكم الكلمة المفردة
لان النسبة في تلك المركبات اجمالية يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد ولقائل ان يقول ذكر
المفرد مستدرك لان الكلمة لا يكون مفردة الا ان يقال المراد من المفردة هو الحقيقة اعني قائم الا
والقائل ان يقول المراد منه اما التركيب الاضافي المشتمل مع المضاف اليه خارج لا سبيل الى الاول لانه ايضا مركب
ولا سبيل الى الثاني لان قائم ابوه مثلا في حكم قائم ومعناه ويمكن الجواب باختيار الاول بان المضاف والمضاف اليه
حكم

٢٢

في حكم الكلمة الواحدة وباختيار الثاني بان المراد هو المضاف الذي يكون الاضافة داخلة فيه واما كون
المضاف اليه خارجا لا يقال لم يكون الصفة ضمير راجع الى الموصوف فيكون مركبا لانا نقول هذا ايضا في الكلمة
الحكمية ثم انه يحتمل ان يكون مراده قدس سره من الحكمية هو ان يوضع موضعها مفرد مثل هذا ذلك الموضوع مجهول او هذا او ذاك
وله او قال مولانا عصمه عبد الغفور قوله اعني قائم الاب اوذا انتهى كلامه فقوله اذا عبارة عن الاخبار المذكورة اي
زيد ابوه قائم ويحتمل ان يكون مراده منه هو التركيب الاضافي بدون كون المضاف اليه خارجا عنه لانهم قالوا ان المضاف والمضاف
اليه في حكم كلمة واحدة فلذا حكم بالكلمة الحكمية وهو الظاهر من قوله في حكم الكلمة المفردة اي الحقيقية فما قال الفاضل التسيمي
مولانا عصمه الله في حاشيته وعلى ما ذكره الشارح من جعل قائم ابوه قائم قام ابوه في حكم قائم الاب فالظاهر ان المراد
بالكلمة الحكمية ما كان عنده رجلا اي كلمة مضافا الى شيء كان ذلك الشيء المضاف اليه خارجا عنه ليس على ما ينبغي كما لا يخفى على
المتامل اعلم ان عند علماء العربية يكون المقدم قيد التالي في قضية الشرطية والحكم انما يكون في التالي عندهم فالكلام
هو التالي فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود عندهم بالفارسية نهار موجود است در وقت
طلوع شمس فلا يرد ما قيل من ان النسبة في الشرطية بطريق التفصيل لا الاجمال فلا فائدة في تعميم الكلمتين عن الحقيقي
والحكمي لان المقدم والتالي مع ان المسند اليه فيهما مهمل اي فرد المهمل ومصادقه فلا يرد ان المسند اليه ايضا مهمل
فانه في حكم هذا اللفظ لا يقال ان هذا اللفظ مركب من لفظ هذا ومن اللفظ لانا نقول المراد اللفظ بعد هذا التعيين
المشار اليه لهذا قيل لا يكون المسند اليه فيهما مهملة لان الالفاظ كما يكون موضوعة للمعاني يكون
نفسها معناها فاذا كانت فلا يرد مهملة ورد السيد قدس سره بانه لا دلالة للفظ المهمل على نفسه فلو كان فيها
وضع فكان فيها دلالة البتة ويمكن الجواب بعبارة الاخرى بان من قال ان الالفاظ موضوعة لانفسها لم لا يجوز
ان يكون المراد اللفظ حال موضوعه عنده اذا قال مثل ديز مقلوب زيد انما يحتاج الى تعميم الكلمتين مهمل لعل قوله
بالاسناد على جملة على حلي ولو كان المعنى ما يتضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج اليه لانه تضمن كلمتين هما
مقلوب زيد مع الاسناد وهو اسناد هذا المجموع الى ديز انتهى قال الفاضل التسيمي مولانا عصمه الله
ولا يخفى ان هذه المناقشة يتوجه على قوله جسق مهمل الصرف فان المهمل شبه الفعل فلا بد فيه من
هو فاعله فلا يجوز وجه التخصيص بالمثال الثاني انتهى اقول قوله بالاسناد اي مع الاسناد خارج عن الكلمتين
وهو الظاهر فلا يكون الكلمتان وهي مقلوب زيد مع الاسناد بل الاسناد بين ديز وبين مقلوب زيد
فلا يرد ما ذكره مولانا عصمه الله كما لا يكون بين المهملات وضمير الراجع الى ديز اسناد تامة لان
الاسناد شبه الفعل الى فاعله غير تام فلا يصدق على المجموع انه تضمن كلمتين بالاسناد فلا يرد ما ذكره الفاضل
السمرقندي اعلم ان كلام المصنف ظاهر اه وانما قال الظاهر لجواز اعتبار قيد فقط في تعريفا
اي ما تضمن كلمتين فقط لكنه خلاف الظاهر والمراد من قوله ظاهر هو الظاهر او ظاهره بجعل التنوين
عن الالف واللام او عن المضاف اليه بقرينة قوله فانه صريح فلا يرد ينبغي ان يقول ايضا بالالف واللام على
جانب الراجح وهو المراد ههنا بخلاف ظاهر فانه بمعنى بمجموع كلام لان هذه المجموع تضمنت كلمتين
وهما ضربت فانه صريح اه والقائل ان يقول ان الظاهر عن كلام صاحب المفصل ايضا ان الكلام

هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه كالكلام المنفي بان يكون من ادنى اقل ما يتركب منه كلمتان اسندت
احديهما الى الاخرى والقائل ان يقول ايضا بان كلامه صريح في ذلك اذ الكلام قيل فقط معتبرا اياه هو المركب
من الكلمتين فقط الا ان يقال ضمير هو في قوله هو المركب للتفصيل فيفيد المسند اليه المسند بذكر الاسناد مطلقا
فلما يكون بدون كونه مقصود الذات في الكلام يكون الجملة ايضا فيكونان مترادفين فيكون ابوه قائم في قولنا
زيد ابوه قائم انه كلام عنده والظاهر انه يكفي هذا الاسناد مقصود الذات فان المقصود هو الاسناد الذي
بين زيد وابوه قائم ثم قوله بالتفيد يكون مقصود الذات اليه على انه تبين كون الكلام والجملة مترادفين من عدم
تقييد الاسناد لكونه مقصود الذاته والقائل ان يقول هذا انما يدل عليه اذا لم يكن للمطلق فرد كامل وفرد الكامل
الاسناد ان يكون مقصودا لذاته فيكون المتبادر من الاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فجاز ان يكون عدم تقييد
الاسناد به كذلك ويمكن الجواب بان هذا انما يصح اذا كان المطلق منصرفا الى فرد كاملة مستقلا للتبادر
لوجوب حمل التعريفات على المتبادر ففي كونه مستقلا للتبادر بحث فكلتان في بحث الوضع ومن جعله اخص من
فالجملة الواقعة اعتبار اسادة افتراق الجملة مثل زيد ابوه قائم لان الاسناد الذي بين ابوه وقائم ليس بمقصود
لذاته وكذلك الجملة الواقعة اوصافا سادة افتراقهما مثل جاءني رجل ابوه قائم وكذلك الجملة الحالية مثل زيد
ابوه قائم قيل الا الى ترك الخبرية حسبما مر على الجملة الانشائية الواقعة اخبارا اي فجملة مع انها ليست بخبرية
زيد اضربه واجيب بان الانشائية وانما يكون خبرا بالتاويل اي مقول في حقه اضربه فهي راجعة بهذا الى الخبرية
وفي بعض الحواشي والمراد هو شرح الهندي وانما قال في بعض الحواشي اي حواشي الهندية لانهم كانوا يكتبون
الحواشي الهندية منا قبل في حواشي الكافية هو الاسناد المقصود لذاته قال مولانا عصام فيما بعد من ان الهما
ان الجزء وهل لهما صدر الكلام يكذب بقوله هذا المحشي مثل زيد قام ابوه او زيد هل قام ابوه فيكون تام ابوه
في هذين التركيبين كلاما عند المصنف والا لا يصح قوله لهما صدر الكلام مع اسناده ليس بمقصود لذاته انتهى كلامه
اقول قد قالوا ان الهمزة وهل تدخلان الجملة اسمية كانت او فعلية فلم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في
قوله ولهما صدر الكلام هو الجملة من قبيل ذكر الخاص وارادة العام لانه اخص من الجملة عند هذا المحشي وايضا
لم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام هو الكلام اللغوي فان كلام اللغوي كما يصدق على الجملة عند هذا المحشي لعدم
كون الاسناد فيها مقصود لذاته اي الكلام وارجاعه اي الكلام دون الاسناد والتضمن لان قوله ولا يتاتى
ذلك اه تقسيم الكلام فلابد ان يشار اليه والمشار اليه في ذلك بعيد فيشار اليه لا الاسناد والتضمن لا يقال
لم لم يكتف بالضمير المستتر في لا يتاتى وطريق ولا يتاتى الا في اسمين اه لانا نقول انه يتوهم ان قوله ولا يتاتى اه تقسيما
الاسناد بارجاع الضمير اليه فان قلت لما اختار وضع الظاهر موضع المضمر وبعده ما اختاره لم لم يجز لفظ
ذا مع انه اخصر قلت اما اختيار الاول ليدل على كمال فطانة المخاطب بانه غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس
فيكون اشعارا بان غير الذكي الفطن ينبغي ان لا يحوم حول هذه قرعة هذا الكتاب واما اختيار عدم
الثاني فللاشارة الى عظم شأن الكلام وبسبب وجوديه تنزيله منزلة بعد المسافة فان قلت لم اخر المسند اليه
ولا يتاتى ذلك وهو قدمه لكونه ليكون الكلام جملة اسمية فيدل على الدوام والثبات فان الاصل في المسند
اليه

اليه الى التقديم كما فعله صاحب المفصل قلت حرف اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن فلا
يحتاج الى التقوي وقدمه صاحب المفصل للكلام لا على مقتضى الظاهر تنزيلا لغير المتردد منزلة المتردد واما
ايراد تقسيم الكلمة بالصريح بدون الة الحصر فيه وايراد تقسيم الكلام بغير الصريح مع ايراد الة الحصر فيه لا يكون
تعريف الكلمة دالة على التقسيم اصلا فقسمها بالصريح فلا يحتاج الى الحصر بخلاف تعريف الكلام فانه يدل
على التقسيم لان الاسناد المذكور في التعريف يكون بين الشيئين وهما بحسب العقل لا يكونان الا الانقسام النسبة
المذكورة في الكتاب فلذا قسم بغير الصريح وايضا يدل التعريف على الحصر لان من يتامل في تعريفه يجد ان الكلام
لا يوجد الا من قسم لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه فايراد الة الحصر في تقسيمه لدلالة التعريف على
وبعبارة اخرى بان ايراد الة الحصر فيه لان التركيب العقلي بين الكلمتين ترتقي الى ستة فاحتاج الى الحصر
الا في ضمن اسمين واشار به الى انه من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة
الى طبيعة كلية فلا يلزم حمل الظرف والمظروف ويمكن ان يقال ايضا ان كلمة في بمعنى من لان كل واحد
من الجارة يجيء بمعنى الاخر او في ضمن اسم وفعل ... وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة
الفعلية لانه اذا كان المراد من الجملة الاسمية مثل زيد ضرب فلا يكون حينئذ مركبا من الاسم والفعل بل من
الاسم والجملة لان الفعل مع فاعله جملة لاستحقاق الاسم التقديم لانه يقع مسندا ومسندا اليه بخلاف الفعل
واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة لذلك الواقع لتقدم الفعل على الفاعل قيل الكلام يحصل
من غير القسمين المذكورين كالمركب من الاسم والجملة مثل زيد ابوه قائم وما قيل من ان المحصور فيهما
الكلام الاخباري وما ذكر كلام ثلاثي ليس على ما ينبغي لان المتبادر ان يكون مطلق منحصرا فيهما فالجواب ان
المثال المذكور مركب من اسمين لان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما والجملة اسم حكما فان قلت لم ذكر كلمة
في مع صحة الكلام بدونها قلت ليدل على ان كل واحد من القسمين مستقلة بالكلامية المسند اليه مفقود
او لا يقال المسند اليه ايضا متغايران ... لانا نقول المراد بالمسند اليه ما يصلح ان يكون
مسندا اليه وهو فاته بدون الوصف وكذلك الحالة في قوله احدهما مفقود ثم ان كلمة من في قوله لما من حرف ... اسم لمن
التي هي حرف فيكون الكلام مركبا من اسمين فلا يرد ان الكلام يحصل من الاسم والحرف بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو اي هذا الاسم منوي في ادعو بفتح الهمزة صيغة المتكلم المضارع فيكون الكلام ادعو مع فاعله والمنادى
من متعلقات الكلام فلا يرد ما قيل الاولى ان يقول من تركيب الفعل والاسمين احدهما منوي والاخر مذكور
اي كلمة دلت وانما فسر كلمة ما بكلمة لانها لو تركت على عمومها يلزم ان يكون الدوال الاربع اسما يصدق التعريف عليها
مع انها ليست بكلمة لانها ليست بلفظ وايضا يلزم ان يكون نفس اسما يصدق التعريف عليه ايضا مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة
لانه ليس بلفظ ويمكن ان يجاب عن الثاني بانا لا نسلم صدق التعريف على نفس لانه لا يجوز ان لا يكون مبنيا على ما قالوا من المراد
من المستقل غير المستقل غير مستقل فالحل مركب من الاسم والحرف وما اجاب عنه البعض بان نفس الحدث مقترن
باحد الازمنة الثلثة لان جزء وهو دل مقترن باحد الازمنة الثلثة واقتران الجزء يستلزم الكل ليس بشيء لان
الماضي الواقع في الحدود ويراد به الاستمرار فلا يراد منه الزمان قيل القرينة على التخصيص كلمة ما الكلمة وهي

المقسم وهو الكلمة لا اعتبار في الاقسام وقيل تخصيصها ستة مؤكدة عند القوم فترك التخصيص سببه
عندهم واية كلمة ما اذا قصد في التعريفات يفسر بها على الاعم الاقرب اي الاعم بلا واسطة فالاعم الاقرب بالاسم
هو الكلمة فانها اعم من الاسم بلا واسطة لوجودها في الفعل والحرف بخلاف اللفظ فانه اعم من الكلمة وهي
اعم من الاسم بخلاف الشيء فهو اعم منه بواسطتين فانه اعم من اللفظ وهو اعم من الكلمة وهي اعم من الاسم ثم
النجم قال الاولى ان يكون كلمة ما موصوفة لا موصولة فلهذا جعلها موصوفة حيث فسرها بالنكرة دون
المعرفة كائن اي نفسه في تقدير المتعلق وجعل الظرف مستقرا اشارة الى ان الظرف وهو قوله في نفسه صفة معنى قوله
وجعل الظرف صفة انما يكون باعتبار متعلقه وانما لم يجعل ظرفا لغوا متعلقا بقوله دل او حالا من الضمير فيه لانه لو
جعل ظرفا لغوا يلزم ان يكون كلمة في بمعنى الباء اي دل على معنى بنفسه الا انه لا يصح للمعنى وفي جعل في بمعنى الباء خلاف
المذهب المختار لان كون حروف الجارة بعضها بمعنى البعض مذهب الكوفيين ولا يجوزه البصريون او يلزم ان يكون
قوله في نفسه بمعنى حد ذاته اي حال كون الكلمة معتبرة في حد ذاتها وعلى هذين الشقين يلزم ايضا ان يكون دلالة
الوصفية في اللفظ في حد ذات اللفظ او دلالة الكلمة مع انه ليس كذلك بل باعتبار الوضع وقيل انما جعل الظرف صفة
لا حالا ولا ظرفا لغوا لئلا يلزم الفاصلة بالاجنبي بين الصفة والموصوف لان قوله غير مقترن صفة المعنى ولا
علام الواسطة بالاجنبي بينهما وان كانت جائزة ولكن الواسطة الصفة بينهما جائز هذا اذا كان قوله
غير مقترن بالجر واما اذا كان منصوبا يكون حالا من الضمير في كائن فانه راجع الى المعنى واذا كان مرفوعا فهو
قوله خبر مبتدا محذوف اي غير مقترن اي نفس ما دل الكلمة واشار به الى ان لفظ ما يحتمل الموصولة ايضا وانما قال
نفس ما دل ولم يقل نفس ما اشار الى ان ما هو الموصولة لا يكون بدون الصلة وانما لم يقل نفس الاسم لانه يلزم توقفه
قوله معرفة المعرف على معرفة فيلزم الدور يرجع الى المعنى يعني به قوله اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه دفع سؤال
تقريره بوجهين اما اولا فلان الضمير المذكور اذا كان راجعا الى المعنى فيلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو باطل فقوله
باعتباره في نفسه لدفع ذلك وحاصل الدفع ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية وهو من الكلمة بلا ضم ضميمة اليها فيكون
الكلمة قوله بمعنى الاعتبار واما ثانيا فلان القاعدة انه اذا نسب الى المعنى شيء للكلمة فلا بد ان يكون ذلك الشيء دالا على
المعنى فالضمير في نفسه اذا كان راجعا الى المعنى فيلزم ان يكون دالا على نفسه وهو باطل وايضا يلزم ان يكون الغير دالا على المعنى في
تعريف الحرف وهو ايضا باطل وحاصل الجواب ان هذه القاعدة اذا كانت الكلمة في بمعناها وههنا ليس كذلك بل بمعنى الا
عتبار كما في قوله الدار في نفسها حكمها كذا اي حكم الدار كذا باعتبار نفسها وبالنظر الى نفسها واعلم ان قوله اي ما دل
من المصنف لا من الشارح بقرينة قوله انتهى كلامه فلا يرد ما قيل ان التفسير المذكور اما من المصنف او من الشارح والاول في
حيز المنع والثاني مسلم لكن لا نسلم ان يكون مراد المصنف من الضمير في الايضاح الشرح المفصل هو الضمير ايضا الذي في قوله
في نفسه لانه يجوز ان يكون مراده منه هو الضمير المتقدم فيه راجع الى المعنى حيث قال في الايضاح الضمير في نفسه راجع الى المعنى
ولم يقل الضمير فيه راجع اليه حيث يكون في قوله تقدير ضمير مستتر لانه ظرف وقاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضميره
ينتقل الى الظرف كما في قولنا زيد في الدار لانه اذا حذف المتعلقات منه وهو حصل او حاصل فضميره تنتقل الى الظرف على ان
كون الضمير المستتر في الظرف الى المعنى الظاهر لا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الظرف هو الضمير في كائن وهو لا يرجع الا الى

وما يحتاج

٢٥

قوله وما يحتاج الى البيان وهو الضمير الظاهر لما عرفت من لزوم ظرفية الشيء لنفسه اي لا اعتبار امر خارج عنها من كونها
قوله قرينة الى الفهم او السوق او الى الدار الفلاني وهو من عظماء البلاد وغيرها من الامور التي توجب الحسن فيها
وكذلك قبل الحرف اه يعني والتجل ان كلمة في بمعنى الاعتبار في قبيل الحرف كلمة دلت على معنى في غيره وهو متعلق بلا دلالة معنى الكلمة
فيكون في غيره هاهنا في كلمة اخرى فيكون في بمعنى الاعتبار ولما قال المصنف في الايضاح مجملا فصله بقوله محصوله اي
ما ذكره المصنف في الايضاح ما ذكره بعض المحققين وهو السيد السند قدس سره في حاشية الرضي وغيره وقيل انما يكون محصوله
بمعنى الكلمة في بمعنى الاعتبار اذا كان بعدها لفظ النفس فلا يكون في بمعنى الاعتبار في تعريف الحروف ولذا قيل ان قوله في
غيره بمعنى لا في نفسه والاصح مجي الكلمة في بمعنى الاعتبار غير مشروط بهذا الشرط ومحصوله ما ذكره وانما قال ما ذكره قوله
ولم يقل ما قال لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره او رده على سبيل النقل انه قدس سره اخذه من الكلام المصنف
والعلم لكم عرفت من كلام المصنف في الايضاح وجود معنى المستقل ووجود معنى الغير فلذلك قال ومحصوله اه اي كما ان
في الخارج موجودا قائما بذاته كالاجسام وموجودا قائما بغيره كالالوان فالمشبه مثنى كالمشبه على ترتيب اللف
والنشر بقوله وكذلك في الذهن اه يكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجود اي الخارجية محسوس بخلاف
المعقول في الذهن اي كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه بان يقال القائم فيصلح
ان يحكم به بان قال زيد القائم وكذلك في الذهن معقول هو تبعا حالا فلا يصلح شيء منهما او تعقلنا البصرة والكوفة
في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة ثم يعقل معنى من تبعهما لا بذاته ويمكن ايضا من العبارة اخرى بانك اذا قلت نسبة القيام
الى زيد وفقه وتعقلت فالمزيد فانك تدرك كل فيها نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدرك بالقصد ملحوظ وذاتها
فيصلح ان الحكم عليها وبها وفي الثانية مدرك من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة التعرف حالهما فلا عليك ان
الحكم عليها وانها ملاحظات مدركة على هذا الوجه فهي على الوجه الاول معنى مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى
غير مستقل بها ثم المراد من الموجود الخارجي هو انه لا يحتاج في وجوده الخارجي بغيره في التحيز فلا يرد ان الاجسام
يحتاج في وجود الخارجي الى الله تعالى بخلاف الاعراض كالسواد القائم بالجسم لانه يحتاج في وجوده الخارجي بغيره
وهو الجسم في التحيز قيل المفهوم من قوله يصلح ان يحكم عليه وبه ان كلما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته كان صالحا
لان يحكم عليه وبه وليس كذلك لان المعنى الفعل وهو الحدث مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لم يصلح ان يكون محكوما
عليه والجواب ان الفعل يصلح ان يكون محكوما عليه في نفس الامر لكنه لم يقع كذلك لان المانع وهو ان الواضع اعتبر ان يكون
مسندا ابدا فاذا كان وضع الفعل لذلك فلو وقع مسندا اليه يلزم خلاف الوضع كما يبين في موضعه ثم اعلم ان المراد
من المحكوم عليه وبه هو المسند والمسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم
عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع بينهم فلا يرد ما قال مولانا عصام الا قيل ان يقال يصلح ان يقع مسندا
قوله ومسندا اليه موضع يصلح ان يحكم عليه وبه ليتناول ما صار مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه في يكون قوله ولا
يصلح شيئا منهما الخ لانه ايضا لان هذا السبب يتناول ما لا يقع مسندا او مسندا اليه فان كل ما هو مستقل وكذا تبعا لا يقع مسندا
ومسندا اليه ايضا فانهما اعم من المحكوم عليه وبه لان الانشاء لا يقع محكوما عليه وبه لانما يستلزم ان الحكم و
ليس الحكم في الانشاء فان اضرب مسند وليس محكوما به وكذلك مسند اليه وليس محكوما عليه لما عرفت ومن

علم الحكم في الانشائية وايضاً ذكر الاخير به والاشتمالية انما يصح فيما يحتاج اليه وههنا لا يحتاج الي
الشمول ما يقع محكوماً عليه وبه وايضاً لا يحتاج الي ادخال ما لا يقع مسنداً او مسنداً اليه كحروف الهجاء
واعترض ههنا الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال قيمة الدار لا في نفسها كذا او
لا يصح ان يراد بلفظ نفسه ما اريد بها في قولهم الدار في نفسها حكمها كذا قيمتها كذا واجاب عنه
بعض المحشين بان مقصد ملاحظ الكلام في موضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظاً في نفسه
وملحوظاً في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الي الغير بمعنى كون الغير منشاء الحكم
وكذا الحكم الدار غير قابلة كذلك المقصد التشبيه بينهما اي بين المعنى والدار باعتبار الخارج اي باعتبار
ملاحظة غيره تارة وعدم اعتبار ملاحظة الخارج تارة اخرى وان كان بينهما تفاوت ما باعتبار آخر
وآلة ملاحظة غيره بجعل المعنى الذي هو نفس المعقول الذي يدرك تبعاً فان معنى آلة لملاحظة
السير والبصرة بجعل المعنى اعني ابتداء المخصوص بينهما والمراد بالغير هو المتعلق فالابتداء
مثلاً اذا لاحظه آه اي لوحظ الابتداء بغير الاضافة كان معنى مستقلاً بالمفهومية واذا لوحظ معها
اي ابتداء السير الي البصرة مثلاً يكون معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يرد ما قيل ان يفهم من هذا
القول الي قوله واذا لاحظه العقل آه انه اذا تعلق بشيء واحد وهو الابتداء بهذين الملاحظتين
لكن يلزم ان يكون الشيء الواحد كلياً وجزئياً معاً وليس كذلك لانهما متغايرتان فاذا قلنا الابتداء
غير الانتهاء فالابتداء محكوم عليه وكذلك اذا قلنا الابتداء مصدر ثلاثي مزيد فانه لاحظ
العقل الابتداء قصداً وبالذات لان المنظور يكون في الابتداء فقط بخلاف الابتداء الذي هو النسبة بين السير
والبصرة على ما سيأتي فان قوله مثلاً مثلاً كما ذكر شأن في الذهن معقول هو مدرك قصداً وبالذات
ومعقول هو مدرك تبعاً على ترتيب اللف والنشر وقوله بالذات عطف تفسير لقوله قصداً ولزم تعقل
متعلقه اجمالاً وهذا دفع ما يقال من العقل المتعلق لا دخل في الابتداء المطلق ايضاً لانه يطلب الابتداء
من الشيء فتعلق الشيء له الا ان لزوم الاجمال لا يلزم ذكره تفصيلاً مفرد الي المعنى الاسمي وانما المطلوب ان
يكون تعلقه موقوفاً على تعقل الغير بخلاف اذا كان الغير مدركاً اجمالاً والمراد منه انه يكفي ذكره متعلقه
اجمالاً وتبعاً ولا يلزم ذكره تفصيلاً واصالة لما بد ذلك في الحرف وكذا بعد ملاحظته على هذا الوجه
ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلاً ابتداء السير البصرة وذلك لا يخرج عن الاستعمال وصلاحيته
الحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار اي مدلول لفظ الابتداء باعتبار انه ملحوظ قصداً ولزوم تعقل
متعلقه اجمالاً مدلول لفظ الابتداء لا حاجة في دلالة لفظ الابتداء على متعلقه اجمالاً الى ضم كلمة اخرى
اليه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم آه يعني ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل
في نفس الكلمة لان مدلولها مدلول الكلمة من الامور النسبية لا يحتاج الي البيان مع ان مفهوم الحرف
ايضاً مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل بمعنى انه كل واحد من الاسم والفعل اذا حصل

في الذهن

في الذهن السامع يحصل معناه الي ذهنه بخلاف الحرف فانه اذا حصل وحده الى ذهن السامع لم
يحصل معه معناه الي ذهنه وعلى الاسم معناه المطابقي يكون معنى الكاين في نفس الكلمة والفعل ايضاً معناه
المطابقي معناه الكاين في نفس الكلمة اذا كان معناه المطابقي هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما حيث
يفهم له من كل واحد فعل مجملاً اما اذا كان معناه المطابقي هو الحدث والزمان والنسبة الي فاعل مخصوص
فان معناه الكاين في نفسه على هذا التقدير هو الحدث الذي معناه التضمني قال مولانا عصام ان معناه
الاول اولي من الثاني حيث يلزم على تقدير الثاني تحقق التضمن بدون المطابقة وهو باطل انتهى
كلامه ولعل المراد من لزوم تحقق التضمن بدونها ان اللفظ يدل على معناه المطابقي فلم يتحقق
دلالة المطابقة مع تحقق التضمن اقول عدم تحقق الدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ نفسه
او بعض الشيء وهو فاعل مخصوص ههنا على تمام ما وضع له فاذا كان فاعل المخصوص فاللفظ يدل على
عام ما وضع له واجيب عنه بانه اذا لم يتحقق المطابقة ههنا فلم يتحقق التضمن ايضاً دلالة اللفظ
على ما في ضمن المطابقة فان الانسان اذا دل على الحيوان الناطق فدل على كل واحد من الحيوان الناطق
ايضاً في ضمن دلالته على المجموع فدلالته عليهما في ضمن دلالة التضمن بخلاف ما اذا اطلق الانسان واريد
منه الحيوان او الناطق فهو دلالة المطابقة كما بين موضعه وسنذكر هذا الكلام بعبارة اخرى
واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة اي صفة بين اه فيكون النظر الي ظرف الابتداء الذي هو نسبة
حرفية ومعنى الابتداء التي هي واسطة المعرفة حالهما فان حالهما هو المبتداء والمبتداء فيه فان السير يقع
مبتداء والبصرة ولا يقع مبتداء منها الا بملاحظة النسبة الحرفية بينهما كما لا يقع زيد وقائم في قولنا
زيد قائم مسنداً او مسنداً اليه الا بملاحظة الحرفية بينهما وبعبارة اخرى فان مثلاً آلة لتعريف حال السير
والبصرة بمعنى انه يعرف باستعانته ان السير مبتداء والبصرة مبتداء فيها وهذان حالان يعرفان بالحرف
وكذا الي فانها آلة تعرف حال السير والكوفة في قولنا سرت الي الكوفة بمعنى انه تعرف بها ان السير منتهي
والكوفة اليها لا يمكن ان لها يتعلق الا ذكر آه اي لا يمكن ان يتعقل السامع عادة الا يتعقل
متعلقه بخصوصه وذلك بين لان يعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحاً واذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل لا بد ان يقول لا يمكن ان يتعقل
الا بتعقل متعلقه لانه الكافي بل المحتاج في التعقل هو تعقل المتعلق لا ذكره فلهذا قرء بعضهم قوله بذكر
الضم الذال لا بكسرها فان الذكر بالضم بمعنى التعقل ولان يدل عليه آه قوله على صيغة المجهول والمراد
منه معنى اللغوي اي لا يمكن ان تعقل الحرف مدلول عليه بذكر الحرف عند السامع الا بذكر اللفظ الدال على
المتعلق وانما لم يقل بعد قوله والا ان يدل آه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من الاكتفاء بما ذكر من قوله وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم فتركه لطلب الاختصار والحاصل آه اي حاصل قوله
فالابتداء مثلاً آه وما قيل من ان بين هذا الحاصل وبين قوله فالابتداء مثلاً اذا لاحظه آه تدافع لان المفهوم
من الاول ان يتعلق بشيئان اي معنى واحد وهما الكلية والجزئية والمفهوم من الثاني ان لفظ الابتداء موضوع

للمعنى وهو معنى الاسمي ولفظ من موضوعة للكل واحد من جزئياته وهو معنى حرفي وبعبارة اخرى ان
المفهوم من الثاني متعلق بشيئين بمعنى حيث قال ان لفظ الابتداء موضوع لكذا ولفظ من موضوع لكذا
ليس بشيء لان معنى قوله والحاصل آه ان لفظ الابتداء بدون ملاحظة الاضافة موضوع بمعنى كلي ولفظ
من موضوعة للابتداء اي لاحظ الاضافة فيكون معنى واحد يتعلق به شيئان فكلامه الثاني موافق
بالاول وانما قال لفظ الابتداء موضوع آه لان معنى لفظ الابتداء نفس ابتداء الشيء فانه كلي وافراده هي
الابتدائية الحاصل قيل معنى من مثل وقع محكوما عليه في قولنا من حرف جر واجيب بان كلمة من ههنا اسم
هو حرف جر والقايل ان يقول ان المتبادر من حرف جر لا حاد فان كان الاول فالمعنى وصادق وان كان الثاني فلا بد ان يكون
لا حرف جر والا يلزم ارتفاع النقيضين مع انه كاذب فالحاصل ان ما ذكره سبيل السفه لا يخفى تأمل ولفظ
من موضوعة للكل واحد آه والقايل ان يقول لم لا يجوز ان نقول ان لفظ من موضوعة للكل واحد من الجزئيات وان تلك
ان الوضع يعلم من الاستعمال فيها لا يكون فيه الوضع بالعلامة التفتازاني قال ان الضماير موضوعة لمفهوم كلي
بشرط استعماله في الجزئيات فلم يكن الاستعمال فيها في الجزئيات بدون الوضع فلم لا يجوز ان يكون لفظ
من موضوعة لابتداء المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع واجيب بان
استعمال لفظ من في الجزئيات بطريق المجاز لما عرفت من ان لفظ من ليست موضوعة للجزئيات فيكون استعمال
اللفظ في غير الموضوع له ولا نعني بالمجاز الا هذا اذا كان كذلك فيلزم وقوع المجاز بدون الحقيقة ههنا
وذلك لان الابتداء المطلق وان كان موضوعا له بالقياس الى لفظ من على تقدير المذكور لكنه ليس بحقيقة بالقياس
اليه لان الحقيقة هي استعمال اللفظ في الموضوع له مع ان لفظ من لا يستعمل في الابتداء المطلق بل في الجزئيات
لان وقوع المجاز بدون الحقيقة وان كان جائزا لكنه في غاية القلة فالحمل بالقليل بدون الضرورة ههنا
قيل لا يجوز ان يكون لفظ من موضوعة للكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية فمنع وضعها للامور غير
متناهية ولكن هذا الامتناع مبني على شيئين احدهما ان يكون نفس الناطقة حادثة لا تحكم اذا كانت قديمة فلا
تمنع وثانيهما ان يكون واضع الالفاظ غير الله تعالى مع كون النفس حادثة لان واضعها اذا كان واجبا
فلا يمنع ذلك واجيب بان جواز ذلك عند من قال بوضع العام والموضوع له الخاص بان وضع اللفظ باداء
الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي لوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة وكان الواضع قال
عينت لفظ من للكل واحد من الابتداءات المخصوصة بعد تصورها بهذا المعنى الكلي قيل ابتداء السير من
البصرة كلي لا ابتداء المطلق لان ابتداء السير من البصرة يحتمل ان يكون من هذا البيت او ذاك البيت او غيرهما
لان البصرة بيوت كثيرة فجاز ان يكون ابتداء السير واقعا من كل منها فله افراد متعددة فيكون كليا واجيب
بان المراد من الجزئيات ههنا هو الجزئي الاضافي لا الحقيقي وهو الاخص تحت الاعم فيكون جزئية بالنسبة الى الابتداء
المطلق وان كان كليا في نفس الامر حالة والة هي النسبة وهو قوله آلة عطف تفسير بقوله انها حالات آه
واحوال المتعلقات هي كونها مبتداء ومبتداء منها فلا يرد ما قيل ان الحالات المتعلقات هي احوالها
فيكون حالات المتعلقات آلات لمعرفة احوالها يستلزم آلة الشيء لتعرف نفسه وهو باطل واما بتلك

الجزئيات

الجزئيات آه واعلم ان الجزئيات ايضا مستقلة بالمفهومية اذا قيل ان ابتداء السير البصرة واقع فان الملحوظ
قصدا هو النسبة الجزئية لانها محكوم عليها ولكنه ملحوظ بتبعا بخلاف ما اذا قال سرت من
البصرة فان الملحوظ قصدا هو ظاهر فيها اعني السير البصرة وهي ملحوظ تبعا وكذلك اذا قيل ان النسبة بين زيد
وقايم يتحقق فان الملحوظ قصدا هو النسبة الجزئية لانها محكوم عليها وكل واحد من زيد وقايم ملحوظ تبعا
بخلاف ما اذا قيل زيد قايم فان الملحوظ قصدا هو زيد وقايم دون النسبة بينهما اذ لا بد في كل آه دليل
لعدم كونه الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون المحكوم عليه وبه فلا بد ان يكون
كل واحد منهما ملحوظ قصدا وبالذات يعتبر النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظ قصدا وبالذات فلا
يصلح ان يكون محكوما عليها وبها لا يعتبر النسبة بينها ممكن ان يعتبر النسبة آه لا يقال ان النسبة الجزئية
معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه لان المركب من المستقل وغير مستقل
فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع بل المقدم والتالي في القضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة
بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل وفي القضية بطريق الاجمال والمركب من
المستقل وغيره غير مستقل اذا كانت بطريق التفصيل وانشار اليه السيد قدس سره في حاشية المطول
او نقول المركب من المستقل وغيره غير مستقل اذا كانت احتاج غير المستقل بامر خارج والنسبة
احتاجت الى فاعل ما هو خارج من مفهوم الفعل بخلاف القضية فان النسبة فيها احتاجت الى طرفين
وهما داخلان في القضية قال مولانا محمود في حاشية شرح الشمسية ان كون المركب من المستقل وغيره غير
مستقل ليس كليا فقد يكون مستقلا ايضا ولعل ذلك الكلام من الفاضل المذكور لاجل ما هو المشهور
بينهم من ان المركب من الشيء او غيره غيره فان هذا ليس كليا لا ترى ان المركب من المركب وغيره مركب ولكن اوجاعه اي
الكلام المشهور بينهم لا يخلو عن الشيء فتأمل علمت ان المراد بكينونة المعنى اي بكائنية المعنى في نفسه آه
وكذلك علمت ان المراد بكينونة المعنى في غيره عدم الاستقلال بالمفهومية وبكينونة المعنى في غير الكلمة دلالتها على
بضميمة كلمة اخرى اليها العدم استقلالها بالمفهومية وانما قال بكينونة المعنى ولم يقل بكون المعنى لان قوله في نفسه ظرف مستقر
فيكون متعلقة بكائن فلذلك قال بكينونة المعنى بمعنى كائنة المعنى والقايل ان يقول لو قال بكون المعنى يكون المقصود
وهو كونه ظرف مستقر احاصل فلا احتياج الى المجيء بالصيغة بكينونة الا ان يقال لو قال بكون المعنى بمعنى كائن المعنى
اي حاصل المعنى لا يكون للعبارة محصل بخلاف ما اذا قيل بكينونة المعنى اي بكائنية المعنى وحاصليته فان معنى
المحصل ههنا هو المعنى المصدري ثم جمع كينونته في نفسه آه قيل يؤكون مرجعها الاسم وحمل محل تأمل لان النسبة
التقييدية التي هي جزء معنى اسم الفاعل ليست معنى كائنا في نفسها مستقلا بالمفهومية ومع هذا هي معنى كائن
في نفس اسم الفاعل وهو مفهوم منه من غير حاجة الى الضم كلمة اخرى اليه فهو داخل في حد الاسم من حيث دلالته
على النسبة اذا كان الضمير راجعا اليها وغير داخل فيه من هذه الحيثية اذا كان راجعا الى اللفظ لما عرفت من ان النسبة
المذكورة ليست معنى كائنا في نفسه مستقلا بالمفهومية فليس يكون من وجه جمعها الى امر واحد واجيب عنه

بان قوله لاستقلاله بالمفهومية قيد المحمول وهو قوله دلالتها على معنى غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها فا
ندفع جزء نفس الكلمة ما ذكر لان الكلمة تدل على معنى بلا انضمام كلمة اخرى اليها اما ان يكون هذا المعنى مستقلا
بالمفهومية واما بغير ذلك وعلى الاول يكون المعنى جزء نفس الكلمة مستقلا بالمفهومية وعلى الثاني لا يكون المعنى
جزء نفس الكلمة يحتمل ان يرجع الى المعنى وعلى التقادير في الظرف المستقر صفة لمعنى على ما ذكره الشارح فيما
سبق ويحتمل على الاول ان يكون لغوا متعلق بدل اي يدل على معنى بنفس اللفظ من غير احتياج الى ضميمة كما في الحرف
واورد المصنف في الايضاح بان في لا يستعمل بمعنى الباء وانه يقتضي ان يكون المعنى في حال الحرف ما دل على
معنى في غيره اي مع لفظ آخر معه وهو غير مستقل واجيب عن الاول بان حروف الجارة يقع بعضها مقام
بعض آخر واراده بانه مجاز فلا يترك في التعريف بدون قرينة ظاهرة وعن الثاني يمنع عند الاستقامة
فان الحرف ما دل على معنى بغيره وارجاع الضمير عطف على المعنى في قوله في المعنى الاخير لعلام مسبوقيتها
آه اي لعدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة انما يدل على اعتباره بخلاف عبارة الكافية حيث قد سبق فيها
كينونة المعنى في نفس الكلمة انما يدل على اعتباره آه وهو الدليل الحق قلت علام مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة
في عبارة المفصل لا يدل على ان يكون ظاهرا في المعنى الاخير وارجاعه الى المعنى بل يدل على علام كون المعنى الاول ظاهرا و
هذا لا يستلزم ظهور الثاني لجواز ان يكونا متساويين والجواب ان ظهور المعنى الاخير بانضمام شيء آخر وهو
قرب المرجع اليه لانه على تقدير علام مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة الظاهر ارجاعه الى المعنى المعنى
علامي ولهذا جزم المصنف آه اي ولاجل علام مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل جزم
المصنف في الايضاح برجوعه الى المعنى لا يقال حق العبارة ان يقول ظرف موضع قوله جزم لما مر من انه
الظاهر هو ارجاعه الى المعنى فجاز ان يكون الضمير المجرور الى الكلمة المستفاد باداء الموصولة في عبارة
المفصل على خلاف المتبادر لانا نقول حمل الالفاظ على ظاهرها واجب في التعريفات فيصح قوله جزم او يقول ان
صاحب الكشاف رجل عظيم في العقيدة على ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم فكذلك المصنف جزم بكل
ليوافق جزمه على قصد صاحب الكشاف بالاسماء اللازمة آه بيان المحل بان ذو مثلا مع ان التعريف الحرفي يصدق
عليه لانه يحتاج في الدلالة على معناه وهو صاحب المال مثلا الى ضم كلمة اخرى اليه وهو المال وتقرير الجواب ان
معناه ليس المال بل صاحب شيء خاص كالفرس مثلا وهو مفهوم من ذو بلا ضم شيء اليه وكذلك معنى الفوق هو
فوق شيء لا الفوق ونحو ذلك وغيره وكذا الباقي من الجهات الستة وما اجاب عنه بعض الشارحين من ان ذكر
المتعلق شرط فيه دون في الاسماء اللازمة من الاضافة وثانيهما بان يقول ان الاسماء اللازمة الاضافة في الاصل
اما ان احتاج دلالتها على معنى الى ضم كلمة اخرى اليها او لا يحتاج في تلك الدلالة اليها ان كان الثاني فشرط المتعلق
لا يصح وان كان الاول فشرط بلا فائدة لان معانيها مفهومات كلية آه فان معنى ذو مفهوم كلي مستقل با
لمفهومية ملحوظ في حد ذاته وان لم يتحقق متعلقه وهو المال مثلا اجمالا وتبعا وللحاجة الى ذكره فانا اذا

تعقلنا

كما تعقلنا معنى ذو فيعقل متعلقه بخلاف الابتداء المعنى الحرفي في البصرة قيل كون هذه الاسماء اللازمة الاضافة
مستقلا بالمفهومية باطل فان ذو مثلا مستقلا بالمفهومية يلزمه ان يقع محكوما عنه وبه واللازم باطل واجيب بان الاين في
بامتناع كونه محكوما عنه وبه بسبب عارض لان ذو مثلا ليس في الاصل ظرفا بل الظرفية عارضة عليه والظرفية لا يقع محكوما
عليه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه لكنه خارجا عنه كالظرف في المذكورة فان معنى الظرفية داخل
في الاول خارجا عن الثاني ولكن صلاحية كونه محكوما عليه غير منتفية عنه كذلك في الجهات الستة لا يقال لم لا يجوز
ان يكون للحرف ايضا هذه الصلاحية كونه محكوما عليه في نفس الامر الا انه لا يقع محكوما عليه لعارض وهو احتياجه
اي متعلقه لانا نقول ان الاستقلال شرط مع صلاحية كونه محكوما عليه والقائل ان يقول بطلان اللازم
ممنوع لانه يصح ان يقال ان ذو مما هو لازم الاضافة ويقال ايضا انه اسم فيكون محكوما عليه ويقال ايضا هو
اي هذا الشخص اسمه فحو ويقال ايضا ان خالد لقبه فيكون محكوما عليه بالاسم واللقب الا ان يقال ان ذو في
هذه التراكيب اسم لذو والذي يكون النزاع فيه ذو في هذه التراكيب اسم معناه مستقل بالمفهومية وهو لفظ
ذو الذي يصدق عليه تعريف الحرف ظاهرا بخلاف ذو في هذه التراكيب فان تعريف الحرف لا يصدق عليه ظاهرا
ايضا لما عرفت من ان معنى لفظ ذو صاحب شيء او مال حتى يصدق تعريف الحرف عليه ظاهرا ولكن لما
جرت العادة آه دفع سوال تقريره ان ذكر المتعلق في الاسماء اللازمة الاضافة من الامور الضرورية
لانها لازمة الاضافة فلا يستعمل بدونه وبعبارة اخرى بانه اذا كان تعقل متعلقاتها لازما لها فما الحاجة
الى الحاجة اي ذكرها ومما ذكرنا عرفت ان كلمة لكن وقعت موقعها لانه يتوهم من قوله من غير حاجة
اي ذكرها ان ذو مثلا لم يكن الامور اللازمة الاضافة لان ذكر المتعلق فيها يكون ضروريا كما عرفت
وقوله لان الغرض من وضعها دفع سوال ايضا فكان ما قيل النبي في ضمن يستعملها الى متعلقات
مخصوصة ولم يستعملها الى متعلق ما لان استعمالها يكون على سبيل العام ايضا تقرير الجواب ان
الغرض من وضع هذه الاسماء هو ان يستعمل بها الى متعلقات مخصوصة فلا بد من ذكرها بدونها لانها موضوعة
لذلك فاعلم ذلك المحل على ما ذكرنا يفهم هذه المخصوصات في انها لا يضاف الا الى متعلقات مخصوصة يكون ما
الغرض من وضعها ايضا هو هذا لاجل فهم آه اي ليس ذكر المتعلقات واضافتها اليها الا لفهم
معناها لان معانيها مستقلة كما عرفت وقوله معتبرة حال من الضمير في دالة اي هذه الاسماء دالة
على معانيها حال كون هذه الاسماء معتبرة في حد نفسها لا في غيرها اعني الحدث واعلم ان المعنى
التضمني المستقل بالمفهومية مع ان الزمان ايضا معناه التضمني المستقل بالمفهومية لانه ليس مقترنا باحد
الازمنة الثلثة باعتباره ولا يلزم ان للزمان زمان ومعنى الاقتران كدلالة الابوة على البنوة لازمة
بالابوة ولان في كون الزمان مستقلا بالمفهومية كلام دال اي كون الزمان مدلول الفعل تردد بل هو
مدلول الهيئة في الفهم عن اللفظ الفعل وانما قال في الفهم لئلا يشكل بالمصادر فان الضرب مثلا
مقترن باحد الازمنة الثلثة لكن ذلك الاقتران ليس الاقتران في الفهم هو في الحقيقة فانه مقترن في نفس

الامس وانما قال عن لفظ الفعل لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او امس فان الضارب فيه مقترن باحد الازمنة
الثلثة في الفهم لكن لا يفهم من لفظ الفعل في قول المصنف اعم من المطابقي والتضمني لانه لو كان المراد منه معنى
المطابقي يخرج الفعل بصفة الاولى اعني في نفسه ولا يحتاج الى الصفة الثانية اح لان معناه المطابقي غير مستقلا
بالمفهومية وانما يكون معناه المطابقي غير مستقلا بالمفهومية عند من قال معناه هو الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل المخصوصة لعدم فهمه من الفعل وهذا هو التحقيق وعند من قال معناه المطابقي هو
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما يكون معناه ح مستقلا بفهم فاعل ما عن لفظ الفعل لا يقال لم لا يجوز
ان يكون المراد من المعنى هو المطابقي كما هو الظاهر فيكون الفعل خارجا عنه بقوله في نفسه ويكون قوله غير
مقترن اه تاكيد للاخراج لانا نقول هو بعيد فاذا عرفت ان المراد من المعنى اعم من المطابقي والتضمني فرد
الاشكال من وجهين الاول ان المتبادر من المعنى هو المطابقي ويجب حمل الالفاظ على المتبادر في التعريفات واجيب
بان ذلك انما يكون عند عدم القرينة فان المعنى المذكور في دليل الحصر قرينة على ان المراد من المعنى اعم منهما لان المراد من المعنى
في دليل الحصر هو التضمني لان المقترن باحد الازمنة الثلثة ليس الا التضمني لا المعنى المطابقي والا يلزم توصيف الكل با
الاقتران الجزء وليس كذلك في العرف فلا يقال ان زيدا مقترن بيده او براسه عرفا وايضا كما في تقسيم انه ليس
باعتبار هذا المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة والا يلزم ان يكون للزمان زمان وهو باطل فلم يخرج الفعل مطلق
غير الاسم لا يقال لا نسلم ان يكون الفعل باعتبار معناه التضمني الذي هو الزمان كائنا في نفسه لان الزمان ظرف
نسبة الحدث الى الفاعل المخصوص فان زمانا غير مفهوم من لفظ الفعل الا بعد فهم فاعل المخصوص منه ولا يفهم
فاعل المخصوص منه فلا يفهم منه الزمان ايضا لانا نقول ح يلزم ان لا يكون الحدث ايضا مستقلا بالمفهومية لانه من
اجزاء الفعل هو الحدث المنسوب الى الفاعل المخصوص وهو غير مفهوم من الفعل الا بعد فهم فاعل المخصوص منه على
ما عرفت مع ان الحدث مستقل بالمفهومية بالاتفاق واجيب عن الوجه الثاني بان المعتبر في الفعل هو الايجاب
الجزئي اي مقترن باحد الازمنة الثلثة لواحد من معانيها التضمني لا الايجاب الكلي كما هو زعم المعترض و
المعتبر في الاسم هو نقيض الايجاب الجزئي وهو السلب الكلي اي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة من معانيه والقائل
ان يقول فبالصفة الاولى خرج المعنى الحرفي عن حد الاسم ان المراد من المعنى في نفسه اما المعنى المطابقي او الاعم من
المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وان كان الاول فيخرج الفعل ايضا بالصفة الاولى لان معناه المطابقي غير
مستقل بالمفهومية وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل خاص وهو معناه المختار وان كان الثاني فلا نسلم ان يكون
المعنى الحرفي معناه التضمني او الالتزامي مستقلا بالمفهومية لان من مثلا يدل على الابتداء فالابتداء المطلق اما
جزء معنى الحرفي او لازم معناه وعلى تقدير الاول يلزم استقلال معناه التضمني وعلى الثاني يلزم استقلال معناه
الالتزامي الا ان يقال انا نختار الشق الثالث وهو الاعم من المطابقة والتضمن او الاعم من المطابقة و
الالتزام فلا يتوجه الترديد المذكور من الابتداء المطلق اما جزء معنى اه لانه غير نافع كما لا يخفى على
المتامل قيل اذا فهم من ضرب مثلا الحدث الذي هو معناه التضمني ولم يفهم منه معناه المطابقي فيلزم
تحقق

التحقيق
المعنى

تحقق التضمن بدون المطابقة واجيب بان الحدث ليس معنى التضمني لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل فلا بد ان يفهم
الموضوع له حتى يتحقق التضمن لا ضمنه فلما لم يتحقق المطابقة فلم يتحقق التضمن واما ثانيا فلان عدم كون
الحدث معنى التضمني باطل لان المفهوم القدر المتفق ح يتحقق عليكم معناه التضمني ولهذا ثانيا فلانه يلزم بطلان
الحصر الدلالة الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام ولا شك ان الدلالة ضرب مثلا على الحدث دلالة وضعية
فهي ليست مطابقة ولا التزاما وهو ظاهر وليست تضمنية لما ذكره وقد بقي معنا ان الحق ان البحث وارد عليه ولم
يتوجه الى الجواب عنه احد اقول يمكن ان يقال دلالة التضمن لا يكون بدون الدلالة المطابقة اصلا اذا كان
مفهوم اللفظ واحدا غير متعدد واذا كان معناه متعددا كما فيما نحن فيه جاز ان يكون المراد اصلا اذا كان
مفهوم اللفظ واحدا غير متعدد واذا كان معناه ح انه يكون دلالة التضمن بدونها في الجملة باعتبار
مادة دلالة اخرى علمية او نقول قوله باعتبار معناه التضمني اعم من ان يكون باعتبار دلالة معناه التضمني
او باعتبار مادة دلالة التضمني فلا شك ان مادة التضمن لا يكون بدون المطابقة وهو غير لازم فان
تلك عند ذكره اسما من موضوعة لا يتبادر الى حص ويدل عليه بذكر المتعلق والقائل ان يقول لا شك ان
الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل المخصوص فاما ان يدل عليها اولا وان دل الفعل عليه فهو المطلوب
وان لم يدل عليه فلا يصح قولكم ان الوضع يستلزم الدلالة فيما فيه والحق في الجواب ان يقال ان فاعلا ما وفا
عل الخاص معا خارجا عن مفهوم الفعل وح دلالة الفعل عليهما بالالتزام فاعلم ذلك فدخل فيه الاسماء
الافعال واعلم انه قوله بحسب الوضع الاول يعني انه لم يكن مسبوقا بوضع اي لم يتقدم عليه وضع لا يعني عدم اعتبار
الوضع الثاني حتى يلزم ان كل لفظ وضعان مع ان الاول باطل لعدم تعدد الوضع في زيد مثلا ثم ان قوله دخل
فيه الاسماء الافعال وقوله وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان دفع سوال تقريره ان تعريف الاسم غير
جامع ومانع اما الاول فلعدم صدقه على اسماء الافعال بخصوص لانه بمعنى اسكت وهو اما بمعنى الحال او الا
ستقبال وعلى التقديرين يكون مقترنا باحد الازمنة الثلثة واما الثاني فلصدقه على الافعال المنسلخة
عن الزمان مثل عسى وكاد ونعم وفعلا التعجب وغير ذلك فيصدق عليها انها غير مقترنة باحد الازمنة
الثلثة لعدم الزمان فيها فان السالبة لا يقتضي وجود الموضوع ولما اعتبر القيد المذكور فيصدق
على اسماء الافعال انها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول ولا يصدق على الافعال المنسلخة
عنه انها مقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول ثم على ما ذكرنا من الافعال المدح والذم وافعال
التعجب وغيرها مما يتجرد عن الزمان عارض بسبب عروض الانشاء يشكل بما ذكره المصنف من افعال المدح
والذم ما وضع للانشاء مدح وذم وافعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب فانها اذا كانت موضوعة للانشاء يكون
تجردها عن الزمان بحسب الوضع الا ان نقول المراد بوضعها للانشاء بها تحقق على تقدير اعتبار القيد المذكور لا يكون
التعريف جامعا لعدم صدقه على دال الفعل كشمر على الذات ولعدم صدقه على يزيد ويشكر عليه لانها بحسب الوضع
الاول مقترنا باحد الازمنة الثلثة واجيب بان الاسم هو الذي كان دالا على معنى في نفسه باعتبار الوضع الحالي وكان

للكل

هذا الوضع الحالي غير مقترنا باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول فوضع الحالي في الامثلة المذكورة غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لعدم كونه وضع الثاني في وضع الاول فلم يتجه ما اورد عليه بانه لم يخرج اما يكون الدلالة
بحسب المعنى في نفسه باعتبار وضع وعدم الاقتران باحد الازمنة الثلثة باعتبار وضع آخر وفيه بعد فان الظاهر ان
كلاهما باعتبار الوضع الواحد وايضا يشكل بافعال المدح المنقول فان ضرب مثلا اذا نقل من معناه الضرب الى معنى
القتل بمناسبة فلكونهما معا معنى الفعل فيلزم ان اسما لانه يصدق على معنى الفعل انه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لان معناه الثاني لم يكن في وضع الاول ويمكن الجواب عنه بان المراد ان هذا المعنى غير مقترن باحد الا
زمنة الثلثة نوعا لا شخصا فلا يصدق على معناه القتل انه لا يكون نوعه في الوضع الاول لان كلا المعنيين
من نوع واحد وهو معنى الفعل فيكون هذا النوع في الوضع الاول بخلاف نحو زيد ويشكل على هذا بان الاسم من نوع
والفعل من نوع آخر والقائل ان يقول حينئذ يشكل بما اذا جعل ضرب مثلا علما للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لانه يصدق عليه
انه لا يكون المعنى الحدثي في الوضع الاول لوجوده فيه الا ان يقال لا نسلم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون
المعنى العلمي حال كونه بهذا الوصف في الوضع الاول والجواب عن زيد ويشكل علمين بان المراد عدم اقترانه في
اول وضعه للاسمية انما قيد الوضع بان الاول لان الظاهر ان اسماء الافعال المنسلخة عن الزمان موضوعة لمعنى
الفعل والحدث ثانيا لتحقق الشبه بما هو امارة الوضع وهو فهم المعنى الثاني بلا قرينة فلذلك قيد الوضع بالاول
لا لما ذكره من دخول المسمى الا الافعال فيه وخرج افعال المنسلخة عن الزمان عنه   لان جميعها اسما منقول آه
يعني ان جميعها اسماء ان بعضها منقولا عن المصادر وبعضها منقولا عن الظرف والجار والمجرور فيكون من قبيل
التقسيم الكلي الى الاجزاء   سواء كان النقل فيه صريحا فان النقل الصريح هو الذي استعمل له مصادر فانهم استعملوا
رويدك مصدرا ونقلوا معناه المصدري اي امهل فانه مقترن باحد الازمنة الثلثة لان الظاهر معنى الحال او الاستقبال
نحو قوله تعالى امهلهم رويدا فان في الآية مصدر بمعنى الامهال اي امهلهم امهالا كان الامهال وهو الارواد مصدر
الثلاثي المزيد فيه من الرود اي منه ورد الى الثلاثي المجرد فصار رود بفتح الراء وسكون الواو فهو مصدر الثلاثي
المجرد فرويدا تصغير رود فانه لا يصغر الثلاثي المزيد ما لم يرد الى الثلاثي المجرد فيكون رويدا مصدرا صريحا
من ارود يرود ارودا   نحو رويدا فانه اسم مع علامة صدق تعريفه عليه لان معناه وهو امهل مقترن
باحد الازمنة الثلاثة ولكنه بحسب الوضع الاول غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه في الاصل مصدر واليه
اشار بقوله بانه قد يستعمل مصدرا   فانه قد يستعمل مصدرا آه ايضا اي كما يستعمل اسم الفعل قال الفاضل السمرقندي
مولانا عصمة الله في حاشيته ان الاسهل ستعمال في المعنى المصدري ايضا ينافي كونه منقولا اذ لا بد
في اللفظ المنقول من ترك استعماله في الاصلي منه وفيه نظر لانه يشعر بكلامه حيث قال نعم لا بد في اللفظ المنقول ان يستعمل في
المعنى المنقول عنه الا ان المراد ان الناقل لا يستعمل في معناه الاصلي سواء استعمل غير الناقل فيه الا ترى ان لفظ
الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل وهو اهل الشرع من حيث انه اهل الشرع لا يستعمل فيه وانكار
هذا فيكون الناقل في رويدا هو العرف الخاص او نقول قد ترك معناه الاصلي فيه فمانحن فيه حينئذ لا استعماله

في معناه

في معناه المصدري هو اماته بل بمعنى الاسم اعني امهل واستعماله في المعنى المصدري في قوله تعالى امهلهم رويدا لا ينافي
المنقول المطلق لا صالة فالفاضل المذكور اشتبه من اللفظ الاستعمال ثم قوله فانه قد يستعمل آه دليل على كونه النقل في
قوله رويدا صريحا   فانه وان يستعمل مصدرا فلم يكن النقل فيها صريحا بل غير صريح فانها على وزن المصدر الذي هو
قوقاة بكسر القاف مع التنوين فكانه نقل من معناه المصدري الى الفعل فيكون هيهات مصدرا حكما واصل هيهات قوقاة
هيهية قوقية قلبت الياء الفا فهي بالاصل الاول من اصل القلب فهي على وزن فعللت وقوقاة بالفارسية بانگ مرغان
ما كيان والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هيهات من المصادر نظرا الى نهايته مصدر اذ الاصل ان يقال المصدر الاصلي
قوله اعم من ان يكون حقيقة او حكما   او عن المصادر التي كانت آه وهذه العبارة يشعر على كون اللفظ منقولا وليس كذلك
الا انه قد يجري صفة اللفظ المعنى على اللفظ مجازا ثم ان اللفظ اسكت في الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل منه الى المعنى
المصدري وهو السكوت ثم نقل منه الى معنى اسكت الا ان فيه خلاف قال بعضهم نقل من المعنى الصوتي الى اسم الفعل وهو
اسكت وقال بعضهم نقل من المعنى المصدري الى اسم الفعل وقال بعضهم نقل من معنى الصوتي الى المعنى المصدري الى اسم الفعل
قوله وكلامه قوله وعن المصادر التي آه ينظر الى الثالث   نحو امامك زيدا فانه نقل من معنى الظرف الى اسم الفعل وهو تقدم
او تقدم فان كلواحد منهما امر بمعنى الحال او الاستقبال وكذا لك فانه نقل عليك عن معنى الجار الى اسم الفعل وهو الزم
بكسر الهمزة ثم انه ان اريد من الظرف الظرف الحقيقي فلا يرد ان الجار والمجرور ليس ظرفا فلا يجوز المقابلة لان الجار والمجرور
قوله ظرف حكما لا حقيقة   فليس شئ منها اي من اسماء الافعال خارج المصادر والاصوات والظرف والجار والمجرور
قوله وغيرها مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب اصل الوضع   وخرج عنه المضارع والواو للابتداء لا للعطف فلا يرد ما قيل
من ان قوله وخرج اما عطف على قوله خرج او دخل وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون القيد المذكور وهو بحسب الاصل الوضع
قوله دخل نحو دخل الاشكال عن المضارع مع انه ليس كذلك والقرينة على كون الواو للابتداء كلام ما حققه وهو الظاهر
قوله على تقدير اشتراكه اشار به الى المنع والى المذهب الصحيح وهو كونه مشتركا بين الحال والاستقبال تقرير المنع
بانا نقول لا نسلم كونه مشتركا بينهما لم لا يجوز ان يكون موضوعا للحال واستعماله في الاستقبال مجازا او بالعكس فيكون
قوله المضارع دالا على المجاز بالقرينة فلا بد منها فلا دلالة على الاستقبال على تقدير وضعه للحال   اذ لا يقدح في الا
قوله آه ولا يلزم عدم صحة لفظ المشترك لمعين لانه على تقدير دلالته على المعنى يدل على غيره من من معانيه فانه جاز ان
قوله يكون احدهما الدلالتين مقصود والآخر غير مقصود   ولما فرغ من الاسم الذي افاده آه وتقدير الارادة لدفع
السؤال المشهور فيما مثل هذا المقام تقديره ان الكلمة كما هو لا للظرفية مع السببية والظرفية مشتقة هذا
لان الانواع هو التلبس جزء الاول واما السببية الحملية الاولى الثانية فلان المراد من اللزوم هو اللزوم العادي
اوجه كلمة من معنى السببية او القضية اتفاقية لا لزومية فلما كان الظاهر ان يكون القضية لزومية لا اتفاقية
فلهذا حملها على اللزومية واجاب عن تقدير الاول زيادة لا يقال ان الفراغ كما لا يكون سببا للشروع لا يكون
للارادة ايضا لانا نقول ليس المراد من السبب هو نفس الامر بل المراد هو السبب العادي فان عادتهم انهم
فرغوا عن بحث شرعوا في بحث آخر ولو سلم ان يكون السبب في نفس الامر فالمجملة ان تعقيب الثانية تقدما

التزامه المحقق اتمام كتابه   يفيد زيادة معرفة اي يحصل بذكر الخواص زيادة المعرفة الاسم لاصل المعرفة
والا يلزم تحصيل الحاصل اصل معرفته بالتعريف وعلمت من هذا ان الخواص من تتمة تقسيم التعريف فلا يرد ان ذكر
الخواص بين التعريف الاسم وتقسيمه فصل بالاجنبي فلابد ان يكون التقسيم بعد الفراغ وانما قدم الخواص على تقسيمه لانها
غير مختصة بشيء من قسمي الاسم نعم لو كانت مختصة بالمعرب اذا المعين ينبغي تاخيرها عن التقسيم لعدم اختصاصه
بشيء من قسميه حكم على الاغلب لان الجر مختص بالمعرب قال الفاضل التفتازاني مولانا عصم الله قال بعض المحققين
ولك ان تقول هذه احكام مشتركة بين قسمي الاسم فقدمه على التقسيم وحكم الجر على سبيل التقريب بمشتركة
مع ذكره في الاختصاص انتهى كلامه وفيه الكثير ما ذكر من الخواص الخمسة مختصة بالمعرب فان اللام والتنوين ايضا
كالجر مختصان بالمعرب فذكر هذه الخمسة من الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعتبار ان اثنين منها اي من
تلك الاحوال بعيد انتهى كلامه ثم ان الفاضل التفتازاني اراد من بعض المحققين مولانا عصمه اقول جاز دخول
التنوين بالاسم المبني وكذلك لام التعريف اما الاول فلانهم قالوا ان التنوين الترنم هو ما يلحق القافية المطلقة
وهي ما يكون فعلا يكون اسما معربا او اسما مبنيا ايضا وكذلك التنوين الغالي للانها يلحق القافية المقيدة وهي ايضا
كما يكون فعلا كما يكون اسما معربا او اسما مبنيا ايضا والتنوين الغالي هي التي يلحق آخر كل بيت آخر حروفه ساكنة والحق
والغرض من الحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف القافية ساكنة يستوي فيها الوقف والوصل فاذا ادة التنوين
على الوقف وسمية هذه التنوين غاليا لانه على حد الجاي جاوز اي هو دليل على الكلمة كذا في شرح المفصل
واما الثاني فلما قال مولانا عصمه حيث قال حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيدة عليه اداة التعريف وقد
قالوا ايضا ان اللام في الذي والتي لام الحرفية وهي لام التعريف وهما في الاصل الذي والتي عند البصريين لا يقال
ما ذكر بعض بما قال صاحب الكشاف من ان ما لا يدخله التنوين والحركات الثلثة تسمى مبنيا لانا نقول المراد من التنوين
في قوله ما لا يدخله التنوين غير تنوين الترنم يكون في الانواع الثلث من الاسم والفعل والحرف وتنوين التنكير قد
يدخل في المبنيات مثل سيبويه ما وصه وصه وصه هكذا في بعض الشروح فاذا عرفت ذلك فيصح ما قال بعض المحقق
من ان ذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكره المصنف في الاختصاص فظهر بما ذكرنا ان من قال الفاضل
التفتازاني على بعض المحققين بقوله وفيه ان كثيرا ما ذكره من الخواص الخمسة مختصة بالمعرب آه انما نشاء
من عدم تعينه في كلام القوم   ومن خواصه جر قدم للاهتمام او للحصر فان ذكر من الخواص الخمسة منحصر في
البعض ويحتمل ان يكون مبتداء كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ولا يخفى انه
يلزم حينئذ ان المذكور من الخواص اقل من المتروك منها كما لا يخفى   ومنها بصيغة جمع الكثرة آه وهو
حال من الفاعل قال وجمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وجمع القلة ما يطلق على
ثلثة وعشرة وما بينهما كذا قال الشارح فيما بعد في جمع الكثرة ينبغي على كثرتها التي تجاوز العشرة قالوا انها تطلق
تبلغ قريبا من ثلثين ومعنى التبعيضية آه اي منها معنى التبعيضية في اول الوهلة على ان ما ذكره آه فلا يرد
ما قيل من ان عند علم من التبعيضية من الخواص الخمسة لا يقال من التبعيضية لا يصلح ان يكون سببها على ان ما ذكره

ايضا هنا

ايضا هنا التبعيضية بان الخواص جمع الكثرة ويطلق على فوق العشرة مع ان ما ذكره بعض منها الا انها لو كانت منحصرة
فيها ايضا يصح من التبعيضية بان بعضها هنا وبعضها كذا اي الآخر لانا نقول هذا التنبيه مبني على تقدم العطف على
الحكم لا العكس لا يقال تقدم على الرابط غير شائع بينهم بل الشائع هو العكس كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف لانا نقول
القرينة على خلاف الشائع هي الظهور لان من البين ان كل واحد منها من خواصه ولا يحتاج في بيانه
ذلك الى ايراد من التبعيضية لا يقال يفهم من قوله ومعنى التبعيضية على ان آه انه لو لم يرد بمن لكان الحكم صحيحا
لكنه يكون عاريا عن التنبيه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع الكثرة عشرة مع ان ما ذكره من الخواص الخمسة لانا
نقول لا نسلم لزوم ذلك ولو سلم فلا نسلم ان اصطلاح ان اقل مرتبة عشرة لانه لا فرق بينه وبين جمع القلة
في مرتبة الاقلية بان قال مرتبته ايضا اقل مرتبة جمع القلة وهي ثلثة ولو سلم فكثيرا ما يقع كل منهما في مقام
الآخر على سبيل المجاز   ولا يوجد في غيره قيل ذكره غير جائز لان معنى الاختصاص ما هو يوجد في غيره فقط فيقتضي
له قوله يختص هو الجزء وهو الجزء السلبي للجزء الحالي الذي هو في ضمنه ايضا وانما لم يقل ما يوجد في شيء الا
لا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ولا يدخل فيه قيل هذا تعريف الشيء
بنفسه لان معرفة الخاصة يتوقف على معرفة يختص ومعرفته يتوقف على معرفة الخاصة واجيب بان المراد من قوله
ما يختص به هو ما يوجد فيه من قبيل ذكر الخاص وارادة العام واجيب بان يجعل الاختصاص من جزء السلبي
واستعمل في الجزء الحالي ولا يخفى ان المناقشة الاولى يندفع بهذين الجوابين ايضا واجيب ايضا بان المراد من
الخاصة من الاول معنى الاصطلاحي وبالثاني المعنى اللغوي قيل هذا التعريف بالاعم لصدقها على شيء كم
في الحال كالناطق لانه مختص بالانسان ولا يوجد في غيره واجيب بان المقصود هو امتياز الخاصة عن بعض ما عداها
وهو الجنس والعرض العام لا امتيازها عن جميع ما عداها حتى يورد التعريف متساويا للمعرف واجيب بان المراد من
كلمة ما هو الخارج المحمول بشهادة المثال هذا ما قال مولانا عبد الغفور والقائل ان يقول يلزم منه بان يكون
لام التعريف مثلا خاصة لانه غير محمول عليه الا ان يقال لانه موضع ما بذكر الخاصة بدرج لان اللام داخلة فيه
لان المراد من دخول اللام هو اللام الداخلة على الكلمة واللام الداخلة فيها غير خارجة عنها ثم
المشهور ان النحويين لم يفرقوا بين الخاصة والعرض فالناطق عندهم خاصة فلا اشكال   وهي
اما شاملة لجميع افراده واعلم ان هذا التقسيم لها باعتبار جزءها الايجابي وهو ما يوجد فيه لانها ان كانت
موجودة في جميع الافراد فهي خاصة شاملة وان كانت موجودة في بعضها كالكتابة بالفعل فهي غير شاملة ويمكن
تقسيمها الى الحقيقة والاضافة فانه باعتبار الجزء السلبي لانها ان لم يوجد في شيء من الاعتبار فهي
خاصة كالكتابة بالقوة للانسان وان لم يوجد في بعض الاعتبار فهي خاصة اضافية كالماشي بالقوة
للانسان العلم وجوده في الحادث ثم المراد من الشمولية في قوله كالكتابة بالقوة معنى الامكان لا يقال
الفعل لان الكاتب بالقوة المقابل للفعل غير شامل لافراد الانسان او بعضها كانت بالفعل ثم ان هذا التقسيم
على تقدير ان يكون ذو الخاصة ماهية كلية ذات افراد في الخارج كما هو عند المعقول بخلاف ما اذا كانت جزئيا
اهل

حقيقيا او كليا منحصرا في فرد فانه لا يجري هذا التقسيم فيهما لكن لا يخفى على المتأمل في ما قال بعض المحشين من ان هذا التقسيم
هو فيما اذا كان ذو الحصة كليا ذا افراد في الخارج او في الذهن ليس على ما ينبغي ثم ايضا ما قال المحشين من كلام طويل يتضمن
اعتراضا طويلا ليس على ما ينبغي وايضا ما قال بعض المحشين من كلام طويل يتضمن اعتراضا طويلا ليس بشيء فارجع
الى الحواشي حتى يظهر لك ما فيها ثم ان بحث كون الكتابة خاصة للانسان مبني على مذهب الحكماء
لانهم لا يقولون بالملائكة   اي لام التعريف هذا التفسير اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه
والاشارة الى انها للعهد الخارجي اي لام المعهود بين المتكلم والمخاطب ويحتمل ان يكون للعهد الذهني
ولكن التفسير صريح لبيان المراد وهو لام العهد التعريفي ثم ان قوله دخول مبتداء ومن خواصه خبره قدم
الخبر للاهتمام بشأنه لانه المشار اليه في اول الوهلة الى ان ما هو المذكور ههنا هو بعض خواصه
ويحتمل ان يكون قوله ومن خواصه مبتداء وما بعده خبره ح يكون من اسمية بمعنى البعض اي البعض وليس من
الحروف الجارة حتى يكون للتبعيض كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا فان قوله
ومن الناس مبتداء وما بعده خبره وكلمة من ههنا بمعنى البعض وقيل اشير اليه   لكان شاملا للميم
اي للفظ ميم ساكنة فيه وهذا الحاشية جواب سوال من قال امن امبر امصيام في امسفر والقايل
ان يقول ما ذكره الشارح في بحث المبنيات من ان الميم بدل من حرف التعريف ينافي بقوله ولو كان دخول
حرف آه والجواب انه يطلق في حرف التعريف عليه وان كان مسامحة ومجازا فبناء السوال عليه لا يقال
فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليس للتعريف بل بدل عن حرف التعريف لانا نقول قال العلام شكر
ليس الا ذلك لان معناه ان كونها للتعريف غير مشهور بل المشهور ان الاسم ظاهر لا يحتاج الى البيان ٥
لعدم شهرته وقيل انما لم يتعرض لان اطلاق حرف التعريف عليه بالمجاز لانه بدل من حرفي التعريف كما
اشار اليه الشارح في بحث المبنيات فالميم في الحديث بدل من اللام اي ليس من البر الصيام في السفر ولان
المراد انه يذكر ما هو مختص بالاسم بجميع المذاهب واختصاص الميم بالاسم ليس الا مذهب بعض لا يقال
عدم الشهرة لا يكون سببا للترك بل لا بد ان يكون سببا للبيان حتى يصل الى مرتبة الاشتهار لان
ما هو مشهور لا يحتاج الى البيان لانا نقول مثل هذه التصنيفات انما يكون للمبتداء لا للمنتهي فا
مشهورها اسهل للمبتدي لتعذر الابتداء بالساكن بناءها على السكون ولا يجوز تحريك اللام با
لضم لثقل ولا بالفتح لالتباسه بلام الابتداء ولا بالكسر لالتباسه بلام الجارة   ال كهل اي
بجمع الهمزة واللام للتعريف كما يكون الهمزة للاستفهام   زيادة الالف المعرف الخ اي زيادة
للاستفهام مفتوحة قلت انهم اعتبروا الالتباس في الكتاب ايضا ودفع الالتباس في الكتابة ايضا و
دفع الالتباس بزيادة اللام دون غيرها لاستلزام ما هو الواجب وما يدل على ان اللام وحدها
للتعريف دون الهمزة او المجموع هو سقوط الهمزة عند الوصل   يدل عليه اللفظ مطابقة قيل
المراد من المطابقة الحقيقية اي يدل عليه اللفظ حقيقة او المراد انه لم يكن دلالته عليه تضمنا

وضمنا

وضمنا اي في ضمن الكل وامكان الاول ما قيل من عدم دخول اللام على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي زياد
اللازم باطل بدخولها على الاسد في قولنا رايت الاسد في الحمام فان كلمة الاسد من الرامي والحمام قرينة على
ان المراد منه هو الرجل الشجاع وامكان الثاني فلما قيل من دخولها على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة
بان التسليخ لها منه فلا يبقى فيه الا الحدث ودلالة الفعل عليه يكون مطابقة بالمعنى المذكور واجيب بامكان
الثاني بان دلالته عليه ليست مطابقة باعتبار الحال الاولى بل اي الوضع الاولى لانه باعتبار الوضع الاولى
يكون دلالته عليه تضمنا نعم باعتبار الحالة الاولى يصح دخولها عليه بخلاف الاسم فانه ليس دلالته على معناه
تضمنا لا باعتبار هذه الحالة التي هي المجاز ولا باعتبار الحالة الاولى كالاسد في المثالين المذكورين
واجيب ايضا بانا لا نسلم وقوع الفعل المجرد عن الزمان والنسبة جميعا لان الفعل لا يخلو عن النسبة اصلا قال الشيخ
الرضي انما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه تعيين ذاته هي مدلوله عليها لا نفسها ويدل اللفظ عليها
مطابقة فخرج بحرف العلام استقلاله وكذا الفعل لانه وان كان دالا على معنى في نفسه باعتبار الذات وهي الفاعل
ولكن ليست دلالته على الفاعل مطابقة بل التزاما لان الجزء من الفعل ليس الا الحدث والزمان والنسبة والفاعل
سواء كان خاصا او لازما من لوازمه الذهنية ويرد عليه ما مر من عدم دخول اللام على الالفاظ المستعمل
في المعنى المجازية ويرد عليه ايضا انه يلزم انه عدم دخولها في اسم الفاعل مثلا لانه مركب
من الذات المبهم والحدث والنسبة الحدثي اي هذه الذات فاذا كان اللام لتعيين ذاته بحيث دلالته عليها
مطابقة يلزم ما ذكرنا لان دلالته عليها تضمنا قال السيد قدس سره انما اختص دخولها على الاسم لان اللام
انما يدخل على المحكوم عليه وهو لا يكون الا اسما وانما يدخل عليه لان الاغلب ان يكون المحكوم عليه هو
الفرد لا المفهوم لانه واحد فلا يحتاج اليها التعيين انما يكون في الامور المتعددة والمتعددة هو الفرد لا
المفهوم في لا يدخل اللام على المحكوم به لانه انما اريد منه المفهوم وقد عرفت ان المفهوم واحد فلا يحتاج الى
دخولها فيها للتعيين لا يقال هذا ينتقض بقولنا زيد هو المنطلق لدخول اللام في المحكوم به لانا نقول
لا نسلم كونه محكوما به بل صفة للذي يدل والقايل ان يقول ان اللام قد يكون للجنس اشارة الى الطبيعة والمفهوم
لا الفرد فخرج ح تعيين مفهوم المدخول   والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة لان معناه المطابقي غير مستقل
لتحقق النسبة فيه وهي غير مستقل والمركب من المستقل وغيره غير مستقل وفيه ما ذكرنا فيما سبق فتذكر وقيل
ان الصفات بل جميع الاسماء المشتقة ايضا لا يدل على المعنى المستقل الا تضمنا لا مطابقة فيجب ان لا يعرف باللام
وفيه لان معناها المطابقي ايضا غير مستقل لان النسبة فيها غير مستقلة والمركب من المستقل وغيره غير
المستقل وقال السيد قدس سره في حاشية المطول ان النسبة في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الا
جمال والمركب من المستقل وغيره غير المستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كان بطريق الا
جمال واجيب ايضا بان المركب من المستقل وغيره غير المستقل اذا احتاج غير المستقل الى ما هو خارج عن هذا
المفهوم فاحتاج النسبة في الفعل الى الفاعل وهو خارج عن مفهوم بخلاف الصفات فان النسبة فيها

احتاجت الى الالات وهي ليست خارجة عنها بل داخلة فيها فان حرفي التعريف لا يدخل الضمائر
آه قيل ان حرفي التعريف وهو لا يدخل الضمائر المنفصل واسماء الاشارة والموصولات واجيب بان حرفي التعريف
من حيث انه للتعريف بان قصد منه التعريف لا يدخل الضمائر آه ويمكن ان يراد من حرفي التعريف هو اللام الداخل
على الموصولات مثل الذي والتي فانهما الاصل لذي ولتي الا ان يقال هذا مذهب بعضهم وليس متفق عليه
لانا لا نسلم ان يكون المراد بقوله كالموصولات هو جميعها حيث يجوز ان يكون المراد بعضها ومنها
دخول الجر والمراد هو الجر الداخلة عليه كما دخول اللام لا انها من خواص اللفظية كالتنوين اشار به الى ان قوله والجر
عطف على مدخول الدخول لا على الدخول فان المقابلة يقتضي ان يكون من الخواص دخول الجر لانه ينبغي ان يكون
موافق باللام فالموافقة يستدعي ان يكون الدخول في كلا الموضعين او لم يكون فيهما معًا هذا اذا كان المراد
من الجر هو اعراب الجر وهو الحركة والحرف كما هو الظاهر بان الجر والتنوين شايعا بمعنى الحركة والنون
الساكن حيث يلحق بالآخر واما اذا كان المراد منه معنى المصدري من جر المجهول انما كون الشيء مجرورا
لا بد ان يعطف على الدخول لا على مدخوله لعدم الصحة اسناد الدخول على كون الشيء مجرورا ثم ان قوله
والجر عطف على لفظ مدخول الدخول لا محله فان لفظه مجرور ومن حيث انه مضاف اليه محله مرفوع من حيث انه
فاعله فاعل الدخول لانه مصدر مضاف الى الفاعل وانما ذكر الخواص الخمس التي كونها لان كلامنا في هذه
الخواص تتضمن سبعة عشر من الخواص وهي حرف الجر لان الاختصاص الجر بالاسم يستلزم اختصاص حرف
الجر كما ذكره وكذا التنوين يتضمن وكذا الاضافة يتضمن اربعة الخواص وهي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر التنوين يتضمن
فانه يستدعي المضاف اليه والتخصيص والتخفيف فانهما من خواصه وكذا الاسناد اليه لانه اثر حرف الجر آه اي
نسلم ان الجر اثر حرف الجر وهو مخصوص بالاسم فلو لم يكن اثره مخصوصا به يلزم وجود الاثر بدون المؤثر وهو
محال والقائل ان يقول مصداق الاثر والمؤثر اما اينما او حيثما والاول للمكان والثاني للزمان فان كان الاول
فهو غير مسلم الا ترى ان الشمس في السماء واثرها في الارض وان كان الثاني فمسلم ولكن لم يعد لانه جاز ان يكون
حرف الجر في الاسم واثره في الفعل والجواب باختيار الاول بانهم قالوا ان حرف الجر مؤثر ضعيف فاعتبر فيه اينما
بخلاف الشمس فانها مؤثرة قوية فاعتبر فيها حيثما ودخوله حرف الجر لفظا آه وهذا ينتقض على قولهم
نعم السير على بئس العير لان حرف الجر قد دخل على بئس وهو فعل عند البصريين واسم عند الكوفيين واجيب عنه بانه
محمول على معقول فيه ذلك اي بئس العير فيكون وارد على سبيل الخطابة كما في الاضافة والمعنوية اي غير معقول
تقدير حرف الجر كما في الاضافة المعنوية ولما لم يكن تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية عند الجمهور فلما
لم يقل كما في الاضافة اللفظية والمعنوية لانه في صدد تصحيح كلام المصنف على مذهب الجمهور لان تصحيح كلام المصنف
على الحق ما ذهب اليه المصنف ومال اخفاء به لانه لا افضاء بمعنى الفعل آه ومعنى الافضاء هو الاتصال سواء
كان الايصال على سبيل الانجرار او غيره فلا بد ان يدخل الاسم حتى يستقيم معنى الايصال لانه لو دخل على الفعل فلا يصح
الطلاق الايصال اليه غير قابل يقال له بالفارسية [illegible] فلا يرد ما قيل ان الافضاء اذا كان بمعنى الايصال
فجاز

فجاز ان يدخل الفعل التوصل معناه الاسم فلا بد ان يكون الانجرار موضع الافضاء وقال العلامة التفتازاني قوله
زاني وحروف الجر وضعت لتجر معاني الافعال الى الاسماء .. والاضافة اللفظية آه دفع سؤال تقريره
ان حرف الجر لا يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا ولا تقديرا فالدليل المذكور لا يفيد الاختصاص
الجر الذي هو اثر حرف الجر مع ان المدعي اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء كان اثر حرف الجر او لا والمضاف اليه
في الاضافة اللفظية مجرور بالمضاف عند الجمهور لا بحرف الجر فقوله واما الاضافة اللفظية آه جواب عنه فاذا
عرفت ذلك فلا يرد ما قال المحشين وتبعهم الفاضل السمرقندي حيث قال قوله واما الاضافة اللفظية آه
جواب مقدر وهو ان المدعي ان الجر مطلق من خواص الاسم والدليل افاد ان الجر هو اثر حرف
الجر لفظا او تقديرا من خواص بقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر لفظا ولا تقديرا كالمضاف اليه
اللفظية فلم يثبت كونه خاصة الاسم فاجاب بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو
اثر حرف كما ترى فيه واما علة اختصاص الجر ليس كذلك كما في الاضافة اللفظية فالاضافة اللفظية
هي في حكم المعنوية آه ولا يخفى ان كلامه صريح في ان الجر في الاضافة اللفظية ليس اثر حرف الجر
لا لفظا ولا تقديرا فيلزم منه ان يكون الاضافة اللفظية ليس اثر حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فيلزم
منه ان لا يكون الاضافة اللفظية بتقدير حرف وهذا يخالف لما سيأتي في مباحث المجرورات فانه عرف المضاف
اليه بما نسب اليه بواسطة حرف الجر ثم قسم الاضافة بتقدير حرف الجر الى اللفظية والمعنوية فهذا صريح في
ان الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر لا تقدير في ذلك على صحة ملاحظة معنى حرف الجر بعض الاضافة
اللفظية بحسن الوجه فان الاضافة المعنوية ايضا كذلك كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك كما
حقق في موضعه انتهى كلام الفاضل السمرقندي لا يخفى ان مثل هذا الكلام لا ينسب لاحد الى احد فضلا عن ان ينسب
الشارح الفاضل المحقق الذي علمي زمانه الى الآن عجز واعن ادراك مقاصده التي في شرحه هذا فينبغي قوله
ان لا يخالف اي الوضع الاصل وهو الاضافة المعنوية في قوله بان يختص قيد المنفي وكلمة ما في قوله بما عبارة عن الفعل
والضمير المرفوع في يخالف راجع الى ما وكلمة ما عبارة عن الاسم والضمير المجرور في قوله به راجع الى الموصول الذي هو
عبارة عن الاسم وقوله اعني الفعل تفسير لقوله مما يخالف ولا يخفى انه ما يخالفه هو الفعل والحرف معًا الا انه
فسر به بالفعل لان من البين ان الحرف لعدم استقلاله استقلال معناه لا يحتاج كذلك وقوله او يزيد عليه منصوب
معطوف على قوله يختص قوله بان يقيم تغير الزيادة والضمير فيه الى الفرع ومنها دخول التنوين وهو النون الساكنة قوله
تتبع حركة آخر الكلمة وليس منه معنى المصدري لا الخرج بكونه مرفوعا معطوفا على الدخول اي من دخول حلة التنوين
بمعنى منونا بدون اسم بان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه لان المتبادر من الدخول آه قيل
المتبادر منه هو الذكر الاول فقط لا اللحوق في الآخر وقد قال المصنف في بحث الفعل ومن خواصه دخول
قد والسين وسوف ولحوق تاء فعلت ويمكن ان يقال ان سبب التسامح يتبادر الى اليه استعمال العموم
كما قال المصنف ومنها دخول التنوين الا ان فيه لحوق لانه لا يوجد الا في الآخر وفيه انه لم لا يجوز ان يكون
التنوين في قوله مرفوعا معطوفا على الدخول بان يراد منه المعنى المصدري وقد عرفت الجواب

عدمه من الموافقة بالاسم الجلي فيما سبق فارجع اليه   والمراد به كون الشيء مسندا اليه اشارة الى ان
الضمير في اليه في قوله والاسناد اليه الى الشيء لا الى الاسم اذ لا فائدة فيه لان كون الاسم مسندا اليه من خواص
الاسم مما لا يحتاج الى البيان لانه لا يتصور في غير الاسم فلا يحتاج الى قوله وانما اختص هذا المعنى آه
وايضا اشار به الى ان الضمير في اليه لا يرجع الى اللفظ كما هو رأي البعض حتى يحتاج الى ان يقال ان يكون اللفظ
مسندا اليه انما يكون باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ لانه ليس مختصا بلفظ الاسم نحو ضرب مبني
نحو حرف جر فعند رجع الضمير الى الشيء يتناول اللفظ والمعنى معا ثم ارجاعه الى الشيء باعتبار ادعاء الشيء
لكما ظهر كالمذكور صح فيصح ارجاعه اليه قيل المسند اليه يوجد في الفعل ايضا مثل تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه المعيدي بتصغير المعدي اسم رجل فان قوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره واجيب بانه محمول على حذف
ان اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر
فلما حذف ان بقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من النصب المشتق وعاملة لفظا الى الرفع الذي
هو اوله احوال او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر اي سماعك بالمعيدي وخلاف ذلك لان ذلك يدل على
المعدو والزمان مجرد له عن احدهما لمدلوليه واستعمل في الآخر وهو مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته
والمعيدي منسوب الى معيد مصغر معد   وضع لان يكون ابدا مسندا فقط اي مسندا باعتبار جزء
معناه الذي هو الحدث فانه باعتبار تمام معناه المشتمل على النسبة المخصوصة لا يصح ان يقع محكوما عليه
وبه لعدم استقلاله بالمفهومية والكلام في قوله لان يكون للغرض اي الغرض من وضعه واللازم بطريق
فالملزوم مثله ويجوز ان يقال المراد ان الفعل وضع لان يكون مسندا بالاسناد الحقيقي فلو وقع مسندا اليه
كذلك لا يلزم وضعه الحقيقي فكذلك فلذلك لا ينافي كونه مسندا اليه مجازا واما عدم كون الحرف مسندا اليه فظاهر
هو ان استقلال المعنى شرط لوقوع شيء مسندا او مسندا اليه لا يقال لا نسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة
يقع ايضا مسندا اليه مثل الشمس طالعة في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لانه محكوم عليه فكل ما
هو محكوم عليه فهو مسند اليه لانا نقول المراد من الاختصاص الاضافي وهو عدم كونه في الفعل والحرف فيها ونقول
الجملة لا يكون اسما حكمي لانه يصح ان يقع اسم الحقيقي موقعها ولما ذكر لا يرد ما كان في بعض كتبهم ان
المسند اليه يوجد في الفعل ايضا نحو اذا قيل لهم امنوا الآن امنوا مسند اليه يكون مفعول ما لم يسم فاعله قيل
مع انه فعل لانه جملة وقد عرفت ان المراد من الاختصاص هو الاختصاص الاضافي فلا يحتاج الى جوابه
بعضهم بانه محمول على هذا الكلام اي واذا قيل لهم هذا القول والقائل ان يقول ان واحدا من قوله ابدا
وقوله فقط مغن عن الآخر وجعل قوله فقط تاكيدا بعيد الا ان يقال قوله فقط قيد المسند وقوله
ابدا قيد لوضع الفعل اي وضع الفعل وهو الحدث ابدا او وضع اجزاء الآخر قيل انما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل وضع لان يكون مسندا ابدا فلو وقع مسندا اليه يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين
تاما وقيل انما اختص بالاسم لان من حق المسند اليه ان يكون معرفة والفعل لا يكون معرفة   اي كون الشيء مضافا اليه
هذا التفسير علم ذكر اليه فانه لو كان المراد كون الشيء مضافا اليه ينبغي ان يقول الاضافة اليه كالاسناد اختصاص

لوازمها

لوازمها من التعريف آه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم لانه لا يلزم تحقق الملزوم بدون اللازم
وهو الظاهر لان اللازم اما مساو له او اعم منه وتمتنع تحقق احد المتساويين بدون الآخر كما يمتنع
تحقق الاختصاص بدون الاعم ثم ان عدم كون التعريف والتخصيص في الحرف ظاهر واما عدم كون التعريف
في الفعل ايضا فلان الفعل نكرة ابدا واما عدم كون التخصيص فيه فلان معنى التخصيص هو قلة اشتراك الافراد
وهي فيما كان فيه الافراد كما في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع ان المراد من الفعل ليس الا الطبيعة
اي طبيعة الحدث والزمان والنسبة وقلة اشتراك الافراد غير متصور فيها وفيه بحث لجواز قولنا ضربت
يوم باضافة الضرب الى اليوم اي ضرب بنفس طبيعة فمثل هذا التخصيص جاز الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مع انه اريد بالضرب نفس طبيعة فمثل هذا التخصيص جاز في الفعل كتخصيص بالظرفي والحال مثل ضربت
يوما اي ضربت زيدا يوما او ضربت في اليوم او ضربت قائما فيحصل قلة الاشتراك باعتبار تخصيصه باليوم لخروج الليل
منه وباعتبار تخصيصه بالقيام بخروج الضرب الواقع في القعود فان قلت ضربا التخصيص في الفعل باعتبار
معناه المصدري فان الحدث المظروف للزمان الماضي او الحال واما الاستقبال انما يكون مظروفا باعتبار انه
معنى المصدر الذي هو معنى الاسم فلم يوجد اللام في الاسم فانه اذا وقع مظروفا الزمان الحال مثلا
فخرج زمان الاستقبال منه تحصل فيه التخصيص قلت المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل
حاصل لكن التخصيص في كونه والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول
عليه بالفعل وايضا لو صح ذكره المعترض يلزم عدم صحة ما ذكره بقوله وانما قيل ناه آه لا ما تعلق بحل
الباء ما قوله من ذات بزيد هو المصدر مع انه معنى المصدري فيكون مختصا بالاسم واما اختصاص التخفيف
بالاسم فلانه اما بحذف التنوين واما تقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كما هو المحصل المراد ههنا
فما لا يوجد ان الا في الاسم وكذا التخفيف الذي لاجلهما لا يكون الا فيه لا يقال ما يقوم مقام
التنوين يكون في الفعل ايضا مثل يضربان ويضربون لانا نقول ان لا يثنى ولا يجمع بل هما كونه
يكون فاعله يكون في الفاعل فلم يكن ما يقوم مقامه في الفعل قيل التخفيف الحاصل بالاضافة لا يحصل ان
يكون المضاف بل قد يكون في المضاف اليه كما في الحسن وجهه حذف الضمير منه للتخفيف فيه فانه تمتنع حصول التخفيف
فيه بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان المضاف المعرف باللام فيمتنع دخولها عليه فلم يجوز اضافة
الفعل للتخفيف في المضاف اليه لا يقال لا نسلم وجود التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير في المثال المذكور لوجود
العوض وهو اللام لانا نقول بل الحرف الساكن من المتحرك ايضا للتخفيف لان حرف الساكن اخف المتحرك
فحصل التخفيف فيه بحذف الضمير فجاز ان يوجد ذلك في الفعل ايضا واجيب عنه بان الحسن الوجه محمول على
ظ واللباب اي انا الحكم فيه ايضا ان التخفيف في المضاف التنوين او ما يقوم مقامه لا لاجل الباب فيكون حذفهما
منه حكما لا حقيقة   وانما فسر الاضافة بكون الشيء المضاف اليه مع ان تفسيره به اولى بما وجهين الاول انه ناسب
ح بقوله لاحقه وهو الجر علم الاضافة والثاني انه لا يحتاج الى زيادة قوله بتقدير حرف الجر المحتاج اليه على

حكماً لا حقيقة صح

تقدير تفسيره بكون الشيء مضافا قيل انما لم تفسره به لانه علم اختصاص كون المضاف اليه بالاسم
من قوله ومن خواصه دخول الجر لان الجر لازم للمضاف اليه وهو ما اختصاص اللازم يستلزم
اختصاص الملزوم واما الثاني فلانه يوافق لما سياتي من قوله والمضاف اليه كل اسم آه واما
الثالث فلان المعنى للفعل كما ياتي عن المسند اليه كما ذكره كذلك ياتي عن المضاف اليه يكون مسند
اليه يكون مسند اليه ايضا ثم قال الفاضل المذكور قال الشيخ الرضي قيل الدليل على كون الفعل في تاويل
المصدر هو اكتساب المضاف التعريف عن المضاف اليه في نحو اصلاة يوم قدام زيد الجار او الباء وذلك
هو قدام الجار او الباء والمعرف باللام صفة ليوم هو مضاف لان المعرفة لا يقع صفة للنكرة فالمضاف لا يكتسب
التعريف من الفعل لانه نكرة ابدا فيكون في تاويل المصدر اي القدوم فاكتسب المضاف التعريف من المضاف
اليه وهو ذلك يكتسب المضاف الذي هو يوم التعريف من المصدر انتهى كلامه اقول الفاضل اورد
كلام الشيخ الرضي بلا اشارة الى جواب الاعتراض لان كلام الشيخ يدل على ان كون الفعل في تاويل المصدر
انما يجوز عند قيام قرينة في قوله يوم ينفع الصادقين فعل سبق ان تسمع بنحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه في تاويل المصدر وهو سماعك بالقرينة فاذا عرفت ذلك فقال مولانا عصمه الله
في جوابه ليس على ما ينبغي وتقرير جوابه ان قوله قد قال ليس اشارة الى ضعف الجواب بل اشارة
به الى ضعف ما ينبني عليه الجواب وهو كون الشيء مضافا ومضاف اليه جميعا مختصا بالاسم وذلك
لانك قد عرفت اختصاص المضاف بالاسم فاذا كان المضاف اليه ايضا مختصا به فاكد التاويل المذكور
فلكليهما مختص بالاسم فقوله قد قال آه يكون مبنيا عليه في بيان ضعف ما ينبني عليه ان المصنف
لم يلتزم بيان جميع خواص الاسم فجاز ان يذكر ما كون اختصاصه اظهر بالاسم فلا شك ان اختصاص المضاف بالاسم
اظهر من اختصاص المضاف اليه به لوجود المضاف اليه في الفعل ظاهرا وعدم كون المضاف الفعل ظاهرا انتهى كلامه
قوله فالاضافة تقدير الحرف الجر مطلق اذ لا ان كون الشيء مضاف اليه ايضا مختصا بالاسم على ما يفهم من
قوله وقد يقال آه فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق سواء كان المراد من الاضافة هو كون الشيء مضاف اليه
مختص بالاسم اما اختصاص كون الشيء مضافا فلما مر واما اختصاص كون الشيء مضاف اليه فلان المضاف اليه
محكوم عليه في المعنى ووضع الافعال على ان يكون محكوما بها ابدا لا يقال ان كون الشيء مضافا وكون الشيء مضافا
اليه معنيان للاضافة فلا يجوز ارادة المعنيين من الاضافة مقابل يراد منها احدهما لانا نقول المراد من الاضافة
هو التشبيه اي النسبة بين الشيئين وهي المضاف والمضاف اليه وهي مختصة بالاسم فيكون طرفا مختصين به
ايضا فان مررت مضاف فيه تسامح فان في اختصاص الاضافي لا يضر كون الجملة مضافا فالمراد من اضافة
مررت هو اضافة معنى في مررت ويحتمل ان يكون قوله بتقدير حرف الجر جواب على تقدير التنزل بانا لا نسلم ان
يكون المراد من الاختصاص هو الاختصاص الحقيقي بل الاضافة بالنسبة الى الفعل والحرف فيكون المضاف مطلقا
سواء كان بحرف الجر اللفظي او التقديري مختصا بالاسم فلا يضر كون الجملة مضافا في مررت بزيد لانه لا يخل
بالاختصاص ولو سلم فنقول المراد هو كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر وهو معرب ومبني وهو مبني

الاعراب في اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب فيه اي محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس
او اعرب الكلمة اذا جعل الاعراب فيها والمبني ماخوذ من البناء المقصود فيه الثبات والقرار وعدم التغير
هذا تقسيم الكلي الى الجزئيات لانه لا يخلو اما ان آه اعلم ان ما اعلم عن دلائل الحصر المشهور وهو انه
اما ان يختلف آخره باختلاف العوامل او لا يختلف والثاني الاولى فهو المعرب والثاني الثاني فهو
المبني لان التعريف اللازم من الدليل الحصر المشهور لا يكون متساويا للمعرب بل يوجد المعرف بدون
كزيد في جاءني زيد انه لم يختلف آخره باختلاف العوامل لعدم وجود المختلف الآخر والاختلاف
فيه اذ ان اريد من الاختلاف هو الاختلاف بالفعل وان اريد من الاختلاف هو صحة الاختلاف فيلزم
ان يكون المبني معربا لوجود صحة الاختلاف فيه لا يقال المراد هو الاول فانه مجيء من السكون الى الحركة
اختلاف بالفعل لانا نقول الكلام في اختلاف اخر المعرب لا في اختلاف آخر الكلمة سواء كانت معربة
او مبنية او نقول المنع من زيد في المثال المذكور هو اختلاف الآخر فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
واشار به الى ان المعرب قيل للقسم لان المعرب الذي هو قسم منه هو اسم المعرب فاللام اللام الداخلة
على قبيل القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو اسم المعرب فلا يرد ح ما ذكره مولانا عصمه الله
من ان قسم الشيء هو ما يكون اخص منه ومندرجا تحته مع ان شيئا من المعرب والمبني ليس اخص منه ولا مندرجا
تحته لوجودهما في الفعل ايضا انتهى حاصل كلامه لا يقال ان زيدا يلزم ان يكون قسما من الانساني
لانه اخص منه ومندرج تحته لانا نقول الكلية شرط لكون الشيء قسما وانما قدم المعرب على المبني مع ان التعريف في
المبني وجودي وتعريف المعرب عدمي فالاولى تقديمه عليه كما فعله صاحب اللباب وغيره لان
المعرب اصل لان الاصل في الاسم الاعراب هذه الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب
على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر بالفتح اي الاسم الذي ركب آه فاذا اراد من
المركب معناه اللغوي وهو المنقسم الى غيره لا الاصطلاحي وهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه ولانه
المعرب قسم من الاسم وهو مفرد فلو اريد منه معناه الاصطلاحي يلزم التعريف بالمباين فلما اراد من المركب
هو الاسم المركب لا يرد الاعتراض بعدم المانعية على مبني الاصل لانه ليس باسم ويخرج مبني الاصل ايضا بقوله
ما يتحقق معه عامله لعدم العامل فيه فيكون ذكر الاسم في التعريف لتحقق اقتضاء المقام وما اجاب عنه
بعض الشارحين من ان المعرب اذا لم يكن مشابها لمبني الاصل وعدم كون المبني الاصل معربا
واي ما لا يلتفت اليه الى الاعتراض على المبني الاصل لعدم المانعية بان التعريف صادق عليه فينبغي ان يقال في الجواب
ان التعريف لا يصدق عليه بما يقول ~~....~~ بان عدم كون مبني الاصل معربا اولى ليس في المقابلة
واجيب عن الشبهة المذكورة بانا لا نسلم صدق التعريف عليه بل هو مشابه لمبني الاصل واحد اصل
ثلثة فجاز ان يكون الماضي مشابها بالامر مثلا وهو بالحرف او بان الحرف اما مشابه بالامر والماضي وعلى كل
التقديرين يلزم الدور وقيل رده بان المراد من المشابهة المنفية هو المشابهة الموجبة
للبناء وهذه المشابهة منفية فيه والا لزم الدور ايضا ان يكون بناءه سبب المشابهة ۞

لا بنفسه واللازم باطل واعلم ان الشارح قال في المبنيات ان الامر في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي وهي مفرد ان
صورة وجملتان معنى وفيهما بمعنى الفعل الماضي مما قال بعض المحشين من ان تغيير المركب بالاسم الذي ركب مع غيره
خلاف الظاهر لا يفهم هذا المعنى من المركب اصلا فحمل حمل العبارة التي في التعريفات على ظاهرها واجيب ليس
بشي كما لا يخفى وايضا ما قال المحشي المذكور من ان المركب مشترك بين المعاني المتعددة او حقيقة في بعض و
مجاز في بعض آخر واستعمال الالفاظ المشترك والمجاز في التعريفات بدون القرينة الواضحة غير جائز
فالقرينة فيما نحن فيه ليس بشي ايضا لان القرينة على ان المراد من المركب معناه هو جعل الكلمتين كلمة واحدة
كبعلبك هي ان المراد بهذا المعنى لا يكون مختصا بالمعرب لوجوده في المبني ايضا قيل هذا التعريف يستلزم
الدور لان معرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه مأخوذ في تعريف العامل ومعرفة المعرب
الاعراب يتوقف على معرفة المعرب لانه مأخوذ في تعريف الاعراب ومعرفة الاعراب يتوقف على معرفة
المعرب لانه مأخوذ في تعريف الاعراب ومعرفة المعرب يتوقف على العامل فيلزم ان يكون معرفة
العامل موقوفا على معرفة العامل وهذا دور واجيب بان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل
المطلق الاعم من الاسم والفعل فان العامل المذكور في التعريف المعرب يستعملهما معا والعامل الذي
عرفه فيما بعد هو عامل الاسم فيلزم منه توقف عامل الاسم عليه عامل المطلق فلا دور
تركيبا يتحقق معه عامل واما لم يقل تركيب مع عامله لان الظاهر منه ان يكون احد طرفي المركب هو العامل
كما هو المتبادر من التركيب فح يشكل بالمبتدا والخبر فانهما معربان وليس العامل طرف التركيب كزيد
قائم لان العامل معنوي فيهما وان اريد تركيبه مع العامل انضمام معه بمعنى تحقق العامل معه بعيد
غاية البعد فيدخل فيه زيد اه فان زيدا ركب مع قيام وقائم مع زيد تركيبا يتحقق معه عامل
وان لم يتركب شي منهما مع عامله وبهذا يظهر ان المعتبر هو التركيب الذي يتحقق معه عامله سواء كان مع
العامل او لا لا التركيب مع العامل لما عرفت ان المتبادر من التركيب ان يكون احد طرفي المركب هو العامل
فيخرج المبتداء والخبر وايضا ليس المراد هو التركيب الذي يتحقق معه العامل في الجملة وان لم يكن عاملا في هذا المركب
لانه يدخل غلام في غلام زيد كغلام في غلام زيد فانه مركب مع زيد ولا يستحق بهذا التركيب
اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل فيه او حرف الجر المقدر و بعض الشارحين
اراد من التركيب الاسنادي لاخراج غلام في غلام زيد قيل انه ليس بصواب بخروج المضاف المضاف اليه
مع انه معرب قال السيد قدس سره واذا اريد من التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا المسند و
المسند اليه لانهما مركبان تركيبا اسناديا وح يخرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل
الخمسة انتهى كلامه والتفق علي زماني علي تغليط صاحب المتوسط ههنا لسبب جعل التركيب اسناديا
اقول لا يشكل ان المراد من التركيب معناه اللغوي اي الاسم الذي ركب وضم الي غيره بضم الاسنادي
اي بضم الذي له نسبة الي الاسناد وبان كان الاسم مسندا الي غيره بمعنى انه لم يكن مضافا الي غيره فح
خرج الا الغلام في غلام زيد بدون المضاف اليه فليس مراده من التركيب الاسنادي هو التركيب
الاسنادي

بجانب الاصطلاح حتى يرد ما اورد عليه ذكره فاه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الا
٤٠٦ عراب اعلم ان المشابهة هي الاشتراك في اخص من المناسبة وقد يفسر الاخص بالاعم فانه لم لو لم يفسر به يلزم
ان لا يكون التعريف مانعا لصادقه على الاسم المتضمن لمبني الاصل كاين وصادقه على الاسم المضاف الي شيء هو
مشابه له كيومئذ فان اليوم مضاف الي اذ وهو مشابه للحرف من حيث يكون كل منهما مناسبا مناسبة فانه لا يسمى
للتضمن والمضاف يكونان من افراد المناسبة دون المشابهة ولذلك قال المبني ما ناسب مبني الاصل ما دون
شابه مبني الاصل فانه فخ بذلك ما قيل لم لم يقل للمصنف في تعريف المبني المشابهة موقع المناسبة ثم اقل من
اشابه اي انه ليس المراد منه المناسبة المطلقة والا يلزم ان لا يوجد معرب اصلا لمشابهته المبني الاصل
في كون كل منهما كلمة او الاشتراك في الوجود وبعبارة اخرى بانه قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
احتراز عن مناسبة غير المنصرف الماضي والامر في تحقق النوعين فانه مشترك بينه وبينهما وان كان مشتركا
بينه وبين الفعل مطلق ايضا وعن مناسبة المصدر العامل للماضي في مثل اعجبني ضرب زيد عمرا امس فان للمصدر
العامل في قوة ان مع الفعل والملي يعمل وعن مناسبة الاسم الفاعل الذي بمعنى الا لحمل الحرفي وغيرها
مما يؤثر في منع الاعراب قيل قوله اي عربيا سبق مناسبة مؤثرة في منع الاعراب يستلزم الدور باعتبار الاعراب
في تعريف المعرب وقد اعتبر المعرب في تعريف الاعراب ويمكن الجواب بان المعرب المأخوذ في تعريف الاعراب
يكون المراد منه ذاته او الاعم من الذات ومن الذات المأخوذة مع الوصف اي المعرب بالوصف وما المراد منه
هو المعرب من حيث انه معرب ويمكن مثل هذا التوجيه في الاعراب المأخوذ في تعريف المعرب واعلم ان المناسبات
المؤثرة في البناء بعضها ان يكون الاسم متضمنا لمبني الاصل كاين فانه اسم يتضمن همزة الاستفهام فانها
حرف وبعضها ان يكون الاسم مشابها للمبني الاصل في الاحتياج كالمبهمات فانها مشابهة للحرف في
الاحتياج الا ان الحرف يحتاج في الدلالة الي المتعلق وهي محتاج الي الصلة في الابهام وبعضها ان يكون
الاسم وقع موقع مبني الاصل كنزال وقع موقع انزل فانه بمعنى انزل بكسر الهمزة وبعضها ان يكون
الاسم مشابها لشيء هو واقع موقعه كفجار وفساق فانهما تشابهان لما على انزل على الوزنية وهو
واقع موقعه المشابهة في الوزن فظاهر واما المشابهة في العدل فكما سيأتي في الاسماء الافعال وبعضها
عكس ذلك كالمنادى المفرد المعرفة فانه واقع موقع الكاف الذي في ادعوك وهو مشابه للكاف ذلك وايا
وبعضها ان يكون اسما مضافا الي شيء وهو مشابه لمبني الاصل كيومئذ فان اليوم مضاف الي اذ وهو
مشابه للحرف من حيث ان كلا منهما سبب ثنائية قيل ان معرفة المعرب موقوف على معرفة المناسبة
المؤثرة في البناء ومعرفة هذه المناسبة موقوفة على معرفة المبني فالاولى تقديم المبنيات على المعربات
كما فعله صاحب اللباب ويمكن الجواب بانه انما قدم للمعرب على المعرب المبني اشارة الي جوازه ايضا وابطال
توهم تعريف المعرب المجهول لان المناسبة المؤثرة في البناء المذكورة في المبنيات معلومة مما يجعل الوجه
وغير مجهوله كما سنذكر كلامه مشيرا اليه بعد ذلك وقد قيل المراد ان المعرب ما لم يناسب فيما سبقه المؤثرة

التي هي مذكورة في المبنيات فالمناسبة المؤثرة في البناء المبنية في المبنيات معلومة وغير مجهولة فلا يلزم تعريف المعرب

بها تعريفا بالمجهول نعم يلزم ذلك لو فسر المناسبة المؤثرة القوية ولم تبين لان المناسبة القوية مما تتبين كثيرة

قوله لان القوة من الامور النسبية فكون الزيادة القوة بالنسبة الي الشيء دون الشيء اي المبني الذي هو اصل في

البناء واما لم يقل اي المبني الذي اصله البناء لئلا يلزم علام منافية التعريف لانه يصدق علي المضارع ان اصله

البناء لكن الاعراب عارض عليه اليه يشير بقوله المضارع اما اشبه الفعل آه فاذا كان الاعراب عارضا عليه

يجوز اطلاق المبني عليه فلا يرد ان المضارع بقيد المبني في قوله اي المبني الذي اصله البناء فالمراد من قوله هو الذي اصله

في البناء هو اصل المبنيات ومقصوده قدس سره دفع ما قال الشيخ الرضي من انه ان اخذنا لفظ مبني الاصل

على ما يقتضيه اللفظ من المعني المشهور دخل فيه مطلق الافعال مضارعا او غيره اذ اصل جميع الافعال البناء

علي ما ذهب اليه البصرية انتهي كلامه وقال السيد قدس سره فيه مناقشة يظهر من التامل في الفرق بين ان يقال هذا

مبني الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون

العروض والمتبادر من الثاني ان اصله ان مبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب انتهي كلامه وتلخيص

قوله خلاصة آنفا فلا اضافة بيانية قيل لا يجوز ان يكون اضافة المبني الاصل بيانية علي ما فسر الاصل بالاصل في البناء

لان الاضافة البيانية فيما اذا كان بين هما عموم وخصوص من وجه كما ذكره الشارح في بحث الاضافة

مع ان المبني اعم مطلقا من الاصل في البناء لوجود المبني في الاسماء المبنية هذا ما ذكره مولانا عصم ويمكن

الجواب فان المبني مضاف الي الاصل وامكان المراد من الاصل في البناء فاذا الاضافة بين المبني والاصل متنافية

لوجود هذا في المبني الاصل وجوده بدون الاصل في الاسماء المبنية ووجوده بدون المبني الاصل في الاعراب

فان الاصل في الاسماء الاعراب وان كان المراد من الاصل ههنا اصل البناء قيل الاضافة ههنا البيانية فيما اذا

كان المضاف اليه اصل للمضاف بان كان المضاف حاصلا من المضاف اليه مثل خاتم فضة كما ذكره الشيخ في بحث

الاضافة وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن الجواب بان ذكره في بحث الاضافة لم لا يجوز ان يكون حكما

قوله علي الاغلب والامر بغير اللام قيل لا يحتاج الي ايراد قوله بغير اللام لان الامر عند النحاة ليس الا الامر

بغير اللام والامر الذي هو مع اللام فهو مضارع مجزوم عندهم هذا ما ذكره بعض المحققين ويمكن ان

يجاب بان ايراده لرعاية المبتدا اي لانه يظن بل صح مقيد ان الامر مع اللام ايضا امر لانه تشتم في علم

النحو بعد ما خرج من علم الصرف وفي علم الصرف ما اعتقده ولو جعل قوله بغير اللام قيدا واقعيا لا احترازيا

فلا اشكال ولكن السيد قدس سره في حاشية المتوسط جعل الجملة من حيث انها جملة المبني الاصل

كزيد قائم مثلا فان كلا من زيد وقائم معرب لكن المجموع مبني عنده وليس المص علي ذلك فلهذا اتركها

قوله كما يجيء في بابه اي كما يجيء وجه كونه مشابها المبني الاصل في باب في كلام الشارح فلا يرد ما قال مولانا

عصم الله حيث ان صاحب الكافية لم يبين في باب المبني مناسبة كل مبني لما لمبني الاصل من اي جهة كما يفهم من

قوله هذا الكلام انتهي كلامه وليس النزاع اما اي نزاع صاحب الكشاف في المعرب اي في الاسم الذي اعرب

وقوله

47

وقوله وقوعه من قولك اعربت اي اعربت الاسم بحقيقته الي طلب المتكلم المعلوم فان العلامة متحقق

والمنصف كونه المعرب الذي هو من اعربت معرب لان ذلك المعرب لا يتحقق بعد اجراء الاعراب علي الكلمة

قوله بعد التركيب وليس لا حد فيه النزاع في انه معرب واعتبر العلامة آه يعني ان العلامة اكتفي في تحقق المعرب

بكونه قابلا لوجوه اسباب الاعراب فيه سواء كان وجدت كزيد وقائم في زيد ولم يوجد كزيد بالسكون

والمحقق لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي لا يستحق الاسم الا ان يعطي الاعراب وهي

التركيب في تحقق العامل معه وعدم المشابهة المبني الاصل قال مولانا عصم ولم يقل اعتبر العلامة

الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا

لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار

صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة من الفعل وعند

قوله المص الاعراب بالقوة القريبة بالفعل انتهي كلامه واعتبر المص مع الصلاحية آه قال العلامة

السمي سيدي مولانا عصمه الله لا وجه ههنا اي ذكر الصلاحية اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون

قوله صلاحية الاستحقاق انتهي كلامه اقول لا نسلم عدم تحقق الاستحقاق بالفعل بدون صلاحيته لان

معني الاستحقاق بالفعل ما ذكر مولانا عبد الغفور وهو وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم ان

يعطي الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة المبني الاصل فقد ذكرها الآن معني

اي صلاحية استحقاق الاعراب هو ابقاء المانع عن قبول الاعراب لفظا لان المحل لا يبقي المانع

عن قبوله مع وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطي الاعراب كما في الاسم الذي في آخره

قوله الف مقصورة كالعصا اذا ركب مع غيره العامل فتامل ولعل اخذ التركيب في تعريفه اذ به

قوله حصل الاستحقاق بالفعل واما وجوب الاعراب بالفعل آه وتوضيحه ان العلامة اعتبر

قوله للاعراب بالقوة البعيد والمص اعتبر الاعراب بالقوة القريبة من الفعل ولذلك

قوله يقال يعرب الكلمة آه والحركة هو سبب الاعراب بحسب اللفظ فيما اذا كان اعراب لفظا وسبب الاعراب بان

قوله لم يظهر المتكلم بان قال جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد بالسكون وانما عدل المص

عما هو المشهور آه قيل وجه العدول انه لو عرف المعرب بما عرفه الجمهور يلزم ان لا يكون التعريف

جامعا لعدم صدقه علي الاسم المركب مع العامل ابتداء لعدم اختلاف العوامل وان اردت بالاختلاف

صحة الاختلاف يلزم ان لا يكون التعريف مانعا لصدقه علي الاسم المعدودة العارية عن العامل

قوله المشابهة المذكورة مع انها ليست بمعتبرة عند المص كما عرفت لان الغرض من تدوين

علم النحو اي من اجتماع مسائله قواعده مثل كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه

مجرور ان يفهم اليهم الصرف بسهولة الحصول فيقال في جاءني زيد مرفوع لانه فاعل وكل فاعل

مرفوع فزيد مرفوع وكذا البواقي من القواعد ثم المراد من المعرف هو الاصل فاعل الغرض

عه لاستخراج بحثه

عه البهلة بور مهملة

اي غرض الاجمع ١٢

الذي يعلم به هو الذي يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب ويؤيده تعريفهم علم النحو انه ما يعرف
به احوال اواخر الكلم الثلث من حيث الاعراب والبناء ويؤيده ايضا تسميتهم علم النحو بعلم الاعراب فلا
يرد ما ذكره مولانا عصمة من ان الغرض من علم النحو غير منحصر في ذلك فان معرفة الهيئة التركيبية تقديم
ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير ووجوب تقديم ما تضمن لمعنى الاستفهام على سائر الكلام ووجوب
تاخير الفاعل في بعض الاحوال من جملة الاغراض من تدوينه فالاولى ان يقال ان من جملة الغرض من علم
النحو آه انتهى كلامه   باحكامها كذلك لكن ابالغة العرب بالتتبع والسماع منهم
بها آه جواب سوال تقديره ان العارف باحكامها بالتتبع والسماع منهم لا يكون مستغنيا عن النحو
لان العارف لا يعرف احوال اواخر الكلمة من ان اواخرها من نوع منصوب ومجرور ومضموم ومفتوح
ومكسور ولكنه لم يعرف رسم هذه الكلمة فان معرفة رسمها ايضا من الفوائد فقوله ولا فائدة جواب عنه
ويمكن ان يقال انما نفي الفائدة المعتد بها لا جنس الفائدة لانه يكون العارف احكامها بالسماع منهم
في معرفة اصطلاحاتهم فائدة وهي حصول ضبط المسائل والملكة بها فلهذا نفي الفائدة الخاصة
فالمقصود من معرفة والمعرفي آه قال مجد المحشي مولانا عبد الغفور اشار به الى ان ليس التعريف صالحا ان يكون فاسد
الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من التعريف المعرب ان العلم المعرب بوجه صالح ان يكون
وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل فقال هذا التعريف في كل معرب
مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المحشي لصحة
ان يقول زيد في قام زيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال لانه معرب اي مركب لم يشبه مبني
الاصل وكل معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
باختلاف بخلاف تعريف المجيب قال الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء
على نفسه في ضمن الدور او في ضمنه لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء
او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور قطعا لان العلم بالنتيجة يتوقف
على العلم بالدليل والعلم به يتوقف على العلم باجزائه ومن اجزائه الصغرى وهو عين النتيجة
فيلزم يتوقف علم النتيجة على نفسها او ما كون تقدم الشيء على نفسه في ضمنه بل في ضمن المصادرة
الاصطلاحية وهو كون المدعي جزءا من الدليل فلان العلم بثبوت المدعي يتوقف على العلم بالدليل
والعلم به يتوقف على العلم باجزائه ومن اجزائه الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان
هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف
وتعريفه مفهوم به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه

بالاختلاف

الاعلى
علم النحو منه
مطلقا من غير قيد اصلح
اشاره الى انه ليس في نفس التعريف بل في فساد المقصود من التعريف

٤٨

بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل
للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل
وهذا ظاهر لا سترة عليه انتهى كلامه قال الفاضل السيالكوتي مولانا عبد الحكيم رحمه الله واما ما افاده الفاضل
المحشي فهو انه لو عرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المقصود من التعريف لا في نفس التعريف
فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما صدقاته والحكم عليها بانها مما يختلف آخره باختلاف
العوامل بان يقال هذا الشيء يختلف آخره باختلاف العوامل فلو عرف المعرب بانه يختلف آخره باختلاف
العوامل يكون صغرى الدليل عين النتيجة المقصودة بالاشارة اذ معنى هذا الشيء معرب ان هذا الشيء
ما يختلف آخره باختلاف العوامل وهو عين النتيجة فيلزم المصادرة على المطلوب والظاهر ان المصادرة
المصادرة مندفعة بالمغايرة التي وقعت بين المقدمتين بالاجمال والتفصيل ايضا يفصل عبارة
الشرح يأبى عن هذا الحمل انتهى قال الفاضل السيالكوتي اقول بالاجمال والتفصيل انت خبير ان
قوله والظاهر ان تلك المصادرة مندفعة بالمغايرة آه مضمون ما يقال الذي اورد مجد المحشي هو
عبد الغفور فالفاضل السيالكوتي اختار مضمون ما يقال الذي اورد المجد المحشي وزعم انه كلام جنس
وغفل عن مضمونه لانا نقول الذي اورد مجد المحشي بل غفل عن مضمونه حاصل هذا الى الشبهة التي اوردها
مجد المحشي والاصل فيطلع على مضمونه لانا نقول المنع البحث وقوله اختار الفاضل السيالكوتي لا يقال
المذكور في كلام مجد المحشي لانه نظر الى الحد التام والمحدود فان المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل مع
صحتها اليه وايضا نظيره في صحة قولنا زيد انسان لانه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان
فزيد انسان مع ان المغايرة بين الصغرى والنتيجة بالاجمال والتفصيل في زعم الفاضل السيالكوتي
ان المغايرة بالاجمال والتفصيل صحيحة في جميع المواد غير مخصوصة بمادة دون مادة ولكن اختار
لا يقال الذي في كلام مجد المحشي ولكن فرق بين المغايرة بالاجمال والتفصيل الذي فيما نحن فيه
وبين المغايرة بالاجمال والتفصيل الذي بين الحد التام والمحدود لما ستعرف مما بيانه اي يتوقف
النتيجة على الصغرى لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهو هي واحدة في صورتي الا
جمال والتفصيل والحاصل ان النفس مفهوم الاختلاف في الصغرى والنتيجة واحدة اما كونه نفس مفهوم
المفهوم فظاهر واما في الصغرى فلانه يقال الحكم تقديم المعرب بما عرفه به المحشي الجرجاني ان زيدا في قام
زيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لانه معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب
اي ما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف فيكون النتيجة عين الصغرى
لان الصغرى هي ما يختلف آخره باختلاف العوامل للمعرب لانه معرب بالفتح مع ان الكلام في
ان يعلم المعرب بوجه صالح ان يكون هذا الوجه حدا وسطا وهو مما يختلف آخره باختلاف العوامل
وقد عرفت ان الفساد ليس في نفس التعريف بل هو في المقصود من التعريف والمقصود من التعريف

المعرب انه يعرف المعرب يصلح ان يكون هذه الوجه اوسطا فليس شي يصلح في تعريف الجمهور ان يقع
حدا اوسطا الا انه يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الصفة متقدمة على الدليل وهو متقدم على النتيجة فيكون
الصفة متقدمة عليها لان العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل يتوقف على الصفة لان العلم بما
الكل يتوقف بالجزء فالعلم بالدليل يتوقف على العلم بالنتيجة مع ان الامر بالعكس فيلزم المحذور والمذكور
للمعرب ان الصفة عين النتيجة ويلزم المصادرة على المطلوب لكون الملاحي جزء الدليل لانك يصح ان يقول
زيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل فالدليل انه يقال لانه مما يختلف آخره باختلاف وكل ما يختلف آخره
باختلاف العوامل ما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل واما على
التقدير تعريف المصنف فلا يلزم ذلك المحذور لانه يحصل من تعريف المعرب وجه يصلح ان يكون
هذا الوجه حدا اوسطا وهو مركب لم يشبه مبني الاصل كما عرفت من كلام الجد المحشي مولانا عبد الغفور
وايضا على تقدير تعريف الجمهور يلزم ان لا يكون للكبرى فائدة لان موضوعها محمولها عين
محمولها الا ان ما الحق على ذكره الجد المحشي يرجع الى ان كلما اختلف آخره باختلاف العوامل مما اختلف آخره
باختلاف العوامل وانما ذكر ان الفساد ليس في نفس التعريف بل في المقصود لان الدور انما هو بالنظر
الى المقصود بالتعريف وليس في التعريف نفسه باعتبار توقف تصور المعرف على تصور المعرف بالكسر
لا توقف تصور مفهوم الاختلاف على تصور مفهوم المعرب فلا يتوجه ما ذكره مولانا عصام على جد
المحشي مولانا عبد الغفور حيث قال والعجب منه انه قال اشار بقوله بالمقصود من معرفة المعرب آه اي انه ليس
في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه فان شئت فارجع اليه فانه كلام طويل مشتمل بما لا فائدة فاعلم
فالنصف فان الله تعالى يحب المنصفين مثلا محله يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي هذا المصطلح مع حكمه
الذي هو ما يختلف آخره باختلاف العوامل مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها
فالمقصود من معرفة المبني ان تعريف انه مما يختلف العوامل ويحتمل ان يكون متعلق بما بعده يعني
معرفة ان المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر احكام المعرب اذ الحكم لا ينحصر فيه
فيطابق اي المعرب كلامهم اي ما هو المقصود من كلامهم حيث يطابق ما مر من قوله لان
الغرض من تدوين آه معرفة اي معرفة انه معرب واجيب ان يعرض في اوله بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره لان العلم يتعلق المحمول على الشيء يتوقف على العلم بثبوت المحمول له
وحكمه ان يختلف آخره وهذا من خواص المعرب بدليل قوله لا يكون من خواص الشاملة
ولكنه خاصة اضافية للمعرب بالقياس الى المبني فلا يرد ان هذا الحكم ليس من خواصه لانه يتحقق في
المضارع ايضا لاختلاف آخره بالعوامل مثل لم يضرب وان يضرب ويقال هو يضرب في حال الرفع
والعامل فيه وقوعه موقع الاسم عند البصريين مثل زيد يضرب موقع زيد ضارب والعامل فيه حرف
المضارعة عند الفراء وتجرده عن الجوازم والنواصب عامل عند الكوفيين واعلم
انهم قالوا ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له محققا في افراده مع غير سقوط العلة لهذا

ل

٤٩

قال وحكمه ان يختلف وخاصته اي من احكامه جملة احكام المعرب اشار به الى بيان حاصل المعنى لان
من البين ان هذا بعض احكامه لوجود حكم آخر في المعرب كالاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل
اذا ركبت مع العامل البتة لما ذكره بقوله فان قلت آه فالمراد ان بعض احكامه انه يختلف آه فيجعل الاضافة
الحكم الى الضمير للعهد الذهني او للجنس باعتبار تحققه في ضمن بعض الافراد وبعض المحشين ذهب الى الاول
وبعضهم الى الثاني فلا يرد ما قال بعض المحشين من انه لو فسر بما ذكرنا من ان بعض احكامه ان يختلف
آخره آه لكان احسن التوفيق عبارته فان حكمه فيهما مبتدا وان يختلف خبره وعلى ما ذكره الشارح
ان يختلف مبتدا وحكمه خبره ولا يرد ايضا ما قيل ليس في عبارة المصنف من التبعيضية وكيف يصح ارادة
التبعيض منها واثاره المترتبة عطف الاثار على الاحكام للتفسير اشار به الى المراد بحكمه هو الاثر
عليه فان حكم الشيء هو الاثر الثابت لذلك الشيء من حيث هو معرب وانما قال ذلك اشارة الى
انه ليس في بيان حكمه حيث انه غير منصرف او مفعول او فاعل او مضاف اليه او غيرها فان غير المنصرف مثلا
من انه معرب حكمه ان يختلف آخره باختلاف واما حكمه من حيث غير منصرف ان لا كسرة فيه ولا تنوين
حقيقة او حكما والاول مثل جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك والثاني جاءني
زيدان ورايت الزيدين ومررت بزيدين فان لم يتبدل ذاته حرف بذات آخر في حالة النصب
والجر حقيقة بل حكما لان الياء بعد النصب علامة المفعولية وبعد الجر علامة المضاف اليه فاختلافه
الحكمي هو تبدل لدلالة بدلالة اخرى صيغة بصيغة واطلاق الحرف على الحركة ليس على الحقيقة
لانها ليست قائمة على حرف الاخر تابعة له وسيجيء تفصيله في بحث الاعراب او حكما في رايت احمد
بعد انها حيث علامة المفعولية وبعد الجر علامة المضاف اليه باختلاف العوامل في بعض النسخ لا
ختلاف العوامل فاللام للوقت او للتعليل واللام في العوامل للجنس اي بسبب اختلاف
العوامل والمراد من السبب هنا هو السبب البعيد فان السبب القريب هو الاعراب كما سيأتي قيل
فاعل الصفة لا يجمع على الفواعل واجيب بانا لا نسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة وجمع فاعلة
على الفواعل وبان الفاعل انما يكون الصفة اذا كان المراد منه معنى اللغوي مع ان المراد منه هنا
معناه الاصطلاحي فيكون اسما لان العامل اسم لما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وبان بعضهم
جوزوا جمع الفاعل على الفواعل كالحاجب يجمع على الحواجب الا ان اخلة عليه العلل واعلم
ان جواب الشارح على تقدير التسليم اي تسليم عدم اختلاف آخر المعرب حكما في هذه الامثلة
ولا يرد ما ذكره بعض المحشين من ان آخره مختلف حكما في الامثلة المذكورة لان اثر الحرف غير اثر
الفعل واثره غير اثر الاسم فيكون آخره مختلف حكما واعلم ان الظرف الاول متعلق بالدخول
والظرف الثاني متعلق بالاختلاف قيل لا يحتاج الى الظرف الاول مع متعلق فينبغي ان يقال
بسبب اختلاف العوامل في العمل بل بذكره يخرج المعرب الذي عامله معنوي كالمبتدا والخبر كما سبق

من ان المتبادر بالدخول ذكر الشيء في الاول او لحوقه في الآخر بحيث لا يتصور في اعتقاديته الآن يقال
خروج مثل ذلك غير مضر لانه ذكر بعض احوال المعرب لا جميعها قيل لا يحتاج الى التقييد المذكور لدفع
الاشكال الوارد على الامثلة الآتية لان اختلاف العوامل سبب لاختلاف آخره والسبب مطلق لا يستلزم
المسبب قد يكون ناقصا غير مستقل فما في ... يتحقق اختلاف العوامل مع عدم اختلاف آخره واجيب بانه
القائل يكون السبب بعضها مستقلا وبعضها غير مستقل هو اهل الميزان وعند النحويين ان السبب لا يكون
الا مستقلا ولا يخفى ان حاصل كلامه ان زيدا في الامثلة المذكورة معرب مع انه لم يختلف آخره باختلاف
العوامل في الاسمية والفعلية والحرفية فهذا انما يتوجه اذا كانت الحد شاملة مع انها غير شاملة
لجميع افراد المعرب لجواز عدم اختلاف الآخر في بعض افراده الا ان يقول ينبغي ان يحمل الحاصة على المسعو
الشمول لما امكن قوله في العمل اي في اللفظ او في الذات لئلا ينتقض آه دليلا يشكل جاءني زيد بعد ان
قيل ذهب زيد مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية على غير الترتيب اللف تعلق الا للنشر
بالانشراف ولو راعي ذلك في الامثلة لكان اظهر على التمييز نحو تمييز عن نسبة يختلف الى فاعل
في قسم الثاني ينسبه لا بد ان يكون فاعلا او مفعولا به كما في طاب زيد اما فلذا قال اي يختلف لفظا آخره
فاعتبر بعضها فاعل في الحقيقة لا مفعول به لفظ آخره اي صورة آخره وهي الحركة وقوله او تقديره
اي تقدير آخره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان اختلف نفس ذات فقط بدون الصفة او حصل
اختلف نفسه مع الصفة والاول مثل جاءني مسلمي مررت بمسلمي والثاني جاءني عصا ورايت عصا ومررت
بعصا ومثل جاءني قاض ورايت قاضيا مررت بقاض اي يختلف اختلاف لفظه اشار به الى دفع
ما يقال من ان المفعول المطلق لا بد ان يكون بمعنى الفعل من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس قوله
لفظا او تقديرا بمعنى الاختلاف فاذا كان المصدر هو الاختلاف فلا يرد ذلك فحذف المضاف الحية واقيم المضاف
اليه مقامه واعطي اعراب المضاف اليه ويحتمل ان يكون بمعنى لفظيا او تقديريا فيكون صفة المحل
للمصدر المحذوف اي اختلافا لفظيا واختلافا تقديريا ويحتمل ان يكون خبرا لكان المقدر اي
لفظا كان فان كان يدخل بين الجزئين ويجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي اختلاف
في التلفظ او في التقدير وانما لم يلتفت الى ما ذكره الشيخ الرضي من محقق انما حصل لان بمعنى المفعول
اي ما يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فيما نصبا على المصدر لان الاختلاف امر اعتباري
لا وجود له في الخارج وان اتصف آخر المعرب به في الخارج فلا يكون ملفوظا حقيقة وانما جعل
قوله لفظا او تقديرا تفصيلا لاختلاف الآخر مع ان الاقرب بحسب اللفظ ان يكون تفصيلا لاختلاف
العوامل لان العامل غير منحصر فيهما لانه قد يكون معنويا ولان المقصود بالذات بيان
الحكم المعرب فحصل فتفصيل اختلاف آخره اهم فخاد الاعراب تقديريا للام قبول
الالف الحركة والفرق بين المعرب المختلف تقديرا آخره وبين المبني المركب تركه لتحقق

معه

معه عاملة ان المعرب تقدير الاعراب على حرفية الآخر ولا يظهر الاعراب اما لتعذر او الاستثقال بخلاف
المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه اذا المانع من الاعراب بالجملة هو مناسبة المبني الاصل نحو هؤلاء
وامس وقد يكون المانع منه في آخره ايضا كما يكون في جملة نحو نحو هذا فلهذا لا يقال في هؤلاء انه في محل
الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور لاجل في الفتى فان الرفع مقدر في آخره لا يقال ان
المجرد قلبت الياء الفا لا يحصل فيه بل لا بد من حصوله من حذف الساكنين لانا نقول اعراب من ان المجرد
قلبت الياء الفا يحصل الاعراب تقديريا لان الالف لا يقبل الحركة لئلا ينتقض آه قال مولانا عصام قلت
لا انتقاض وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم بانا نقول باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثر
منها لا اثر الآخر في الآخر فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف انتهى كلامه اقول
عمل الباء مخالف لعمل رايت حكما في غير المنصرف وليس للباء عمل في غير المنصرف لفظا والمقصود ايضا هو
اختلاف آخره لفظا او تقديرا او حقيقة او حكما ولو لم يأت بهذا التعميم لم يحصل هذا المقصود
ايضا مثنى او مجموعا يعني ان مدلول هذه الصورة اي صورة مسلمين مثنى او مجموعا فلا يرد
انه اذا وقع مسلمين بصيغة التثنية واطلاقه فلا يحتمل الجمع وبالعكس فان قيل اختلاف العوامل قبل
الجمع موضوع لما فوق الاثنين واطلاقه على ما فوق الواحد مجاز ولم يتحقق اختلاف العوامل في رايت احمد
ومررت باحمد ويمكن الايجاب عنه بان الكلام على تقدير التنزل على من قال ان آخر المعرب في رايت احمد
ومررت باحمد لم يختلف لا لفظا ولا تقديرا انما في الجواب ليس نفي اختلاف العوامل ولو سلم باطلاق
الجمع ما فوق الواحد فاللفظ والتقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما ويمكن ايضا ان يقال انهم يستعملون
جمع الكثرة على معنى جمع القلة استعمالا شايعا كما سبق تفصيله فان فتحة احمد بعد الناصب علامة آه
قيل اذا كان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر فلا اختلاف في آخره حقيقة لا حكما لانها
اي الحركة بعد الناصب الحركة بعد الجار متغايران شخصا واجيب بان المغايرة المعتبرة عند النحويين
هي المغايرة الجنسية والنوعية لا الشخصية ولم يتحقق المغايرة بينهم فيهما فان قلت لا يتحقق وكما قال
وحكمه المصنف وحكمه انه يختلف آخره باختلاف العوامل يفهم منه انه لا بد في كل اسم معرب من اختلاف الآخر
واختلاف العوامل جميعا بان يكون في كل اسم معرب اختلاف فان مع كون احد الاختلافين سببا وهو اختلاف
العوامل والآخر مسببا وهو اختلاف الآخر يرد عليه قوله فان قلت آه ولا يرد ما قيل ان عدم اختلاف الآخر
فيما ركب مع عامله ابتداء ممنوع لان انتقاله من السكون الى الحركة اختلاف وانما تعرض ببعض الاسماء
المعدودة المذكورة لانه ذكر البعض كاف في ورود الاعتراض مع عامله ابتداء اي قبل تركيبه مع العامل
فاذا قيل جاء زيد يحدث فيه الاعراب لكونه ساكنا اولا وليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل مع انه
معرب قال مولانا عبد الغفور ان التركيب مع العامل لا يتحقق الا اذا كان العامل لفظيا لعدم اطلاقه التركيب
على المعنوي فيجوز ان يكون في بعض الاسماء المعدودة المذكورة عاملا معنويا قبل تركيبه بالعامل

فيتحقق الاختلاف ح في اخر المعرب في العوامل جميعا واجاب عنه بان المراد باختلاف العوامل كما هو
اختلافها في العمل وهو لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع انتهى كلامه ولا يخفى
ان قول الفاضل المذكور في الاعتراض من انه يجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا
بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان ممنوع فيجوز ان يحمل الجواز في كلامه على وقوعه في جميع
المواد فلا يرد ح ان ذلك الجواز لا يكفي في المقصود بل لا بد من دعوى وقوع ذلك الجواز في جميع
المواد قال مولانا عصام ان جواب الفاضل المذكور مردود من وجوه اما الاول فلان جوابه
مبني ان المراد من العوامل هو ما فوق الاثنين مع ان الشارح اراد من الجمع في العوامل ما فوق الواحد حيث قال
في دايت احد وسي دت باحد يكون الاختلاف الآخر مع اختلاف العوامل حكما اقول قد عرفت مما سبق من قوله
فانه قد اختلف العوامل فيه آه جواب على ان الشارح اراد من الجمع في العوامل فما قوله وحكمه ان يختلف آخره آه
ما فوق الواحد واما الوجه فلان صحة الجواب المذكور مبنية على ان الاسماء المعدودة المذكورة لو ركبت مع العامل
الرافع بخلاف ما اذا ركبت مع العامل الناصب او الخافض فانه لا يصح الجواب ح لاختلاف آخره ح مع اختلاف العوامل
احدهما عامل المعنوي والآخر اللفظي اقول هذا الرد منه اي من الفاضل المذكور مبني على ان المراد من الجمع
في العوامل هو ما فوق الواحد وقد سمعت منافاته من ما ذكرناه في الوجه الاول واما الوجه الثالث فهو ان
الجواب المذكور انما يصح اذا كان عمل العامل المعنوي هو الرفع مطلقا وهو غير مسلم لان عمله انما يكون
رفعا اذا كان العامل المعنوي غير معنى الفعل واما اذا كان معنى الفعل فيكون نصبا ايضا وكون عمل العامل المعنوي
مع الفعل مما صرح به في بعض التصانيف انتهى كلامه اقول صحة هذا الوجه يتوقف على ان يرى النصب
في عمل العامل المعنوي الواحد الذي هو معنى الفعل في التصنيف المنقول من [illegible] في تصنيف آخر من تصانيف القوم
فان نقله غير تام لانه مبهم لم يذكر المنقول منه ثم اعترض عليه بان الشبهة المذكورة انما يتوجه اذا كان موضع كلمة
اذا الكلمة كلما فانه للسواد العام الكلي بخلاف اذا قال صيغة الغياب ح ان البعض من الاوقات التي ركب بعض الاسماء
المعدودة آه وهذا البعض من الاوقات التي لم يكن المعنوي في الاسم قبل تركيبه بالعامل اقول هذا الكلامه بحسب اداب
البحث ليس على ما ينبغي فان الذي قال [illegible] ان ما ذكر مولانا عبد الغفور بقوله فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء
مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان ممنوع وقد عرفت توضيحه في بيان الاعتراض وللقائل ان يقول
ان اعتراض الجليل المحشي مولانا عبد الغفور انما يتوجه اذا كان قوله مع ظرفا للتركيب المستفاد من قوله وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يكون معناه انه اذا ركب كلما مع عامله يتحقق معه فح لا يرد ما ذكره الا ان الكلام بالنظر الى ما هو المتبادر
من كلام الشارح قيل [illegible] قوله لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل نظرا لان قوله وحكمه ان يختلف آخره
باختلاف العوامل يحتمل ان يكون راجعا الى الشرطية او يكون مضمون المطلقة العامة اي لو كان العوامل المختلفة
المختلفة في العمل فيه لاختلاف آخره بها واختلف آخره باختلافها في الجملة اي في وقت من الاوقات وهو
الاوقات التي يتحقق معه العوامل المختلفة في العمل ولو اجيب بانه ح يلزم ان يكون الاسماء المعدودة المذكورة

قبل

قبل التركيب معربة لصدق مضمون الشرطية او مضمون المطلقة العامة عليها قلنا الاسلم ذلك لانه انما يصح
اذا كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخره آه هو ترتيب اختلاف ما هو الصالح ان يكون معربا على حصول
اختلاف العوامل مع ان الظاهر ان المراد هو ترتيب اختلاف آخر المعرب من حيث الاعراب قلت قوله
هذا حكمه آه اي حدوث الاعراب حكم آخر من احكامه واختلاف الآخر حكم آخر منها والى هذا ان حكم الشيء
لا يلزم ان يكون لازما له فان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باجل الازمنة ح يكون لازما للمعرب
والمعرب يكون قبل وتقييده بالظرف لازما له قلت فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد
ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل
من لوازمه وان كان اعتبار فعلية الاختلاف لم يتعرض له من هذا القبيل اي جاز ان يكون هذا قوله
الحكم وهو عدم اختلاف الآخر من الاحكام التي لم يذكرها المصنف لان غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وان قلنا ذلك لوجوده في المضارع
وفي الآخر قال وحكمه لم يقل وخاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة على ان لا يتحقق
في الصورة المعروفة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة
لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت هكذا افاد الجليل المحشي مولانا عبد الغفور ثم المراد من قوله
غاية الامر آه انه لو كان بناء الاعتراض على ان الخاصة ليست بشاملة فهو باطل لان الخاصة لا يلزم ان
يكون شاملة فجاز ان لا يكون اختلاف الآخر في جميع الاحوال المعرب ثم انه لو كان المراد من قوله
وحكمه ان يختلف آخره آه وهو صلاحية ترتيب اختلاف الآخر على اختلاف العوامل او كان المراد منه
مضمون المطلقة العامة او كان راجعا الى الشرطية يكون الخاصة شاملة وقد عرفت ما فيه فتامل قوله
اي حركة او حرفا وجعل كلمة ما موصوفة حيث فسرها بالنكرة لانها الاصل وغير قال وجيهي يراد بها
الموصولة واشار به الى انها يحتمل ان يكون موصولة ايضا ثم القرينة لتخصيصها بالحركة والحرف
هي شهرة كون الاعراب حركة او حرفا والقرينة ما سنذكره في ضبط اعراب الاسماء فانه ليس الا الحركة او
الحرف ما حيث هو معرب فان من حيث هو فاعل مثلا لا اختلاف آخره بل هو مرفوع ابدا او صفة بان قوله
يتبدل حرف مجرور آخر او صفة بصفة آخر وعلى هذا لا بد ان يراد من السبب السبب القريب غير التام لان اختلاف
لا يتحقق الا بحرفين او حركتين فلا يصدق التعريف على حرف واحد او حركة واحدة الا يحمل السبب على القريب غير التام
قيل التام يتبدل السكون بالحركة فيختلف آخره بها والقائل ان يمنع كون الاختلاف بها في آخر المعرب
ثم القائل ان يقول على تقدير حمل السبب على القريب غير التام وان دخل الاعراب الاول لان له مدخلا
في الاختلاف ولم يتم به الاختلاف ويخرج العوامل والمعاني والمتكلم لانها اسباب بعيدة للاختلاف لكن
يخرج الاعراب الثاني لانه مما يتم به الاختلاف فالاولى ان يقال المراد بالسبب اعم من التام والناقص وان
ح يشكل على مجموع العامل والمعاني والمتكلم والاعراب قلت المراد هو السبب القريب التام او الناقص او الكلي

مركبا من الشيئين فاعلا او بعبارة اخرى بان المراد من السبب البسيط ولا يبعد ان يقال لو اريد من
السبب هو السبب القريب بغير التام لا يخرج الاعراب الثاني لانه يتم به الاختلاف نعم يتم به مع ملا
حظة الاعراب الاول لا يرد العامل والمقتضي لانهما ليسا بحركة ولا حرف اما العامل فظاهر واما
المعنى المقتضي فلانه حالة فليست شيئا منهما قال الشارح في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المعهودة من الباء الجارة وابقاء
ماء وحدا كالباء والجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى القريبة المعهودة من الباء الجارة الى الموصول على
عمومها انتهى كلامه وانما قال الاولى لانه يمكن الجواب فان المراد من الحرف هو الحرف المبانى بقرينة
مقابلة بالحركة قيل ح يلزم ان يكون التعريف جامعا لعدم صدقه على الواو والالف والياء لانها
من حروف المعاني لان الواو يدل على الفاعلية فيكون الفاعلية معناها والالف يدل على المفعولية
والياء على المضاف اليه فلا بد ان يراد بالحرف ما هو اعم وما قيل من هذه الحروف يدل على الفاعلية و
المفعولية والمضاف اليه لكنها ليست موضوعة لها مع ان الحروف المعاني هي التي موضوعة للمعاني
ليس بشيء لما سيأتي من ان الاعراب موضوع للفاعلية والمفعولية والاضافة فالجواب انا لا نسلم كونها
من حروف المعاني والاستدلال خلاف لاصحابنا التها على الجمعية والتثنية غير تام فقد قيل انها من
حروف المباني في تثنية الكلمة وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالالف في الضارب والميم في المضروب
فان الدال على الفاعل هو المجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة حصلت بزيادة الالف وكذا المفعول
واجيب ايضا بان المراد من الحرف هو الحرف الاخير فلا يرد الاشكال على الباء الجارة قال مولانا عصمة الله
ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السبب الكلي الذي
تفضله الحاشية ان المراد انه لا يرد كل شيء من المقتضي ولا يذهب عليك على الحل انه بعيد عن الفهم جدا
تم كلامه اقول لعل مراد الفاضل الكوني من كلامه ان ذكر الواحد في قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل
واحدا مما لا يحتاج اليه بل هو مستدرك لان المراد من قوله الفاضل لا يرد كل عامل انه يرد بعض العامل الذي
هو حرف واحد وليس كذلك لانه يرد الحرف الذي هو المركب من حرفين ايضا كلن واي وغيرهما اقول انما
كان المراد من الحرف في قوله اي حركة او حرف هو الحرف الواحد حتى لا يكون الاعراب الا حرفا واحدا فلذا
اورد الاشكال في الحرف الواحد ثم قوله المفهومة في الحاشية في قوله السببية القريبة المفهومة صفة السببية
الى صفة القريبة فلا يرد ان السببية المقتضي بالقرينة لا يفهم من الباء الجارة الا ان السببية القريبة توخذ
من السببية المفهومة من الباء ولو سلم فنقول السببية القريبة يفهم من الباء الجارة في قوله نظرا الى المتبادر
لان المتبادر هو السبب القريب قيل الاختلاف في نحو مسلمان ومسلمين ليس في الآخر اذ الآخر هو النون
فيلزم ان لا يكون الواو في الجمع والالف في التثنية اعرابا واجيب بالمنع بان النون فيهما كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النون وبعبارة اخرى بان النون

معانيها

٥٢

فيهما اذا كان بمنزلة التنوين فيكون فاء آخر المعرب في الجملة اي عند سقوط النون بالاضافة كما يسقط
التنوين بها لا يقال ان التنوين فيهما قد لا يكون بمنزلة التنوين كما في المثنى والجمع المعرفين باللام
لامتناع اجتماع اللام والتنوين لانا نقول لكونه بمنزلة التنوين انما يكون في بعض الاوقات
لا في جميعها فجاز ان يجعل الحرف السابق على النون بالنظر الى كونه بمنزلة التنوين في حكم الآخر
وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الآخر ويمكن ان يجعل الباء في قوله الثالثة اي الا
عراب ما اختلف آخره بالنسبة فلا حاجة ان يراد من كلمة ما الحركة او الحرف لخروج المعاني بالباء المرادة
الآلة اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة
بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة لتأثيره كالسكين بالنظر الى البطيخ مثلا واما خروج المقتضي
فلان التبادر الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك الحزانة لو جعل قوله ليدل جزء من التعريف يخرج العامل والمعاني
منه لانهما لا بد ان على الفاعلية والمفعولية والاضافة بل الدال عليها هو الرفع والنصب والجر اما على
دلالة المعاني عليها لاستحالة دلالة المعاني على المعاني واما عدم دلالة العامل عليها فلان دلالة
العامل بالالتزام وهي مهجورة في التعريفات مع ان المراد من الدلالة هو المطابقة من الاسباب
البعيدة فان المعنى المقتضي بعيد بمرتبة واحدة والعامل بعيد بمرتبتين لان العامل سبب للمقتضي و
المقتضي سبب الاعراب وقد قالوا ان ما ء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجود والعامل
كالموجود والاعراب كالآلة بناء على الظاهر اصطلاحهم وايضا ان الفاعل الا الاختلاف في
الحقيقة هو المتكلم ولا يخفى ان المتكلم ايضا ليس فاعلا اي موجدا [illegible]
بحسب الحقيقة على ما هو الصحيح من المذاهب وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب عند المصنف
لكن حركته بنائية لانها وجدت بسبب ياء المتكلم وقال بعضهم ان غلامي مبني عند المتكلم وانما قال حركة
نحو غلامي لانه يتوهم ان كسرة آخر المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي اختلف بها آخر المعرب لما عرفت
ان هذا الاسم معرب عنده وان كان مبنيا عند غيره وقد حصل بتبدل الحركة آخره بها كما تقول جاءني
غلام بالرفع ورأيت غلاما ومررت بغلامي بالياء فيصدق تحديد الاعراب عليها مع انها ليست
باعراب لانها بنائية عنده ولكنها بقيد الحيثية خرجت عنه كما ذكره الشارح وان قيل لا حاجة
في خروج هذه الحركة الى قيد الحيثية لان المعرب هو المركب تركيبا يتحقق معه عامله ولا يدخل العامل
في المضاف الى الياء الا بعد اطلاقها به لانك اخبرت في جاءني غلامي عاء غلامه مكر ولم تخبر
عن مطلق الغلام فيضيف بعد ذلك فحين اطلاقها به ليس معربا في اختلاف آخره بالكسرة فلم
يختلف آخر المعرب بها وبالجملة استحقاقه الاعراب متأخر عن كونه مسندا اليه وهو متأخر
عن دخول العامل وهو متأخر عن الاضافة المستلزمة لكسر آخره فاختلاف بالكسرة حال
البناء فلا يصدق الحد عليها قلت بعد الحل يصدق على هذه الحركة بعد تركيبه بالعامل

كما عرفت في ضمن الامثلة فلا تخرج الابقيد الحيثية قال مولانا عصام ولو قال خرج حركة غلامي لكان اوضح لشموله ياء قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني مسلمي انتهى كلامه اقول فيه بحث اما اولا فلان اطلاق الحركة على الحرف مما ليس في كلامهم بل يطلقون الاعراب عليه ولا يجوز ان يراد من الحركة الاعراب لعدم صح على حركة نحو غلامي لان حركته بنائية وان كان غلامي مبنيا عنده واما ثانيا فلان ما قبل ياء المتكلم هو الميم في مسلمي لا الياء لان بعد ادغام الياء في الياء وليس الياء المتكلم ما قبلها ياء الا في ما قبل الشئ وما بعده انما يكون باعتبار التميز الحسي عرفا لا اعتبار التلفظ قال محي المحشي مولانا عبد الغفور قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الي الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بكسر اللام انتهى كلامه قال مولانا عصام هذا على خلاف ما وقع عليه من ان الجواب من الاعراب انتهى كلامه اقول قوله وكذا جر الجوار جاز ان يكون اعتراضا على الشارح بان حركته اعرابية مع ان اختلاف هذه الحركة فيها ليس من حيث انها جواب فلا يكون تعريف الاعراب جامعا فلا يرد وما قال الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما وقع آه لانه انما يرد اذا كان قوله جر الجوار آه تحقيق مثل قوله خرج حركة نحو غلامي ولعل اذا كان اعتراضا فلا ولو سلم فنقول ان مراد الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما وقع آه اما ان تحقيق القوم اذا اطلقوا الاعراب على جر الجوار دليل على انه اعراب وان كان الاول فهو ممنوع وان كان الثاني فهو ايضا في حيز المنع لانه لم لا يجوز ان يكون اطلاق الجر على جر الجوار على سبيل المجاز لا الحقيقة ويؤيده تسمية بجر الجوار ولهذا قال حركة نحو غلامي ليتناول جر الجوار فان ارجلكم مع كونه معطوفا على وجوهكم المنصوب مجرور بجر الجوار لانه معرب على اختيار المصنف هذا تعليل لدخول حركة نحو غلامي اي دخول المفهوم التزاما من قوله خرج آه قيل اعتبار الحيثية فيتوهم من كونه معربا ان يكون حركته اعرابية فيندفع بقوله لكن اختلاف آه [redacted] وليس من حيث انه معرب لوجوده قبل العامل الجر بل قبل مطلق العامل هذا ما قال مولانا عبد الغفور قال الفاضل المسمى قلبي مولانا عصام ودفعه انه لو كان قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار الحيثية بقوله آخره الا ان يقال اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن لا نفع في كونه معربا فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية وحينئذ يخرج به فتامل انتهى كلامه اقول الاعتراض والجواب منها ليس بشئ اما الاعتراض فلان حاصل اعتراضه انه لو كان اختلاف حركة نحو غلامي قبل مطلق العامل يلزم ان لا يختلف بهذه الحركة آخر المعرب بل اختلف بها آخر المبني لان قبل مطلق العامل ليس الا غلامي وهو مبني لان الاسماء قبل التركيب مبني فيخرج على غلامي بقوله آخره لا قوله ما اختلف آخره به لانه لم يختلف آخر المعرب بل آخر المبني وحاصل كلام الفاضل مولانا عبد الغفور ان اختلف آخر المضاف الي ياء المتكلم في نحو غلامي موجود قبل عامل الجر كما في جاءني غلام بالرفع ورايت غلامي بالياء بل موجود قبل مطلق

العامل

٥٣

العامل كما اذا قيل غلامي بعد ما قال غلام بسكون الميم مثلا فيصدق على هذه الحركة اذا ركب مع العامل تعريف الاعراب بلا انه معرب مع انه ليس باعراب فجوابه ليس الا بقيد الحيثية واما الا لسماجة الجواب فيظهر بادني تامل وبهذا القدر عن حد آه اشار به الي ان قوله ليدل آه ليس له دخل في الماهية فيتوهم انه اذا عن حد جمعا ومنعا بدون قوله ليدل آه فلا احتياج الي ايراده فقوله لكن المصنف آه لدفع هذا التوهم على فائدة الاختلاف وضع الاعراب ونعل فائدة وضع الاعراب واليه مشى ما قال المصنف في شرحه ان قوله تنبيه على علته وضع الاعراب ليدل آه ليس من تمام الحد فلا يرد ان المصنف تنبه على علة وضع الاعراب في الاسماء فهذا القول منه ايراد بمنزلة التصريح على ان قوله ليدل آه ليس من تمام الحد فلا يرد ان المصنف لم يقل في شرحه ان هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد اي لم يقل المصنف انه خارج عن الحد ولم يقل المصنف ان اللام في قوله ليدل متعلق بامر خارج عنه فقوله واللام عطف على في انه فانه اسم ان وخارج خبرها فقوله متعلق عطف على يعني وضع الاعراب المفهوم آه لانه لما قال الاعراب ما اختلف آخره به فيفهم منه ان الاعراب موضوع للاختلاف فانه يقيد من الفهم غاية البعد لوجود غير عامله منطوق الكلام وهو اختلاف بكونه متعلقا بشئ يفهم له من فحوى الكلام بعيد غاية البعد وقيل قوله ليدل آه خارج عن الحد بعيد وجعل اللام متعلق بامر خارج عنه ايضا بعيد فاذا اجتمع البعيدان يصير بعيد غاية البعد ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف وهو الاعراب اي الرفع والنصب والجر والواو والالف والياء قيل ان نسبته بالدلالة الى الاختلاف غير جائز لان الاختلاف لا يدل على المعاني لانه لو دل عليها فيلزم ان يكون الاختلاف اعرابا كما قال بعض المتاخرين وليس المصنف على الحقيقة بل على سبيل المسامحة والمجاز لان مدلول الاختلاف ليس هو المعاني حقيقة بل مدلوله الحقيقة هو الاختلاف المعاني فيكون ذلك الاسناد لمناسبة بين الاختلاف وما به الاختلاف لان الاختلاف انما يكون بسببه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ثم ان تعريف بعض المتاخرين يدل على كون الاختلاف اعرابا والمصنف عدل عن تعريفه لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج بخلاف ما به الاختلاف والاولى في العلامة ان يكون موجودة فيه ولان الاختلاف لا يصدق على جميع افراد المعرب فان المعرب الذي ركب مع عامله ابتداء ليس فيه الاختلاف ولكن يكون فيه ما به الاختلاف وانما قدم الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر هو العكس لان الاختلاف جزء من ما به الاختلاف ومعرفة الكل موقوف على معرفة الجزء فلا يرد ما قال بعض المحشين من انه قال ليدل ما به الاختلاف او الاختلاف لكان اولى لان ما به الاختلاف مقدم على الاختلاف على المعاني جمع المعنى وهو عبارة عن ما قام بشئ فان الفاعلية معنى قائم على زيد في جاءني زيد والمفعولية

بشيء قائم على زيد في ضربت زيدا او ككن المضاف اليه اما قال مولانا عبد الغفور قال مولانا عصم
انه جعل المعنى على مقابلة العين القائمة بالذات بعيد بل المعنى ههنا عبارة عن ما يقصد بشيء
فان الفاعلية معنى يقصد بشيء لان الاعراب الرفع مثلا يدل على الفاعلية اي فاعلية قائمة
على زيد ودلالته على الفاعلية المقصود منه غير ملائم على ان في قولنا مقصود منه بماله خفاء بخلاف
دلالته عليها المعتورة على صيغة اسم الفاعل لان معناه ها المعاقبة يعني اذ هي
دراينده معرب دال المعاني تاخذ المعرب متعاقبة متناوبة فعلى صيغة اسم الفاعل يدل
على اخذ تلك المعاني المعرب فتظاهر بها على سبيل المناوبة وهي باعتبار هذا الوصف اي
تظاهر بها عليه كذلك مما وضع الاختلاف او ما به الاختلاف له واما على صيغة اسم المفعول
فيدل على اخذ المعرب تلك المعاني على سبيل المناوبة بين المعربات وهذا لا يدل على ظاهر
هي بان تلك المعاني عليه بالمناوبة حتى يوضع الاختلاف او ما به الاختلاف له وايضا المناوبة
في المعربات في اخذها غيره ظاهر بخلاف المناوبة في اخذ المعاني لها فوصف المعاني با
الاعتوار اشارة الى ان كونها مقتضية الاعراب بسبب اعتوارها على المعرب

رب يسر لبسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير الحمد لله فياض المعارف
والحكم والشكر للمنعم وهاب العوارف والشيم الذي توحد بوجوب البقاء والقدم وتفرد بامتناع الفناء
والعدم والصلوة والسلام على سيد العرب والعجم والخاتم المبعوث بعد الكل الى خير الامم وعلى آله البررة
ذو المجد والكرم واصحابه الخيرة الموسومين بعوالي الهمم اما بعد فلما التمس بعض الاخوان منى عني
من حل تركيب الكافية على وجه الشافية اردت ان اكتب على طبق مرامهم ما عثر به فكر الفاترة وذهني
القاصرة بعون الملك القادر ومنه التوفيق بالمبدء والى ضوء المعاد فنقول الكلمة مبتدء مسند
اليه لا مسند به وهو ايضا لفظ خبره يشتمل على اصل الحكم لا التقوي كما في قولنا زيد ضرب مثلا ويكون
في موضعه لا في موضع غيره كما في قولنا زيد يضرب على مذهب البصريين تامل فان قيل تجب المطابقة
بين المبتداء والخبر اذا كانا اسمين ظاهرين لا الاسم والجملة كما في قولنا سواء كان الامر كذا اولم
يكن بمعنى هذان الامران سيان على راي كما ذكره فاضل الجلبي في حواشي المطول ولا الظاهر والضمير
كما في قولنا وهي اسم وفعل وحرف والمطابقة ههنا ليست بموجودة مع وجود الشرطين المذكورين
تامل قلنا لا نسلم انها ليست بموجودة لان المصدر جنس يطلق على المذكر والمؤنث
والقليل والكثير اولانه غير مشتق والمطابقة لازمة اولرعايته مع مستتبعه وهما وضع
ومفرد اوليذهب نفس السامع الى كل مذهب ممكن في مفرد تامل وضع صفة لفظ التي هي
قيد اول والضمير فيه مفعول ما لم يسم فاعله مقابلا للفاعل على راي المصدر وفرد له على
راي صاحب المفصل لمعنى متعلق بوضع لا حال عن الضمير ولا صفة للفظ لانه لا معنى
لهما تامل مفرد اما صفة معنى مجازا او صفة لفظ حقيقة وتقديم الصفة الاولى
للتنبيه على تقدمه في الذات اوليذهب نفس السامع الى كل مذهب ممكن تامل والواو في
قوله وهي للعطف وهي مبتدء ثانية باعتبار المرجع والكان رعاية الخبر اولى كما قال

الشارح لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى والمرجع جائز اسم وفعل وحرف
خبره بتقديم الرابط عنده صاحب غائية التحقيق وهي بتقديم العطف عند مولوي الجامي
تامل ووجه الاول ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات لا من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء
كما في قولهم البيت سقف وجدران والسكنجبين خل وعسل وماء وايضا جريان الاعراب على
كل واحد منها قرينة على تقديم الربط وايضا تقديم العطف على الربط المشروط بتعدد المبتدء وكلية
تامل ووجه الثاني ان هذا موضع الحصر والحصر انما يتاتي بتاخير الحكم عن الكل وهو الربط تذكير الخبر ظاهر
مما سبق تامل والجار والمجرور في قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها متعلق بانحصرت او منحصرة
مستفادة من سكوت المتكلم بانقسمت او منقسمة لان التقسيم من قبيل التصور فلا يفتقر الى
التعليل تامل واما حرف ترديدي وان تدل في محل الرفع على خبريته ان يتاويل المصدر على حذف من
صفتها لا حذف حالها ولا المصدر بمعنى اسم الفاعل كما فعله صاحب غاية التحقيق ولا دلالتها
لان حذف الحال والدلالة يستدعي ان يكون التقسيم اولا الى الدوال الدلالة وثانيا للكلمة وهو
خلاف المفروض تامل ويمكن ولان زيادة ان نص في الامر المتحقق المتجدد واسم
الفاعل يدل على الثبوت ومن هذا ايضا عدم صحة تقدير الذات ويمكن ان يقال
لا حاجة الى الحذف مطلقا للفرق بين المصدر الصريحي والتاويلي لان معنى المصدر الحدث والنسبة
خارجة عن مفهومه والفعل مع ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فبهذا الاعتبار
يصح حمله على الذات هكذا ذكره سيد سند في شرح الوضع وفيه بحث لان الفعل بعد دخول
المعتبرة ان يصح ان يصير مسند اليه كما في قولنا اعجبني ان ضرب زيد عمروا ففي هذا لا يكون النسبة فيه
تامة بل تقييدية والا فيلزم ان شيء الواحد مسند ومسند اليه تامين وهو لا يصح فالاشكال
على عدم تقدير الحذف تامل وعلى معنى متعلق بتدل وفي نفسها ظرف مستقر وقع صفة معنى

لا ظرف لغو لتدل للحيثيا جاللي المجي دتامل وللحال من معني لان المقصود الاطلاق لا التقييد ولا
ظرف لغو لان المقصود التوصيف لا الظرفية كما يساعده الذوق السليم فان قيل يلزم التقييد
علي التقدير التوصيف ايضا فما الفرق بينه وبين الحال قلنا التقييد الاصطلاحي بين الحال وذي الحال
لا الوصف والموصوف فتامل واضافة النفس الي الضمير معنوية بمعني من وايضا والواو في او لا
للعطف لا بمعني الي او الا تامل ولا معطف علي تدل بحذف المضارع للاحصاء لاختصار الثاني
الحرف جملة اسمية استئنافية فكانه سئل ما الثاني والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة عطف
علي الجملة الاستئنافية والاول مبتدا مسند اليه ولانه لو كان صفة لكنه يفوت فيه شرط المبتدا
المسند به وهو ايضا واما حرف تردد وان ناصبة لا مخففة من المثقلة ويقترن مضارع معلوم
منصوب بان الناصبة وفاعله ضمير راجعة الي الاول الجملة خبر المبتدا بتاويل المصدر
وحذف من صفتها كما مر آنفا ويمكن ان يعبر قوله فالاسمية بالواو والضمير الي الجملة الاسمية
التي وقعت حالا متلبسة بكل الربطين نحو جاءني زيد ابوه قائم وانما احتاجت الي الضمير لان
الجملة من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشيء يحتاج الي الربط وانما احتاجت الي الواو لان
والدوام انتقال
الاسمية بتباعن وقوعها حالا لانها لدلالتها علي الثبوت خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الا
وعلام التقرير فاحتاجت الي زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع او بالواو
وحدها نحو لقيته والجيش قادم وانيته والشمس طالعة لان الحال في المعني ظرف العقبة اذ المعني لقيته في
حال قدوم الجيش وانيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الواقعة
حالا عن الضمير والمعني لقيته مقارنا لقدوم الجيش وانيته مقارنا لطلوع الشمس او بالضمير وحده
علي ضعف وانما ضعف ذلك لان الضمير رابط عام لا يدل علي ارتباط خاص الحالية مع تحقق ما يساعده
وهو قوة ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة علي ارتباط الخاص وهو الارتباط الخاص

الحالية

الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا مستقلة اذ لو وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو
بل يجب فيها الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون الجملة تقع تاكيد الاخري والمضارع المثبت
الواقع حالا متلبسا بالضمير يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا متلبسا بالضمير
وحده نحو جاءني زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة علي حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للفاعل اما دلالته علي حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل
يدل علي التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجازا
علي الاصح فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الي الضمير وحده وما سواهما بالواو
والضمير او باحدهما بلا ضعف وانما جاز فيه الجمع بين الرابطين والاقتصار علي احدهما اما المثبت
والماضي المنفيان فلان فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة منه للفعلية فاذا
التالي
عرفت كلتا الجهتين حسن فيهما معا فاذا اعتبر الاول وحده جيء بالواو وحدها واذا اعتبرت جيء
جيء بالضمير وحده واما الماضي فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الي الحال يوافقه فاعتبار
المخالفة جيء بهما معا وباعتبار المخالفة جيء باحدهما لوان نهايات قوله ولا يتاتي ذلك اه فان قيل
هذا القول غاية التحقيق
ما السر في ان للصدر آخر المسند اليه حيث قال ولا يتاتي ذلك والزمخشري يقدمه حيث قال وذلك
لا يتاتي قيل انما اخره المصدر اخراجا للكلام علي مقتضي الظاهر يكون السامع خالي الذهن غير متردد
في هذا الخبر ولا متشكك ولا منكر فلا يحتاج الي التقوي والتاكيد اي التقوي بحكم هذا الخبر وتاكيدا بتكرار الاسناد
بل يحتاج الي اصل حكم هذا الخبر وانما قدمه الزمخشري اخراجا علي مقتضي الظاهر لتنزيل غير متردد بمنزلة
المتردد السائل عن حكم هذا الخبر لتقديم ما يلوح اي يشير به الي حكم هذا الخبر وهو الحصر وقيد الاسناد
فان من شان هذا القيد ان يشير اشارة الي حكم هذا الخبر حتي ان النفس يقتضي يكاد تتردد في
ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل او حرف لا فيسأل عن حكم هذا الخبر او لا تردد فقدم
ليفيد التقوي والتاكيد بتكرار الاسناد ونظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم

مفرقونا فان الله تعالى جعل نوحا عم كسايل المتردد حيث تكلم معه كلام السايل المتردد دمعلوم

انه لم يسبقه سوال ولا تردد غيرانه قدم اليه ما يلوح شئ بحكم بهذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك فانه

يلوح الى انزال العذاب بالماء اي من جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قومه هل صار دامحكوما

عليهم بالاغراق ام لا فتح تقوية الخبر بهذا وهو اغراقهم مؤكدا غاية تعبر حاله كحال كان تدل مع

القدح تامل باحد متعلق بان يقترن واضافة احد الى الازمنة معنوية بمعنى من وهو ابه الثلثة

صفة الازمنة مجال الموصول وتانيثها باعتبار التذكير مفرد الموصوف وهو الزمان او لا عطف

على يقترن بحذف المضارع للاختصار كما مر من قبل وفيه بحث لان حذف المضارع مسموع منه

لما لا من غيره اللهم الا يقال ان يعتبر هذا على مذهب غير الجمهور الثاني الاسم حاجملة اسمية يكون

في الثاني مبتدا والاسم خبره استنافية والاول الفعل معطوف على الجملة الاسمية عطف الاستينا

على الاستيناف وقد علم بذلك اما عطف على انحصرت او علم وحالا عن ضمير متعلق لانها آه

بقرينته قد او جملة اعتراضية على التكلم على تنبيه من لا يجد الاشارة الى معلومية تعريف كل قسم

من دليل الانحا نحصار كما فهم من كلام شارح التحقيق ﻫ قد حرف تحقيق وعلم فعل ماضي مجهول

وحد كل واحد منها مفعول ما لم يسم فاعله مفعول الاول لا الثاني لانه لا يقع موقع الفاعل كما يخفي

وجهه على ذي لب وذلك متعلق بعلم موقع مفعول الثاني تامل واضافة الحد الى كل بمعنى اللام

واضافة الى واحد ايضا بمعنى اللام ولم يشترط في الاضافة اظهار اللام فلا حاجت الى التاويل

كما فعله الفاضل الهندي ومنها صفة الواحد لا ظرف له تامل الكلام مبتدا مسند اليه وما

موصوفة والاظهر او موصولة خبره ولم يعطف المحد على كلمة لا لاستقلاله في خبرية الموضوع

لانه تابع كما زعم البعض وتضمن كلمتين فعل وفاعله ضمير فيه راجع الى كلمة ما وكلمتين مفعول به

والجملة اما صفة او صلة بالاسناد متعلق بتضمن او ظرف مستقر وقع في موضع المصدر المحذوف

ولا يتاتي فعل منفي بلا معطوف مع فاعله على الكلام آه لا على بتضمن تامل وذلك فاعل اسم

طاهر

ظاهر واقع موضع الضمير لنكتة البعد الاحرف حصر في الظاهر واستثنائية في الحال في الاسمين

متعلق بلا يتاتي في اللفظ ومستثني بحاذفي الاصل او اسم وفعل عطف على اسمين بلا اعادة

الجار الا انها شرط عند الجمهور ما في الضمير الاسم مبتدا ما موصولة او موصوفة وهو الاظهر وحل

فعل والضمير فيه راجع الى ما فاعله الجملة صفة او صلة والمجموع خبر المبتدا وعلى معنى متعلق

بدل او في نفسه ظرف مستقر وقع صفة معنى لا حالا عنه ولا متعلق بدل وما متعلق بمعنى

كما مر وجهه سابقا تذكر اضافة النفس الى الضمير معنوية بمعنى اللام تامل باحد متعلق

بغير لا بمقترن واضافة الاحد الى الازمنة معنوية بمعنى من كما مر الثلثة صفة الازمنة

وتانيثها لما مر من تذكير المفرد نحو قوله ومن خواصه عطف على اسم دل ومن اما بمعنى البعض

مبتدا مضاف خواصه مضاف اليه ومضاف ومضاف اليه ودخول اللام خبر او بالعكس

ووجه الاول كما في قوله تعالى ومن الناس من يقول آه بان كلمة من بمعنى البعض مبتدا

هكذا ذكره صاحب الكشاف ووجه الثاني ان صحة تاويل الشي بالشي لا يصح دخوله فيه

كتاويل الحال بالظرف تامل او من خواصه جار ومجرور متعلق بثبت المقدر ودخول

اللام فاعله واضافة الخواص الى الضمير لفظية تامل واضافة الدخول الى اللام بمعنى

اللام والجر بالجر عطف على اللام وبالرفع عطف على الدخول ان اعتبر انه مصدر مبني للمفعول اي

كون الاسم مجرورا والاسناد اليه بالرفع على الدخول لا على اللام لان الاسناد من الامور المعنوية

والدخول من الامور اللفظية والاضافة عطف على اسناد اليه للقرب والمناسبة تامل وهو

معرب ومبني الواو للعطف على الاسم ما دل آه ومبتدا مسند اليه ومعرب خبره ومبني

عطف عليه في هذه الجملة تقديم الربط على العطف لا العطف على الربط تامل الفاء في فالمعرب

للتفسير والمعرب مبتدا مسند اليه وان كان صفة في الاصل لكنه خرج عن معنى الوصفية تامل

المركب خبره فان قيل اذا كان المبتدا والخبر معرفتين يجوز فيهما الخيار بجعل ايهما مبتدا

والاخر خبرا فلم تعين المعرب للمبتدا والمركب للخبر قلنا الخيار المذكور في الاسمين الذي

اذا لم يكن احدهما معا معرفا فالاخر معرفا وههنا كذلك كما ترى والله اعلم بالصواب

الذي موصول لتكلم يشتبه مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير راجع الي الموصول مبني الاصل مفعول به

ومضاف ومضاف اليه والجملة صلة الموصول والمجموع صفة لتوضيح المركب لا التخصيص تامل والا

ضافة في مبني الاصل معنوية بيانية بمعني من وان كان لفظ مبني صفة في الاصل لكنه لم يعتبر

فيه معني الوصفية كما في تيم تامل الواو في وحكمه للعطف علي المعرب المركب آه وحكمه مبتدأ مضاف

والضمير مضاف اليه باضافة معنوية بمعني اللام ان يختلف آخره ان ناصبة لا مخففة من

المثقلة لاستدعاء الشرط ويختلف مضارع معلوم منصوب وآخره فاعله والجملة في محل

الرفع لخبرية المبتدأ واضافة الآخر الي الضمير معنوية بمعني من ولا حاجة في هذا المحل

التاويل الي تقدير من صفته لا به فيما اذا لم يكن المبتدأ مصدرا وههنا كذلك لاختلاف

العوامل جار ومجرور متعلق بيختلف ومضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام

لفظا تميز عن نسبة يختلف آخره وفاعل معني لان تقديره لفظا آخره وهذا التوجيه

اولي او مفعول مطلق باعتبار الموصوف او المضاف وهو المرجوع لاحتياجه الي التقدير

ومخالف لمذهب النحرير وهو سيبويه او تقديرا عطف علي لفظا او حاله كما له من غير فرق

تامل الاعراب مبتدأ مسند اليه وما موصولة وهو المرجوع او موصوفة ولا هو اولي لخلف

فعل ماض آخره فاعله صفة ما او صلة والمجموع خبر المبتدأ واضافة الآخر الي الضمير معنوية

بمعني من به متعلق باختلف وكذا ليدل وهو مفهوم من شرح المحقق المدقق المسمي

بالاغالي والايضاح شرح عماد الدين لقب عبد الرحمن الجامي لا لكاذ عم شارح الهندي

والنجدي الي والجلبي رحمه انه متعلق بوضع المفهوم من فحوى الكلام لان جعل الدلالة

علي المعاني المعتورة بكيفية وضع الاعراب لها ولا حاجة الي بيان تعاقب تلك المعاني

وتناوله وانما الحاجة اليه لبيان اختلاف الآخر فان المقام من مزلة الاقدام والافهام

علي معني متعلق بيدل والمعني موصوفا المعتورة صفة بحال الموصوف باعتبار التاويل

عليه

عليه متعلق بالمعتورة علي تضمين معني الورود والاستيلاء الواو في وانواعه للعطف علي الا

عراب وانواعه مبتدأ مضاف ومضاف اليه باضافة معنوية بمعني من رفع ونصب وجر خبر المبتدأ

بتقديم العطف لا بتقديم الربط الان يراد باضافة الانواع الي الضمير اضافة جنسية مبطلة للجمعية

فح يصح تقديم الربط علي العطف فالرفع الفاء للتفسير الرفع مبتدأ مسند اليه علم الفاعلية خبر

لها مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام والنصب علم المفعولية عطف علي السابق والجر

علم الاضافة عطف علي النصب علم المفعولية وحال اضافتها حال علم المفعولية العامل مبتدأ

مسند اليه ما موصوفة وهو الاظهر او موصولة به متعلق بيتقوم المتاخرة وهو فعل وفاعله

المعني والجملة صفة لما او صلة ما والمجموع خبر المبتدأ والمعني موصوفا المقتضي صفة بحال الموصوف

للاعراب متعلق بالمقتضي فالمفرد الفاء للتفسير هو ما تقع في حيز الاجمال وما بعده مبتدأ موصوف

المنصرف صفة بحال الموصوف والجمع عطف علي المفرد المكسر صفة المنصرف صفة بعد صفة للجمع فا

لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان وهو موافق لمذاق المصنف لئلا يفصل بين الصفة

والموصوف بالاجنبي اي المذهب تامل بالضمة متعلق بيعرب مستفاد من المقام في محل الرفع بخبرية المبتدأ

رفعا اما مفعول فيه ليعرب او حال عن ضمير او مفعول مطلق باعتبار الموصوف او المضاف لا مفعول له

اعني المقدرة لانه ينحصر في مقام التفخيم وههنا ليس كذلك او التقدير يعرب بالضمة في حالة

الرفع او حال كون كل واحد منهما مرفوعا او اعرابا رفعيا او اعراب رفع ويحتمل ان يكون الباء

في بالضمة متعلق بيكون المقدر رفعا تميز عن النسبة الي كل واحد من المفرد والجمع فالتقدير يكون

رفع كل واحد منهما بالضمة هكذا ذكره الشارحون والفتحة نصبا من قبيل العطف علي معمولي

عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم كما في الدار زيد والحجرة عمرو وهو جائز عند الجمهور

خلاف السيبويه فانه لا يجوز مطلقا خلاف الفراء فانه يجوز مطلقا ووجهه مذكور في

موضعه تامل وحال نصبا حال رفعا والكسرة جرا هذا ايضا من قبيل السابق جمع المؤنث

مبتدأ مسند اليه ومضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بتقدير اللام السالم صفة بحال الموصوف
هذا عند الجمهور واما عند المبرد فالجمع المؤنث بالضمة متعلق بيعرب المقدر في محل الرفع
بخبرية المبتدأ او متعلق بيكون كما قال البعض والاول اولى لسوق وانما قيل رفعا اكتفاء
بما سبق وطلبا للاختصار او ما مجيئنا للقارئ والكسرة عطف على الضمة وانما لم يذكر الفتحة
تنبيها على ان النصب تابع للجر وجه صدر ذكر الوجه السابق تامل غير المنصرف مبتدأ مضاف
ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام بقرينة المقام بالضمة متعلق بيعرب الذي يكون
بما سبق ووجه ترك رفعا معلوم تامل والفتحة عطف على الضمة ووجه ترك نصب ايضا معلوم
وانما لم يذكر الكسرة للاشعار بتبعية الجر للنصب اخوك مبتدأ مضاف ومضاف اليه اضافة
معنوية بمعنى اللام وابوك عطف عليه عطف المركب الاضافي على الاضافي وحموك ايضا
عطف عليه وذو مال ايضا عطف عليه وانما غير الاسلوب لئلا على السابق للتوهم اضافة
الى الجنس وهو الاسم الظاهر لا الضمير على مذهب الجمهور بما مضى ذكر في قول الشاعر
اهنا الامور المعروف ما لم يتبذل فيه الوجوه انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه
فشاذ او لرعاية التسجيع والكلام في عدم اعادة المحذوف مع انه ايضا مؤكد للمطلوب
تامل مضافة اما حال عن المجموع بتقديم العطف على الربط بقرينة ثانية مضافة
على مذهب ابن مالك او عن ضمير متعلق الخبر وقدم ليذهب نفس السامع الى كل مذهب
ممكن تامل الى غير هما متعلق بمضافة وغير مضافة الى ياء اضافة معنوية بمعنى اللام
وهو مضاف الى المتكلم ايضا بمعنى اللام بالواو في محل الرفع بالخبرية متعلق بيعرب عند
البصرية ومعربة عند الكوفة او تكون وكائنة والالف عطف عليه والياء ايضا عطف عليه
ووجه ترك رفعا ونصبا وجرا معلوم مما سبق من غير مرة المثنى مبتدأ وكلا عطف عليه
مضافا اما حال عن كلا على مذهب ابن مالك او حال عن ضمير متعلق الجار والمجرور كما

لكائن

لكائن في محل الرفع الخبر المرجع اليه ووجه تقديم ما مر تامل الى المضمر متعلق بمضاف واثنان عطف
على المثنى واثنتان عطف عليه ايضا بالالف في محل الرفع على الخبرية متعلق بيعرب او تكون او
معربة او كائنة تامل والياء عطف عليه ووجه ترك رفعا ونصبا وجرا مر من غير مرة
جمع مبتدأ مضاف الى المذكر اضافة معنوية بمعنى اللام السالم صفة الجمع المذكر والواو
عطف على الجمع وعشرون ايضا عطف عليه واخواتها عطف على عشرون لا على الجمع المذكر
لان الضمير في اخواتها قرينة على الاول تامل بالواو في محل الرفع على الخبرية متعلق بيعرب او يكون
او معربة او كائنة على خلاف ذلك والياء عطف عليه ووجه ترك رفعا ونصبا وجرا ما مر التقدير
مبتدأ بحذف الموصوف والياء وان كان غير قياسي او بجعل اللام بدلا من المضاف اليه فالمحل
الاعراب التقديري او تقدير الاعراب فيما تعذر في حرف جره ما اما موصوفة او موصولة
وتعذر فعل وفاعل ضمير راجع الى الاعراب وهذه الجملة صلة او صفة بحذف العائد كما
في الذي ضربت عمرا او يحتمل ان يكون ما مصدرية بتقدير الوقت وهو شائع فيما قبل
المصادر والمجموع في محل الرفع على الخبرية والاستغناء عن حذف العائد يؤيد المصدرية
فان قيل على تقدير المصدرية ايضا يجيء الحذف فاستوى التقديران في الحذف فلا يؤيد
المصدرية قلنا لما كان التقدير الزمان مشاركا للمصدر مع المصادر قياسا شائعا فكانه
من منطوق الكلام ومنصوصية تامل كعصا الكاف بمعنى المثل اما بدل عن ما تعذر
على تقدير الموصولة او الموصوفة لا المصدرية تامل او خبر مبتدأ محذوف وهو ظاهر في
كاف التمثيلية او مفعول مطلق باعتبار الموصوف او المضاف والتقدير تعذر تعذرا مثله
عصا وغلامي عطف على عصا مطلقا اما مصدر بمعنى الاطلاق او مفعول مطلق لاطلاق المقدر
او اسم مفعول منه حال عن غلامي وهو مفعول معنى والعامل فيه المعنى الفعلي المستفاد
من الكاف او اشتغل عطف على تعذر كقاض حالكونه مرفوعا في الوجوه المذكورة رفعا

او تقدر تعذر مثل عصا

اماحال عن قاض او مفعول مطلق باعتبار الموصوف او المضاف او مفعول فيه فالتقدير او استقل

كقاض حال كونه موفوعا او استثقلا دفعيا او استثقال دفع او في حالة الرفع وجرا حالة الكمال

رفعا في الوجوه المذكورة نحو مسلمي عطف علي كقاض الاعلي كعصا لان مسلمي من قبيل الاستثقال

لا التعذر فان قيل المصار بصدد الاختصار فلم اورد كلمة نحو ولم يعطف علي قاض مدخول الكاف

قلنا تنبيها علي التغاير فان تقدير الاعراب قد يكون بالحروف وقد يكون بالحركة فلو لم

يورد كلمة نحو يتوهم اتحادهما في التقدير وليس كذلك تامل رفعا اماحال عن المسلمي او مفعول

مطلق معا عتبار الموصوف او المضاف او مفعول فيه فالتقدير استثقل نحو مسلمي حال كونه مرفوعا

او استثقال دفعيا او استثقال رفع او في حالة الرفع واللفظي مبتدأ بحذف الموصوف اي والا

اللفظي

عراب فيما عداه في محل الرفع علي الخبرية في حرف جر وما موصولة او موصوفة اي الاسم الذي

بمعني جاوز فعل والمستكن فيه فاعله الراجع الي ما والضمير البارز مفعول به الراجع الي ما فيما

تعذر او استثقل فلا حاجة الي تاويل بما ذكر هكذا ذكره الحافظ التاجكندي ره والجملة

صلة الموصول او صفة الموصوف والمجموع في موضع المجرور والجار والمجرور متعلق بثابتة غير

المنصرف مبتدأ مضاف ومضاف اليه باضافة معنوية بمعني اللام وهو معرفة ههنا

لوقوعه ضد شئ واحد وهو المنصرف كلاغي فوله هو الحركة غير السكون فلا يرد ما اورد من ان غير

لتوغله في الابهام لا يصلح للابتداء وما موصولة او موصوفة فيه مستقر متعلق بثبت علتان

فاعله او مبتدأ وفيه في موضع خبره مقدم لتوسع في الظروف والجملة صلة ما او صفة ما

والمجموع خبر المبتدأ من تسع ظرف مستقر وقعت صفة علتان او واحدة عطف علي

علتان منها متعلق بثابتة صفة الواحدة تقوم فعل فاعله ضمير راجع الي واحدة

مقامها مفعول فيه مضاف اليه باضافة معنوية بمعني اللام وهي الواو للعطف علي

غير المنصرف اي اخره وهي مبتدأ عدل مع ما عطف عليه خبره بتقديم العطف للربط

تامل

من قبيل التنكير بين خلاء عسل في ماء وصف عطف عليه معرفة عطف عليه وعجمة عطف عليه علم

ثم جمع عطف عليه وثم لا يكون بمعناه بل بمعني الواو وجيئ المجرد المحافظة علي الوزن و

قيل بمعناه تامل وتدبر ثم تركيب عطف عليه والنون عطف عليه زائدة اماحال عن

النون لانه فاعل يمنع المستفاد من المقام وايضا يعلم من الابيات الاول من ابي سعيد

الانباري وتانيث زائدة باعتبار التاويل بالكلمة او صفة عن النون بجعل اللام

للعهد الذهني او بجعلها زائدة والقرينة عليه تنكير الباقي وجيئ بصورة المعرفة لتنبيه المحافظة

علي الوزن تامل من قبلها ظرف مستقر متعلق بثبت التي والتي فاعل والتي مبتدأ

وظرف خبره متقدم عليه ومن هذا يفهم زيادة النون لا الالف مع انها ايضا زائدة

فالاولي ان يجعل فاعله زائدة لاعتمادها علي ذي الحال ومن قبلها متعلق بها و يعتبر

الاشتراك في الزيادة هكذا ذكره عصام الدين الجامي ووزن الفعل عطف عليه مضاف ومضاف

اليه باضافة معنوية بمعني اللام وهذا القول تقريب جملة حالية عن ضمير المستفاد

من سكوت المتكلم بعد ذكر وزن الفعل او استينافية لتنبيه من يتردد في الصواب والخطاء

او الحقيقة او المجاز او لتنبيه من لا يعلم بخصوص ذكر المصار صورة النظم ههنا مثل خبر المبتدأ

المحذوف اي مثلها ومضاف عمر مضاف اليه بمعني اللام واحمد عطف عليه وطلحة ايضا

عطف عليه وزينب ايضا عطف عليه وابراهيم ايضا عطف عليه ومعديكرب ايضا عطف عليه هو

في الاصل اسم صحابي النبي صلي الله عليه وسلم وعمران ايضا عطف عليه واحمد ايضا عطف عليه

وحكمه مبتدأ مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام ان مخففة من مثقلة لا

ناصبة لاختصاصها بالفعل ولا فعل ههنا واسمه ضمير الشان مقدر فيه علي سبيل الوجوب

ليبقي الاصل علي الفرع منزوية لا كسرة ولا تنوين من قبيل لا حول ولا قوة الا بالله في الوجوه

بيت
موانع الصرف تسعة
كلما اجتمعت ثنتان
منها فما للصرف
تصويب

المذكورة الخمسة خبران مخففة والمجموع خبر المبتدا وهذه الجملة معطوفة على غير المخوف
ماله ويجوز فعل مضارع معلوم صرفه فاعل مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام
وهذه الجملة معطوفة على غير المنصرف ساله ايضا للفردة اللام للتعليل متعلق بيجوز ويتناسبها
او لتناسب عطف عليه الفردة وانما اورد اللام مع انه خلاف طبيعته طبيعة تامل للتنبيه على
الاستقلال في العلية مثل خبر مبتدا محذوف مضاف سلاسلا مضاف اليه بمعنى من تامل وانما
نصب على سبيل الحكاية واغلالا عطف على سلاسلا وجه نصبه مثلى في سلاسلا وما تقوم
كلمة ما موصولة وهو اولى او موصوفة مبتدا وتقوم فعل فاعل ضمير راجع الى ما والجملة صلة
او صفة ما مقامهما مفعول فيه تقوم مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام الجمع خبر
اضافة معنوية
هذا المبتدا والتانيث عطف على الجمع مضاف ومضاف اليه بمعنى اللام وهذه الجملة استئنافية فكانه
سئل ما العلة الواحدة تقوم مقام العلتين وقيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم
على قوله وحكمه واجيب بانه في تاخيره اشارة الى تمام التعريف بدونه وفيه بحث تامل فالعدل
الفاء للتفسير وما بعده مصدر مبني للمفعول مبتدا خروجه ايضا مصدر مبني للمفعول بعد جعله
بمعنى الاخراج خبره ومضاف الى الضمير اضافة بمعنى اللام عن صيغته متعلق بخروجه واضافة
الصيغة الى الضمير معنوية بمعنى من الاصلية صفة للصفة بحال الموصوف تحقيقا مفعول مطلق
للخروج باعتبار الموصوف وفي الاصل صفة بحال المتعلق الكاف في كثلث بمعنى المثل خبر مبتدا
محذوف ومضاف الى ما بعده اضافة معنوية بمعنى اللام ومثلث عطف عليه ثلث واخر عطف
على مثلث وجمع عطف على اخر او تقديرا عطف على تحقيقا وحاله كحاله كعمر مثل كثلث في الا
عراب ومثل باب قطام عطف على كعمر وانما اورد المثل مع انه لما لا مذاقة في هذا الكتاب
للتنبيه على الفرق بين عمر وباب قطام في الاتفاق والاختلاف واضافته الى باب قطام معنوية

بمعنى

بمعنى من في بني تميم متعلق بمثل واضافته الى تميم بمعنى من الوصف مبتدا وانما ترك الواو في
التفصيل مع ذكره في الاهتمام تنبيها على الاستقلالية في سببيته منع الصرف بشرطه مبتدا ثاني
مضاف الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام ان يكون ان ناصبة لا مخففة من المثقلة لفوات
شرطها ويكون فعل مضارع منصوب بان والضمير فيه اسمية في الاصل في محل النصب على خبريته يكون
وهو خبر مبتدا ثاني والمجموع خبر المبتدا الاول فلا الفاء للتفريع ولا النافية تضره فعل مضارع
او مفعول العلية فكذلك الفاء للتفريع ايضا والجار والمجرور متعلق بجرى وهو فعل ماضي
مجهول اربع مفعول ما لم يسم فاعله مررت كلمة في جارة والفعل والفاعل الذي بعد ٢ متعلق
الجار بتاويل هذا التركيب مجرورها متعلق بكائن صفة اربع نسوة مجرور والمجموع وقع موقع
صفة اربع نسوة تذكيره باعتبار حال العدد وامتنع فعل ماضي اسود فاعل والجملة عطف
على صرف آه وادهم عطف على اسود للحية ظرف مستقر وقع حالا من الفاعل اي اسميين
للحية وادهم عطف على ادهم للقيد ظرف مستقر وقع حالا عن ادهم اي اسما للقيد
وضعف منع عطف على امتنع فعل وفاعل افعى مضاف اليه لمنع اضافة معنوية بمعنى اللام
للحية ظرف مستقر وقع حالا عن افعى اسما للحية اجدل عطف على افعى للصقر ظرف مستقر
وقع حالا عن اجدل اي اسما للصقر واخيل عطف على اجدل للطائر ظرف مستقر وقع
حالا عن اخيل اي اسما للطائر التانيث مبتدا موصوف بالتاء ظرف مستقر وقع حالا
صفة التانيث اي التانيث اللفظي الحاصل بالتاء شرطه مبتدا ثان مضاف الى الضمير اضافة
معنوية بمعنى اللام العلمية خبره والمجموع خبر المبتدا الاول والمعنوي عطف على بالتاء
كذلك الكاف بمعنى المثل خبر المبتدا وهو التانيث وذلك مضاف اليه للكاف بمعنى المثل
اضافة معنوية بمعنى اللام وشرطه اما الواو ومبتدا مسند اليه حقيقي لتسعة

للاستيناف وهو الراجح لبيان الشرط وجوب التانيث المعنوي او للعطف على ما قبله وهو
المرجوح وما بعد الواو مبتدء مسند اليه مضاف تحظم مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى
اللام ومضاف تانيث مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام ومضاف الى الضمير اضافة
معنوية الخ بمعنى اللام فان قيل تتابع الاضافات لم يجئ في الكلام الفصيح ولهذا
فيح فما بينا سبب هذه العبارة لسبقه قلنا لا نسلم عدم الفصاحة مطلقا والا لم يوجد
في كلام باري مع انه موجود فيه كقوله تعالى كداب قوم نوح والله اعلم الزيادة خبر
المبتدء والمطابقة غير لازمة تامل على الثلثة متعلق بزيادة او مكان معرفا باللام
لكفايته او في الجهة الفعل في تعلق الظرف على انه يجوز تعلقه بالضمير والاسم الجامد كما ذكر في
المطول ومثال المعرف باللام كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء الآية او تحرك الاوسط
عطف على الزيادة ومضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام وكلمة او للتنبيه على
كفاية احد الامور الثلثة في وجوب تانيث التانيث المعنوي والعجمة عطف على
تحرك الاوسط فهند الفاء للتفريع على شرط الوجوب للجواز المستفاد من التشبيه
وهو ظاهر وما بعد الفاء مبتدء مسند اليه يجوز فعل مضارع صرفه فاعل ومضاف الى
الضمير تذكيره بتاويل اللفظ او المذكور والجملة في محل خبر المبتدء الملحوظ ههنا لان
وزينب مبتدء مسند اليه وسقر عطف عليه وماه الخ عطف عليه وجور الخ عطف عليه وسط
ممتنع خبر للمبتدء وتذكيره باعتبار ضمير الفاعل وهو الصرف الممتنع صرف المذكورات لا
نفسها تدبر فان الفاء للتعقيب وان حرف شرط سمي فعل ماضي مجهول به متعلق
بسمي في موقع بمفعول الثاني مذكر مفعول ما لم يسم فاعله ومفعول الاول فشرطه الفاء لم
للجزاء لان ما بعدها جملة اسمية وهي فيها لازمة لقوتها في الاستقلال وعدم تاثير

حرف الشرط

حرف الشرط فيها وشرط مبتدء مسندها مسند اليه ومضاف الى الضمير اضافة معنوية
عدم بمعنى اللام الزيادة خبر المبتدء ووجه المطابقة مامر تامل على الثلثة متعلق
٦٢ بالزيادة بزيادة ووجه تعلقها المصدر بالموصوف مامر تامل فقدمه تفريع ومبتدء مسند
اليه منفي خبر المبتدء ووجه تذكيره باعتبار العلمية للمذكور او باعتبار تاويله با
اللفظ وعقرب مبتدء مسند اليه ممتنع خبر المبتدء ووجه تذكيره مامر انفا وهذه
الجملة عطف على قوله قدم آه المعرفة مبتدء مسند اليه وترك العطف لظهور انه
مقام الفصل وكذا في السابقة واللاحقة كما في قول الشاعر كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل شرطها مبتدء مسند اليه مضاف الى الضمير اضافة معنوية بمعنى
اللام ان تكون كلمة ان ناصبة لا مخففة عن المثقلة لعدم وجود شرطها وهو دخول
السين او سوف على مدخولها المضارع كما في قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى و
تكون فعل مضارع معلوم من الافعال الناقصة والضمير المستتر فيها راجع الى المعرفة
اسمها علمية خبرها والمجموع بتاويل المصدر خبر المبتدء الثاني ولا حاجة الى التقدير وهو
او التاويل باسم الفاعل لانهما في المصدر التاويلي والصريحي الذي بين اذا كان مبتدائيهما
اسما او اثنيا كما في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وههنا ليس كذلك لان المبتدء شرطها
وهو المصدر الخ وهذه الجملة في محل خبر المبتدء الاول العجمة مبتدء مسند اليه شرطها مبتدء
ثان مسند اليه الخ مضاف الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام ان تكون كلمة ان ناصبة لا
مخففة [illegible] كما مر وجهه انفا وتكون فعل من الافعال الناقصة فالضمير المستتر
الراجعة الى العجمة اسمها علمية خبرها والمجموع بتاويل المصدر خبر المبتدء الثاني ووجه
عدم الحاجة ههنا الخ كما مر من قريب وهذه الجملة خبر المبتدء الاول في العجمة متعلق
بعلمية اما باعتبار النسبة او باعتبار ادنى الجهة الفعل فيه وتحرك الاوسط مضاف ومضاف
اليه اضافة معنوية بمعنى اللام عطف على ان تكون علمية والواو بمعنى او لما يظهر عند التامل

او زيادة عطف على تحرك الاوسط على الثلثة متعلق بالزيادة ووجه صحة ما مر غير مرة
فمنوح الفاء للترفع على الشرط الثاني بالنظر الى منتفاية الا على الشرط الاول وهو ظاهر
ومبتدا مسند اليه منصرف خبر المبتدا الاول فان قيل المناسبة للعام تقديم المثالين
الاحقين على هذه السابق فلم اخرهما فيجاب عنه بوجهين الاول ان يكون اهتماما
بانحراف نوح والثاني ان يكون النظر الى اصل مرتبته وهو الانحراف تامل وشتر مبتدا
مسند اليه وابراهيم عطف عليه ممتنع خبر عن كل واحد كما يساعده لفظ المجموع
بتقديم العطف لانه لو كان خبرا عن المجموع لوجب ان يقول المصنف ممتنعان وفيه بحث تامل
حتى تجد جواز تقديم الربط والعطف جميعا وهذه الجملة معطوفة على السابقة عطف الضد
على الضد تامل الجمع مبتدا مسند اليه شرط مسند اليه ثاني ومضاف الى الضمير اضافة معنوية
بمعنى اللام صفة خبر مبتدا مسند اليه ثاني والمجموع خبر المبتدا الاول ومضاف منتهي
مصدر ميمي مضاف اليه للصيغة اضافة معنوية بمعنى من ومضاف المجموع مضاف المنتهي
اضافة المصدر الى الفاعل بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلاهما كما تقول
كنت بغير الماء والجار والمجرور في موقع الجر من شرط او صفة صيغة وترك العاطف ليذهب
نفس السامع الى كل مذهب ممكن تامل واضافة الغير الى هاء معنوية بمعنى اللام كمساجد
الكاف بمعنى المثل خبر المبتدا محذوف ومضاف الى ما بعده اضافة معنوية بمعنى اللام
ومصابيح عطف على مساجد واما فوازنة فمنصرف فاصلة مهما يكن من شيء ففي زنته منصرف
مبتدا معناه ما لا يعقل لزمان مع تضمنه معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او
الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف قامت مقام يعني يوجد فاعله ضمير راجع الى مهما ليتعلق
ليكون الجملة مرتبطة بالمبتدا ومن شيء بيان الضمير المبهم وفائدة الذي زيادة البيان او التعميم
لان من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدا بلا عائد وفيه بحث تامل وقيل احد ان
يكون من شيء فحذف الشرط فزيدت ما مسند اليه واخرت النون في الميم ففتحت حرف الشرط

ليكون

٦٣

ليكون تغييرها تنبيها على تغيير مقتضاها الاصلي تامل فكانت اما فان قيل ان ادّيان كلمة اما
للتفصيل فلا يصح لعدم سبق الاجمال وكذا لا يصح للاستيناف لسبق كلام اخر اللهم الا ان
يقال يصح للاستيناف لعدم سبق الاجمال وفوازنة مبتدا مسند اليه والفاء في فمنصرف خبرية
او زائدة في الوسط لدفع اجتماع التي الشرط والجزاء وما بعده الفاء خبر فوازنة وانما يقل
فمنصرفة للاستيناف وما بعدها مبتدا مسند اليه بما على اما حال الى المشتق والمطابقة
شرط فيه لانه اما صار اسما فيجوز اعتبار الاسمية لا الوصفية او يكون المراد نحو فوازنة فيوجد
المطابقة او يكون المراد هو اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال وعلى هذا يكون غير منصرف للعلمية
ولجمعية التانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول للمناسبة والمشاكلة للمسمى مع انه يجوز ان لا يكون
منونا هذا اما النسخ للفكري الفاتري لعون الملك القادر وهو لعلم بالمرجات والمسائل وهذ
الجملة للتفريع معنى ومعطوف لفظا وحضاجر الواو للاستيناف وما بعدها مبتدا مسند اليه علما
اما حال عن حضاجر على مذهب ابن مالك رحمه الله باعتبار التاويل باللفظ او باعتبار حال الجنسية او
عن ضمير خبر المبتدا قدم ليذهب نفس السامع الى كل مذهب ممكن او لانه جاز ان تيقدم معمول
ما اضيف اليه غير لانه كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز في لا ان تقدم معموله المدخول ولا يكون منقوطا
ما بمعنى المقدرة لان المقصود به لا ينبغي عن مدح او ذم ولا يستقيم شيء ههنا من تلك المعاني تامل في بعض
النسخ بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف هذه الجملة اعتراضية لا حالية لان الحالية لوهم كون حضاجر
منصرف وقت التنكير وهو الظاهر للتضييع متعلق بعلما لوجود شائبة الفعل فيه غير منصرف خبر مبتدا
ومضاف ومضاف اليه وتذكيره باعتبار ان اسم التفضيل اذا احد ضعف فالواحد والتثنية والجمع فيه سواء
لانه مخفف من افعل ومن الواحد والتثنية والجمع فيه سواء وكذا في مخففه كما في قول النبي عليه السلام اظنوا المؤمنين
خيرا وكذا في قول الشاعر نحن بخير عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا على اي من جعل منكم تفسير
لمنكم المقدر لئلا يلزم الفصل بين العامل الضعيف والمعمول باجنبي لانه اللام حاجار مع انه من حروف
المشبهة بالفعل والضمير الغائب الراجع الى حضاجر باعتبار اللفظ او باعتبار حال الجنسية اسم مفعول

قوله علم جنس وهو ما
الكلية الصادقة على الافراد
حيث انها ماهية من
هيأت بخلاف اسم الجنس
للطبيعة من غير

خبران والمجموع مجرور اللام متعلق بغير منصرف عن الجمع متعلق بمنقول وسراويل عطف
على قوله حضاجر عطف اللاستيناف على الاستيناف سراويل مبتدأ مسند اليه اذا اسم من
الظروف الزمانية متضمنة لمعنى الشرط لم يصرف فعل مضارع مجهول مجزوم بلم
والضمير الغائب فيه راجع الى السراويل باعتبار التاويل باللفظ او باعتبار حالة
الجنسية مفعول ما لم يسم فاعله والجملة فعل الشرط وهو الاكثر جملة اسمية وقعت
حالا عن ضمير لم يصرف ومرتبطة بالواو والضمير وتذكير الضمير الراجع الى السراويل اليه
باعتبار بين المذكورين تامل فقد قيل الفاء خبرية وقد حرف تحقيق وقيل فعل ماضي
مجهول انه كلمة ان من حروف المشبهة بالفعل والضمير الغائب راجع الى السراويل
اليه باعتبار بين المذكورين اسمه اعجمي خبران والمجموع في محل مفعول ما يسم فاعل لقيل
الجملة الشرطية في محل خبر المبتدأ على راي النحويين وحمل فعل ماضي مجهول والضمير فيه
مفعول ما يسم فاعله وهذه الجملة في محل الصفة اعجمي مع ملاحظة الاسم معه او في
محل خبر المبتدأ محذوف اي هو حمل وهذه الجملة على هذا التقدير في موقع القليل من قوله
سراويل اذ لم يتصف آه او في محل خبر المبتدأ المذكور وهو سراويل واذا مع مدخولها
في موقع الظرف لحمل على موازنة متعلق بحمل وموازنة مضاف وها الى الضمير اضافة
معنوية بمعنى اللام وقيل عطف على قيل الاول عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي
او صفة موصوف محذوف هي الاسم وهذا الجملة في موضع مفعول ما لم يسم فاعله لقيل جمع
بسروالة صفة عربي مع ملاحظة الاسم معه مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى
اللام تقديرا اما معا ما قدر المقدر او قيل اي قيل القول فو لا تقدير او مفعول لقيل
اي جمع قيل جمع سروالة تقديرا وفرضا واذا من الظروف الزمانية المتضمنة لمعنى الشرطية
حرف فعل ماضي مجهول والضمير الف يثنيه المذكورين الراجع الى السراويل اليه باعتبار بين هما
المذكورين مفعول ما لم يسم فاعله فلا اشكال الفاء جزائية لا لنفي الجنس واشكال

٦٤

نكرة يليه مفردا يبنى على الفتح اسمه وجنون محذوف وهو فيه كي في لا اله الا الله ولا اهل ولا
مال وهذه الجملة الشرطية معطوفة على الجملة الشرطية السابقة الا ان بينهما فرق
قابل ونحو مبتدأ مسند اليه مضاف جواس مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام رفعا بمعنى
اما مرفوع حال عن نحو على مذهب ابن مالك او حال عن جواس وتنكيرها باعتبار انه مصدر
او انه منصوب على الظرفية والعامل فيه المماثلة المستفادة من الكاف او نحو في جواسم خبر
عطف على رفعا وحالكى الرفع كقاض الكاف بمعنى المثل خبر مبتدأ مضاف الى ما بعده اضافة
معنوية بمعنى اللام وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها من الجملة للاستيناف او جملة
استيناف نفي التركيب مبتدأ مسند اليه بشرط مبتدأ ثاني مضاف الى الضمير اضافة معنوية
بمعنى اللام العلمية خبر مبتدأ ثاني والمجموع خبر المبتدأ الاول وان يكون وكلمة ان
ناصبة لا مخففة من المثقلة وان وجد شرط المخففة ههنا وهو حرف النفي مع
فعل المتصرف لانه لم يرد به معنى الاستقبال بقرينة المعطوف عليه وهو العلمية ولا
حرف النفي لا للنهي لوجود النون مع الواو ويكون فعل مضارع من الافعال الناقصة
والضمير المستتر الراجع الى التركيب فيه اسمه باضافة جار ومجرور واقع في محل النصب
بخبرية يكون والمجموع بتاويل المصدر اعني عدم كونه باضافة معطوفة على العلمية
ولا استاد عطف على اضافة وكلمة لا زائدة للزوم او جاء بها بعد النفي اللفظي كما
في جاءني زيد ولا عمرو او المعنوي نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين مثل
خبر مبتدأ محذوف ومضاف بعلبك مضاف اليه باضافة معنوية بمعنى اللام والجملة في
تابعه للمنصوب للنفي مبتدأ مسند اليه والنون عطف عليه في الاصل مقدم في اعتبار
للابتداء بشرط كي يشير به تثنية ما بعده انكانا كلمة ان حرف شرط كان فعل ماضي من الا
فعال الناقصة والضمير المستتر الراجع الى الالف والنون باعتبار التغليب اسمه في اسم
جار ومجرور في محل النصب بخبرية كان وهذه الجملة فعل الشرط فشرطه الفاء

خبر أنيته وما بعد الفاء مبتدأ مسند اليه مضاف الي الضمير اضافة معنوية بمعني
اللام وتذكيره باعتبار التاويل بالسبب العلمية خبر وهذه الجملة الشرطية خبر المبتدأ
الاول كعمران الكاف بمعني المثل خبر المبتدأ المحذوف ومضاف الى ما بعده اضافة
معنوية بمعني اللام او كانا فعل ماض من الافعال الناقصة والضمير راجع فيه الي
الالف والنون اسمه في صفة في محل النصب بخبرية كان فانتفاء الفاء خبر أنيته و
انتفاء خبر مبتدأ محذوف وهو لفظ شرط بقرينة السابقة وانتفاء مضاف
فعلانة مضاف اليه اضافة بمعني اللام والجر فيه تابع للنصب لانه غير منصرف
التانيث والوصفية باعتبار الموزون والمجموع جزاء الشرط وقيل عطف على قبل التعد
المستفادة من نحو وجود خبر المبتدأ المحذوف وهو شرط بقرينة السابقة وهذه
الجملة مقول القول ومضاف فعلي مضاف اليه وجوده اضافة معنوية بمعني
اللام والجر فيه تابع للنصب ايضا لانه غير منصرف للتانيث واللزوم باعتبار الموزون
دون او نفسه وهذه الجملة الشرطية معطوفة علي السابقة ومن حرف للتقليل ثم
من الاسماء الاشارة الي المكان مجرور محلا متعلق باختلف التاخر اختلف فعل ماضي
مجهول والضمير مفعول ما لم يسم فاعله في رحمن جار ومجرور متعلق باختلف وهذه
الجملة معطوفة علي الشرطية دون من الظروف لازم الاضافة لازم النصب سكران
مضاف اليه متعلق باختلف والجر فيه تابع للنصب بمنع صرفه وندمان عطف علي سكران
والجر فيه لفظي حقيقي او حكمي باعتبار المشاكلة او الاختلاف مما ذكره الشارح ره دون
وزن الفعل مبتدأ مسند اليه مضاف ومضاف اليه شرطه مبتدأ ثاني مضاف ومضاف اليه
اضافة معنوية بمعني اللام ان ناصبة لا مخففة وهو الظاهر يختص منصوب بها والضمير
فيه راجع الي وزن الفعل فاعله وهذه الجملة بتاويل المصدر خبر المبتدأ الثاني والمجموع
خبر المبتدأ الاول بالفعل جار ومجرور متعلق بيختص كشمر الكاف بمعني المثل

خبر مبتدأ محذوف مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بمعني اللام وضرب عطف علي
شمر او يكون مضارع منصوب بان من الافعال الناقصة في اوله في محل النصب بخبرية
يكون مقدم علي اسمه اوله مضاف الضمير اضافة معنوية بمعني من زيادة التاكيد
كزيادة الكاف بمعني المثل اما صفة زيادة او حال عنه ولم يعرف بالاضافة حتي
لا يصح الوصفية والحالية لتوغله في الابهام وما بعده مضاف الي الضمير اضافة
معنوية بمعني اللام غير حال من الضمير المجرور في اوله والحال من المضاف اليه جائز
عند الجمهور من غير اقامته الضمير مقام المضاف واما بعده من زيادة وتذكيره
اما باعتبار التخفيف فيها او باعتبار الاستواء في المصدر قابل مضاف اليه غير اضافة
معنوية بمعني اللام والكاف قياس اسم التفضيل ان يكون مضاف بمعني من للتاكيد
متعلق بقابل وهذه الجملة معطوفة علي يختص ومن حرف ثم من الاسماء الاشارة له
المكان مجرور محلا متعلق لما بعده امتنع فعل ماضي معلوم احمر فاعله وهذه الجملة
في موضع التعليل الى حمله وانفك فعل ماضي معلوم يعمل فاعله وهذه الجملة معطوفة
علي امتنع احمر واما الواو للاستئناف وما موصولة وهو كل في محل الابتداء او موصوفة
وهو المرجوع فيه متعلق بثبت للقدرة علته فاعله موصوفة مؤثرة بحال الموصوف
والي ما صلة الموصول او صفة الموصوف والمجموع مبتدأ مسند اليه اذا من الظروف
الزمانية المتضمنة لمعني الشرطية اذا انكر ماضي مجهول [illegible] ضمير فيه مفعول ما لم يسم فاعله
راجع الي ما وهذه الجملة فعل الشرط صرف ماضي مجهول والضمير فيه مفعول ما لم يسم فاعله
وهذه الجملة جزاء الشرط خبر مبتدأ ولم يدخل علي الجزاء الفاء لتاثير اداة الشرط
فيه وهو معني الاستقبال لما اللام حرف جر وكلمة ما موصولة او موصوفة لا مصدرية
لوجود من البناء يثنيه خبرها وهي لا توجد في خبر المصدرية لان التبيين يوضح المبهم
وهي ما يكون مبهما لعدم بقائها قام من تبيين بمعني ظهر فعل ماضي معلوم والضمير المستتر

والجملة الشرطية

الراجع الي ما في علمه والجملة صلة الموصول او صفة الموصوف والمجموع
في محل الجر باللام للجار متعلق بيعرف من انها كلمة من تثنية حاجة وكلمة ان مفتوحة لا
مكسورة بقرينة من عليها والضمير المتصل بها اسمها لا يتجامع كلمة لا حرف نفي وتجامع دخول
فعل مضارع معلوم من باب المفاعلة المتعدية ههنا الي مفعول واحد لا اثنين لا
في تنازعه الشيء والضمير المستتر الراجع الي العلمية فاعله مؤثرة حال من فاعل لا يتجامع
الا حرف حصر حالا والاستثناء اصلا والمستثني منه ما كل سبب ما موصولة او موصوفة
هي مبتدء مسند اليه شرط خبر مبتدء والمطابقة غير لازمة تامل وهذه الجملة صلة المو
صول او صفة الموصوف والمجموع في محل مفعول لا يتجامع حالا او مستثني اصلا والمجموع
خبر ان والمجموع في محل الجر بالجار متعلق بتبين فيه متعلق بشرط الا الاستثناء العدل
مستثني وهو ووذن الفعل عطف عليه وهما مبتدء مسند اليه متضادان خبره و
الجملة استئنافية جواب سؤال فلا يكون الفاء للتفريع ولا حرف نفي ويكون ههنا
بمعني يوجد فعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعله هو كناية عن امر مطلق ليطلع الا
الاحد شيئا والحال كان مخصوصا في الاصل معهما متعلق بيكون الا حرف استثناء
احدهما مستثني ومضاف الي الضمير اضافة معنوية بمعني من فاذا الفاء للتعقيب واذا
من الظروف الزمانية المتضمنة لمعني ان الشرطية مكرر فعل ماضي مجهول من باب التفعيل
والضمير فيه مفعول ما لم يسم فاعله والجملة فعل الشرط بقي فعل ماضي معلوم والضمير
فيه فاعله ووجه عدم دخول الفاء ما مر تامل والجملة جزاء الشرط بلا سبب متعلق
ببقي او علي سبب واحد عطف عليه وسوق الكلام يقتضي الباء اي عني لسبب الظهور ان يقال
المناسبة لما فيما سبق كلمة علي وعدل عنه لان اتصال علي تم يشابه مع لا النافية وههنا
اجري الكلام علي اصله لعدم المانع كما في قول الشاعر لله لا يبقي علي الايام ذو حيد مشمخر
ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وخالف فعل ماضي معلوم من باب

المفاعلة

١٧ اما مفعول

٦٦

المفاعلة سيبويه كما هو الا ليق والاحق للاستاذ والاخفش فاعل كما هو المشتق
للتلاميذ او بالعكس كما هو الا المستاهل للتحقيق علاقة المذكورة ههنا المجرور في مثل
متعلق بخالف ومضاف اخر مضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام علي اما حال من
عن مثل او اخر اذا من الظروف الزمانية لا يكون ههنا متضمنا لمعني ان الشرطية
بل يكون ظرف لخالف ههنا تامل ذكر فعل ماضي مجهول من باب التفعيل والضمير فيه
مفعول ما لم يسم فاعله والجملة مضاف اليه لاذ اعتبارا مفعول له لخالف علي تقدير
الاصل تامل وقد برك للصفة متعلق باعتبار الاصلية صفة الصفة بحال المو
صوف بعد التنكير متعلق بالاضافة ولا يلزمه فعل مضارع معلوم بمعني منفي بلا و ولا يلزمه
الضمير المتصل به مفعول به باب فاعل مضاف حالتهم مضاف اليه اضافة معنوية بمعني
اللام وهذه الجملة استئنافية جواب سؤال مقدر لا يلزم واللام الجارة للتعليل
لا للتخصيص والتمليك تامل وكلمة ما موصولة او موصوفة لا مصدرية بقرينة من البيا
نية ويلزم فعل مضارع معلوم والضمير فيه فاعله والجملة صلة الموصول او صفة
الموصوف والمجموع في محل المجرور للجار المتعلق بلا يلزم ومن اعتبار متعلق بلزم
المثبت لا المنفي تامل مضاف المتضاد بين مضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام
في حكم متعلق باعتبار موصوف واحد بحال الموصوف وجميع مبتدء مسند اليه
ومضاف الباب مضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام باللام الباء للسببية متعلق بتجري
او الاضافة عطف علي اللام وبعض النسخ بالاضافة بالباء فالباء زائدة مع
ان اعاد الجار يشترط في الضمير علي مذهب الجمهور لا الظاهر الا علي مذهب
البعض يجري فعل مضارع معلوم والضمير المستتر فيه الراجع الي جميع الباب فاعله
والجملة في محل خبر المبتدء والجملة الكبري استئنافية او اعتراضية تامل بالكسر متعلق
بيجري تحت المرفوعات اما موقوف لا محل له من الاعراب لانه مفرد او خبر مبتدء محذوف

اي هذه بحث المرفوعات او مبتدا خبره محذوف اي المرفوعات هذه او مبتدا
خبره ما بعده اعتبر لفظ المنفصل محل من الاعراب او لم يعتبر وهو ضمير فصل
اما لا محل له من الاعراب جيئ به لبيان المبتدا والخبر المفرد ليفصل بين الخبر والنعت
والراجع الي المعرف المرفوع الدال عليه المرفوعات فالمرفوع المرجع على هذا التقدير حكمي
لا حقيقي او الي المرفوعات باعتبار ابطال الجمع باللام الجنسية فالمرفوع على هذا
التقدير حقيقي لا حكمي فاعل او مبتدا ما اما موصولة او موصوفة وهو الراجع بوقوعه
في محل خبر المبتدا على تقدير او موصولة وهو المرجوع فاعل اشتمل فعل ماضي
معلوم والضمير المستتر فيه الراجع الي كلمة ما فاعله والجملة اما صفة الموصوف
او صلة الموصول والجمع في محل خبر المبتدا على علم متعلق باشتمل ومضاف
الفاعلية مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام محله الفاء للتفسير وكلمة
من ابتدائية اتصالية لا تبعيضية ولا تبيينية لان علامة التبعيضية ان تدل
على الجمع كما في قوله ومن خواصه واخذ من الدراهم وعلامة التبيين وضع المو
صول موقعه كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو
الوثن في التقدير او لا المرفوعات والضمير في محل الجر والمجموع متعلق بثبت
فاعل الظرف او مبتدا خبره الظرف المتقدم للتوسع وهو مبتدا مسند اليه
ما اما موصوفة او موصولة اسند فعل ماضي مجهول اليه متعلق باسند الفعل
مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة معطوفة على محله الفاعل او شبهه عطف
على الفعل الاعلى اسند لان كلمة ما موصولة والموصوفة لا تدخل على المفرد كما
لا يخفى على الفطن مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام وقدم فعل
ماضي مجهول والضمير المستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله وافراد الفعل باعتبار
ارجاع الضمير الي كل واحد من الفعل او شبهه كما يساعده كلمة او وهذه الجملة

معطوفة

معطوفة على اسند عليه متعلق بتقدم لا باسند وهو معلوم بالقرينة على جهة
متعلق باسند لا بتقدم لان الاسناد على جهة القيام لا التقديم كما لا يخفى على
ذي خبرة ويحتمل ان يكون صفة مصدر اسند اي معنى اسنادا واقعا على
والجهة مضاف قيام مضاف اليه ومضاف الي الضمير الراجع الي الفعل او شبهه وفي
وافراده ايضا مبني على ما مر تامل به متعلق بقيام مبه لا بتقدم واسند لا وتباطه
تامل نحو خبر مبتدا محذوف ومضاف قام فعل ماضي معلوم زيد فاعله وهذه
الجملة مضاف اليها حقيقة على مذهب او في محل مضاف اليه على مذهب تامل زيد
مبتدا مسند اليه قائم خبره ابوه فاعله ومضاف الى الضمير اضافة معنوية بمعنى
اللام الاصل مبتدا مسند اليه ان حرف ناصبة لا مخففة من المثقلة لعدم
علامتها وهي السين او سوف او قد او لا مع الفعل المضارع يلي فعل مضارع
معلوم منصوب والضمير فيه فاعله الفعل مفعول له او الاشبه اكتفاء على الفعل لاصالته
في العمل والاوفق المناسبة ان يذكر الفعل او شبهه وهذه الجملة معطوفة على قوله
نحوه فلذلك فلذلك الفاء للنتيجة او التفريع واللام جارة وذلك في محل الجر
متعلق بما بعده جاز فعل ماضي معلوم وفاعله ما بعدها بتاويل هذا التركيب
ضرب فعل ماضي معلوم غلامه مفعول به مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية
بمعنى اللام زيد فاعل ضرب وامتنع عطف على جاز فعل ماضي معلوم غلامه
فاعله مضاف الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام زيدا مفعول به وهذه الجملة بتاويل
هذا التركيب فاعل امتنع واغا قال الجملة بهذا التركيب لان الفاعل قسم من المفرد واذا من
الظروف الزمانية المتضمنة لمعنى الشرطية انتفى فعل ماضي معلوم الاعراب فاعله
كما فيهما متعلق بانتفى وتثنية الضمير باعتبار الضابطة والمثال في احدهما اي الفاعل
والمثال في الاخر فقط اي المفعول وهذا الحكم لا يصح الا باعتبار التغليب بل لفظا تغييرا

عطف

عن مسند انتفي الي الفاعل وهو في المعني فاعل اي انتفي لفظ الاعراب والقرينة علي الاعراب
وهذه الجملة مع ما بعد عطف عليها فعل الشرط وكان من الافعال الناقصة والضمير
المستتر فيه الراجع الي الفاعل اسمه مضمرا خبر كان وهذه الجملة معطوفة علي انتفي آه
متصلا صفة مضمرا او وقع فعل ماضي معلوم مفعوله فاعله مضاف الي الضمير اضافة معنوية
بمعني اللام بعد من الظروف الازمنة النصب علي تقدير الاضافة الصريحة اذا كان
خاليا من الجارة ولازمة البناء علي الضم غالبا علي تقدير قطع عن الاضافة سواء
كان خاليا من الجارة اولا الآن في محل المضاف اليه لبعد والظرف متعلق بوقع مع
او معناها عطف علي الا ومضاف الي الضمير الراجع الي الا وتانيثه باعتبار الكلمة
او الحرف وهو المونث السماعي اضافة معنوية بمعني اللام وهذه الجملة معطوفة
علي كان مضمرا او جب فعل ماضي معلوم تقديمه فاعله مضاف الي الضمير اضافة معنوية
بمعني اللام وهذه الجملة جزاء الشرط ولم يأت بالفاء لوجود الشرط اداة
فيه وهو معني الاستقبال وخلوه عن المشبه المانعة من تاثير ادات الشرط
واذا اتصل حكم ما مر الفا اتصل فعل ماضي به متعلق باتصل ضمير فاعله مضاف ومضاف مفعول
اليه اضافة معنوية بمعني اللام وهذه الجملة مع ما عطف عليها فعل الشرط
او وقع فعل ماضي معلوم وفاعله ضمير مستتر راجع الي فاعل المذكور فانوثا ومثالا
بعد ظرف مضاف الآن في محل مضاف اليه لا اللفظي بل التقديري لانهما مختصان
باسم المعرب تامل معناها عطف علي الا مضاف ومضاف اليه وجب تانيث
الضمير ما مر انفا وهذه الجملة معطوفة علي اتصل به آه او اتصل عطف علي وقع
بمجاز الاحقيقة لان المعطوف المعطوف الاصطلاحي اسم لا غير بل كل التوابع
اسمي بقرينة التوابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات به متعلق باتصل
قدم للاهتمام في الضمير المجرور راجع الي الفعل المذكور في ضمن الامثلة كما في

٦٨

قوله واذا انتفي الاعراب لفظا فيهما اي الفاعل المجرور عنده والمفعول المذكور
في ضمن الامثلة مفعوله فاعل اتصل ومضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعني
اللام وهو مبتدأ غير خبره متصل مضاف اليه وهذه الجملة الاسمية حال عن
فاعل اتصل ولهذا تلبس بالواو والضمير الراجع الي الفاعل المذكور في ضمن
الامثلة والبحث عنه وجب فعل ماضي معلوم تاخيره فاعل ومضاف ومضاف
اليه اضافة معنوية بمعني اللام وهذه الجملة جزاء الشرط ووجه عدم ذكر
الفاء ما سبق انفا وقد للتقليل بالنسبة الي الذكر ويجوز للتحقيق لان المحذوف
محقق الوقوع كما في تعالى قد يعلم الله يحذف فعل مضارع مجهول الفعل مفعول
ما لم يسم فاعله وهذه الجملة معطوفة وعلي قوله اذا اتصل آه لقيام جار ومجرور
متعلق بيحذف واللام فيه للتوقيت لا للتعليل تامل قرينة مضاف اليه لقيام جوازا
مفعول مطلق باعتبار الموصوف اي حذفا جائزا في مثل جار ومجرور متعلق
بيحذف لا بجوازا عند الجمهور لان المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا فالعمل له
للفعل لا اصالة وقيل هذا الحكم بالفاعل او المفعول به لا الجار والمجرور فالاولي
تعلقه عنده في تعلقه بالحذف نصا لانه لو تعلق بالجواز يردي المعني كما يساعده الذوق السليم
قولك مضاف اليه مضاف الي الضمير المخاطب اضافة معنوية بمعني اللام زيد فاعل الفعل
المحذوف اي قام زيد وهذه الجملة في محل الجر علي سبيل البدلية للقول بدل الكل بجاز الممن جار
ومجرور في موقع الصفة لزيد وكلمة من موصولة اي زيد المقول للذي آه هكذا اورده
صاحب غاية التحقيق وظني انه يجوز كونه في موقع الحال من زيد والعامل فيه المماثلة
المستفادة من المثل ولا يجوز ان يكون حالا عن القول لاتحاد الحال وذي الحال وفيه
تامل قال فعل ماضي معلوم والضمير المستتر فيه الراجع الي الموصول فاعله من استفهامية
مبتدأ عند سيبويه ومعرفة بمعني اي شخص عند الجمهور قام فعل ماضي معلوم

والضمير فيه فاعله والجملة وهو محال خبر مبتدا والجملة الاستفهامية مقولة قال وقال
المقولة صلة من وليبك الوجه المعطوف على في مثل قولك زيد بتقدير مضاف وما بعده مثل
وحذف الجار والمجرور جائز في المعطوف كذا في المعطوف عليه كما في زيد قام وعمرو اكرمته اي
في داره وكما في لا حول ولا قوة الا بالله على تقدير عطف الجملة على الجملة وما بعد الواو
فعل غايب مجهول وهو الموافق لمطلب المعلوم او معلوم وهو المناسب لمطلبه تامل يزيد فيكون
مفعول ما لم يسم فاعله على تقدير الاول ومفعول به على تقدير الثاني وغير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وهذه الجملة في موقع المضاف اليه مثل جارع فاعل للفعل المحذوف وهو يتبكي على تقدير
الاول ومفعول المذكور على تقدير الثاني وهذه الجملة جواب من يبكيه المقدر لخصومة
جار ومجرور متعلق بجارع واعلم يعتمد على شي لان ذاتية الفعل يكفي في تعلق الجار والمجرور
والاعتماد في عمل اسم الفاعل مثلا شرط في الفاعل والمفعول به على مذهب الجمهور ولا يكون
متعلق بليبك المذكور لان المعلل به ان البكاء موقعه لا بكاء الخصومة واللام للتعليل
هو الظاهر ويحتمل ان يكون للوقت ومختبط عطف على ضارع مما احله من ما من جار وما بعديته
تطيح فعل مضارع من الاطاحة هو طوائح فاعل تطيح والجملة بتاويل المصدر مجرور بما الجار
والجار والمجرور متعلق بمختبط والحال ههنا كما مر في ضارع ووجوبا عطف على جوازا
في مثل جار ومجرور متعلق بيحذف ولا بوجوبا كما مر وجهه في جوازا تامل ومضاف الى ما بعده
بتقدير قوله تعالى وان حرف شرط احد فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد من المشركين
متعلق بكائن صفة لاحد استجارك تفسير للفعل المقدر وهذه الجملة فعل الشرط
وجزاءه فاجره وقد يحذف فان عطف على قد يحذف وقد للتحقيق مع التقليل وما بعده
فعل مضارع مجهول الضمير المستتر فيه الراجع الى الفعل المذكور في ضمن الامثلة والفعل
المذكور في ضمن الامثلة وكليهما مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى جميعا اما تاكيد للضمير
المستتر او ظرف يحذفان وانما لم يذكر المفعول للجواز والوجوب ههنا الاكتفاء بالمثال

٦٩

وطلبا للاختصار تامل وفي مثل ظرف يحذفان ومضاف الى ما بعده بتقدير القول بقرينة
ما سبق التعريف للقول بحسب الحقيقة ومضاف اليه بحسب اللفظ لمن الاسم جار ومن
موصولة لا استفهامية ولا شرطية ولا موصوفة ولا تامة كما يظهر بالتامل الصادق قال
فعل ماضي معلوم والضمير فيه الراجع الى من الموصولية فاعله والموصول مع الصلة مجرور
والجار والمجرور متعلق بجوابا او مقولا على موضع الحال او الجواب او المقول في موضع
الصفة عن ضمير مجازا لا حقيقة فتامل اقام الهمزة للاستفهامية وقام فعل ماضي
معلوم زيد فاعله وهذه الجملة الاستفهامية مقولة قال واذا من الظروف الزمانية
المتضمنة لمعنى ان الشرطية تنازع فعل ماضي معلوم مطاوع نازع الذي هو وصل متعد الى
مفعولين كما تقول له نازعته الشي وتنازع الثوب لانه وتنازع متعد الى مفعول واحد
كما في تجاذبنا الثوب وجاذبناه الثوب وفي ينظر متنازع بتجاذبنا نظرا تامل والمطاوعة
حصول الاثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله كضربت زيدا فانضرب الفعلان فاعل ظاهر
اما مفعول بحذف الموصوف وهو الاسم ووجه حذفي انه ظرف مكان مبهم تامل وبعدهما
ظرف مستقر واقع في موقع صفة ظاهرا باعتبار الموصوف اي اسما ظاهرا واقعا بعد
هما وهذه الجملة فعل الشرط والجزاء اما محذوف وهو جاز اعمال كل واحد منهما مستفاد
من قوله واذا تنازع الفعلان فعلى هذا تقدير الغاء في فقد يكون اما تفسيرية بيان اقسام
التنازع او اعتراضية اذا كان الغاء في جار للتفسير وبالعكس على تقدير الاول الغاء
في فان اعملت للتعقيب واما مذكور كذلك لا يخلو اما يكون قوله فقد يكون والغاء في
فيختار اما للتفسير او اعتراضية وفي فان اعملت للتعقيب او فيختار والغاء في فقد
يكون للتفسير او اعتراضية والغاء في فان اعملت للتعقيب على تقدير
الغاء للتفسير وللتفسير على تقدير الاعتراضية وفان اعملت او الغاء

٧٠

في فقد يكون للتفسير وفي فيحتمل اعتراضية وما بالعكس فقد يكون نحو التعليل كما
هو الظاهر من التحقيق ويكون من الافعال الناقصة والضمير المستتر فيه راجع
الى التنازع المذكور معنى في تنازع وهو الضمير الذي يعود لو اهو اوجب التقوى
او اسمية في الفاعلية ظرف مستقر متعلق بواقعا في موضع خبر يكون مثل خبر
مبتدأ محذوف مضاف ضربني واكرمني زيد بتاويل هذا التركيب مضاف
اليه في المفعولية عطف مجازا على في الفاعلية مثل ضربت واكرمت زيدا حالة
كما مر تفاوت الفاعلية والمفعولية عطف اليه مجازا على في المفعولية مجد
مختلفين حال من الفعلين المخصوصين مع الضمير في يكون الراجع الى التنازع و
العامل فيها معنى فعل مستفاد من الضمير فيكون من قبيل هذا زيدا قائما ويجد
عامل الحال وذي الحال وهو المصدر فيحتمل مضارع معلوم البصريون فاعل
اعمال مفعول مضاف الثاني مضاف اليه باعتبار الموصوف وهو الفعل
الكوفيون الاول عطف على البصريين اعمال الثاني بحذف المضاف واقامة
مضاف اليه مقامه هذا من قبيل عطف الاسمين على معمولي عامل واحد وهو
جائز بالاتفاق ان اعتبر اقامة مضاف اليه مقام المضاف وهم وان لم يعتبر
بل ابقى على الجر كما ابقى عليه في قوله تعالى والله يريد الآخرة على تقدير عرض
الآخرة فيكون من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين فلا يكون جائزا
بل يكون هذا التركيب ممتنعا لتقدم المرفوع على المجرور فان حرف شرط اعملت
فعل ماضي معلوم وفاعل الثاني مفعول باعتبار الموصوف والمجموع فعل الشرط
اضربت فعل وفاعل الفاعل مفعول به في الاول ظرف لغو متعلق باضربت وهذه
وهذه الجملة جزاء الشرط المذكور على الظاهر وقاعل على الحقيقة جزاء الشرط

الحال المحذوف

٧٠

الحال المحذوف وهو ان اقتضى الفاعل كما يشعر به قول الشارح الجامي المقابل بقي الدين
وهذه الشرط جزاء ان اعملت الثاني على وفق ظرف لغو متعلق باضربت الظاهر مضاف
اليه اضافة معنوية بمعنى اللام دون الحقيقي متعلق باضربت اي خلافا مفعول
مطلق للفعل المحذوف اي مخالفين هذا القول خلافا للكسائي ظرف مستقر وقع في
موضع الصفة عن خلاف والجر في الحقيقة فاعل الخلاف اي خلاف الكسائي
الجمهور وصار فعل وفاعله ضمير مستتر راجع الى الاعمال وهذه الجملة اعتراضية
لبيان الخلاف الاتي بعده خلافا للفراء حال هذا التركيب كحال خلاف الكسائي
وحذفت فعل وفاعل المفعول مفعول به وهذه الجملة عطف على اضربت الفاعل ان
حرف شرط استغني ماضي مجهول عنه في موضع مفعول ما لم يسم فاعله والجملة فعل
الشرط والجزاء محذوف عند النحويين بل لانه حذف المفعول عليه الا ان اصله
لا ادغمت النون في اللام لقرب مخارجهما في المخرج بمعنى ان لم يستغني عنه ان حرف
شرط وفعل الشرط محذوف بقرينة السابق ودخول ان على الحرف ولم يستغن فعل
مجهول وعنه في موقع مفعول ما لم يسم فاعله اظهرت فعل وفاعل جزاء وهذه الجملة
الشرطية عطف على ان استغني عنه وان حرف شرط اعملت فعل وفاعل
الاول مفعول به بحذف الموصوف وهذه الجملة فعل الشرط اضمرت فعل وفاعل الفاعل
مفعول به بحذف الموصوف والمجموع جزاء الشرط والجملة الشرطية عطف على ان اعملت
الثاني اه في الثاني ظرف لغو متعلق باضمرت والمفعول عطف على الفاعل على الجملة
على الجملة ظرف لغو ايضا متعلق باضمرت الاحرف استثناء ان ناصبة لا مخففة من
المثقلة لعدم وجود قرينتها تامل يمنع فعل مضارع معلوم منصوب بان مانع
فاعل والجملة بتاويل المصدر في موضع المستثنى بحذف المضاف وهو شائع
عن المصدر الصريح والتاويلية اي اضمرت المفعول على الجملة

الا وقت منع مانع فتطهر فعل مضارع معلوم منصوب او مرفوع وفاعله ضمير مستتر
راجع الي المخاطب بقرينة اضمرت والجملة عطف علي يمنع مانع ويحتمل ان يكون الفاء
للتفريع وقوله الواو للاستيناف ردا الاستدلال الكوفيين وما بعدها مبتدا مضاف
امرء القيس مضاف اليه كفاني فعل مع المفعول به ولم اطلب فعل جحد والفاعل فيه ضمير
مستتر للمتكلم ومفعوله محذوف هو الغير والمجد بقرينة البيت اللاحق وهو
ولكن ما اسعى لمجد مؤثل اماو قد يدرك المجد المؤثل امثالي قليل فاعل كفاني
من المال ظرف لغو متعلق بقليل وكفاني مع عطف عليه بدل القول او بيان له وليس من
الافعال الناقصة والضمير المستتر فيه راجع الي قول امرء القيس اسمه منه ظرف مستقر
متعلق بثابتا في موقع خبر ليس والجملة خبر المبتدا محلا الفساد ظرف لغو متعلق
بليس المعنى مضاف اليه مفعول مبتدا مضاف ما موصوفة او موصولة لم يسمي جحد
مجهول فاعله مفعول ما لم يسم فاعله مضاف مضاف اليه والجملة صلة الموصول
او صفة الموصوف والمجموع مضاف اليه مفعول كل خبر المبتدا مضاف مفعول مضاف
وموصوف حذف فعل ماضي مجهول فاعله مفعول ما لم يسم فاعله مضاف ومضاف اليه
والجملة في موقع صفة مفعول واقيم فعل ماضي مجهول والضمير فيه مفعول ما
لم يسم فاعله هو تاكيد ضمير بعد وه لدفع توهم خلو الجملة المعطوفة عن عائد
الموصوف علي وجه تامل مقامه مفعول فيه مضاف ومضاف اليه والجملة عطف علي
حذف او حال عن مفعول ما لم يسم فاعله حذف بحذف قد علي مذهب الجمهور وبغير
حذفه علي مذهب المحققين تامل وشرطه مبتدا مضاف والضمير مضاف اليه مصدرية
علي تقدير ماضوية ما بعدها وناصبة علي تقدير مضارعية تامل واعتنى بها يصح
الحمل حقيقة ويشعر علي تجددية هذا البناء تغير ماضي معلوم علي تقدير ومضاف
عن الصيغة علي تقدير اخر حقيقة فاعل علي كلا التقديرين مضاف الفعل مضاف اليه

٧١

الي فعل ظرف لغو متعلق بتغير علي مذهب العامة ومستقر علي مذهب المحققين لانهم قالوا
ان الظرف اللغو ما يكون متعلقه فعلا عاملا كما قال سيد السند قدس سره في حاشية
شرح اللباب سواء كان مذكورا او لا والظرف المستقر ما لا يكون متعلقه فعلا عاما
سواء كان مذكورا او لا فان قيل يلزم علي هذا التقدير ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
من الثلاثي المجرد خاصة لان فعل من الثلاثي وكذا يلزم من هذا الفعل قلنا ذكر الخاص
واراد العام فتامل ويفعل عطف علي فعل والجملة بتاويل المفرد خبر المبتدا اي بسط
شرطه تغير صيغته الخ والجملة الاسمية عطف علي مفعول ما لم يسم فاعله ولا يقع ثاني
معلوم المفعول فاعله وهو موصوف الثاني صفة من باب ظرف لغو متعلق
بالكاين في موقع صفة للمفعول الثاني علي مذهب المحققين وظرف مستقر علي مذهب غير
المحققين مضاف اعم علمت مضاف اليه لباب الثالث عطف علي الثاني وكلمة لا زائدة
من باب اعلمت حال لهذا الظرف مثل عام هذا من قبيل العطف علي معمولي عامل واحد
وهو جائز والمفعول له مبتدا والمفعول معه عطف عليه كذلك الكاف بمعنى المثل خبر
بتقدير الربط مضاف ذلك في محل المضاف اليه اشارة الي كل واحد من المفعول الثاني
والثالث لا الي المجموع لان لفظ ذلك يأباه اللهم الا ان يؤول بالمذكور فيصح الاشارة
الي المجموع وهذه الجملة الاسمية معطوفة علي الجملة الفعلية وهي قوله ولا يقع الخ
وليس قوله المفعول له والمفعول له من قبيل عطف المفرد بان يعطف علي الثالث لان
هذا الاحتمال يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه كما في المعطوف عليه وهي
[illegible] مع ضعفه وجه اخر يحتاج الي مذاق المعنى له تامل واذا ان وجد ماضي
مجهول المفعول به مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة فعل تعين ماضي معلوم و
الضمير المستتر الراجع الي المفعول به فاعله له ظرف لغو متعلق بتعين او علي الثاني ومستقر علي
[illegible] المجموع ... طه والجملة الشرطية معطوفة علي قوله ولا يقع الخ

ويحتمل ان يكون معطوفة على مفعول ما لم يسم فاعله تقول مضارع خطاب لكل من يصلح

له الخطاب والضمير فيه فاعله وهذا في موقع البدل مجازا من تعين ويحتمل ان يكون

الساقه ضرب فعل ماض مجهول زيد مفعول ما لم يسم فاعله وفي الاصل مفعول به ويوم

الجمعة ظرف مكان مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام كما في علم الفقه تتميم

الاداك امام الامير ظرف مكان مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام فكلها

ضربا مفعول مطلق موصوف شديدا صفة بحال الموصوف في داره جار ومجرور متعلق

بضرب ومضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام والضمير المجرور راجع الى

امير كما هو الراجح لقربه ويحتمل ان راجعا الى زيد فتعين فعل ماض معلوم زيد

فاعله التاء للتقليل وهذا التقليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل لقولك ضرب زيد

الى فتعين زيد فكانه قال مثالك الا انه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيرها

من المفاعيل التي يصلح الاقامة وان لم يكن قامة بمعنى لم يوجد بقرينة السابقة والحكم

والضمير فيه الراجع الى المفعول به مفعول ما لم يسم فاعله فعل الشرط فالجميع مبتدأ سواء

خبره جزاء الشرط والفاء جزائية والجملة الشرطية معطوفة على قوله واذا وجد

اما والاول مبتدأ بحذف الموصوف اي المفعول الاول موصوف من باب ظرف لغو على

رأي و مستقر على رأي آخر في موقع الظرف الصفة الاول باعتبار الموصوف ومضاف

اعطيت في موقع مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام اولا خبر مبتدأ من الثاني ظرف

اولا لكما هو قاعدة اسم التفضيل ومستقر على رأي ولغو على رأي آخر تامل وهذه

الجملة استئنافية لا معطوفة على قوله ولا يقع الى وهو الظاهر ولا على واذا وجد الى لانه

في التعين وهو الوجوب والكلام في الاولية لا وجه له ولا على وان لم يكن الى لانه خلو

الحال عن الاولوية وههنا في الاولوية فكانه سئل بيعرف حال المفعولين من باب

علمت والمفعول الثاني من باب اعطيت فما حال مفعولي اعطيت ومنها ظرف لغو على رأي

ومستقر

او مستقر على رأي متعلق بثبت المقدر المبتدأ فاعل الظرف او مبتدأ والظرف المتقدم

في موقع الخبر او بمعنى من تبعيضية مبتدأ مضاف والضمير مضاف اليه والمبتدأ خبره كما قال

صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول اي بعض الناس من يقول وهذه

الجملة معطوفة على قوله فمنه الفاعل ويحتمل ان يكون معطوفة على مفعول ما لم يسم فاعله

علاحدة من المرفوعات والاول عند صاحب المفصل لانه عدّه من افراد المفاعيل فلا

يصح عطفه عليه فعلى هذا التفصيل قول هنا فاضل المحقق الملقب بعماد الدين المولى

الى اي عطف على قوله فمنه الفاعل متعين بقول صاحب المفصل والخبر عطف عليه قوله المبتدأ

فالمبتدأ الفاء للتفسير وما بعدها مبتدأ هو ضمير فصل لا موضع له من الاعراب عند بعض

ومبتدأ عند بعض الاسم خبر مبتدأ محذوف اما من الاول على رأي واما من الثاني على

رأي وموصوف المجرد صفة بحال الموصوف عن العوامل ظرف لغو للمجرد على رأي و

مستقر على رأي اللفظية صفة العوامل بتأويل الجماعة مسند اليه حال مؤكدة من الضمير

في المجرد والصفة على عطف على قوله الاسم موصوف الواقعة صفة بحال الموصوف وبعد

حرف ظرف لغو على رأي للواقعة ومستقر على رأي ومضاف النفي مضاف اليه اضافة معنوية

بمعنى اللام او الف الاستفهام عطف على قوله حرف النفي واقعة حال من الضمير في الواقعة

للظاهر ظرف لغو لواقعة على رأي ومستقر على رأي مثل خبر مبتدأ محذوف مضاف اليه

مبتدأ مسند اليه قائم خبره وما حرف النفي قائم مبتدأ مسند به الزيدان فاعل سد مسد

الخبر لا عين الخبر لان الخبر مسند والفاعل مسند اليه وهذه الجملة معطوفة على قوله زيد قائم

فان قيل هذا من قبيل عطف الناقص على الكامل لان اسم الفاعل مع الفاعل لا يكون جملة تامة

قلنا لا نسلم انه ناقص لان اسم الفاعل في باب المبتدأ او الموصول مركب تام هكذا حققه

عصام الدين والسيد السند قدس سره في حواشي المطول وكذا قول المغني لو شعر به

لانه مرادكما ههنا مسند اليه ومسند تامان واقائم الزيدان عطف على قوله وما قائم

الزيدان فان طائفة الفاء للتعقيب وان حرف شرط وطائفة فعل ماضي معلوم والضمير فيه راجع الي الطائفة
او فاعله مفرد او مفعول به بحذف الموصوف اي اسما مفردا وهذه الجملة فعل الشرط جاز فعل ماضي معلوم
واللام فاعله وهذه الجملة جزاء الشرط وجه ترك الفاء من غير مرة تقدم ذكره مثل اقائم زيد
مبتدأ مسند به لا مسند اليه وما بعده فاعل سد مسد الخبر لانه عين الخبر لان الخبر مسند والفاعل
مسند اليه فلا يكون خبرا او زيد مبتدأ مسند اليه وقائم خبره مقدم عليه وفيه بحث تامل والخبر عطف
علي قوله فالمبتدأ مبتدأ وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وعند الجمهور ومبتدأ عند البعض المجرد اما خبر لفظ الخبر
علي راي الاول واما خبر الضمير علي راي الثاني المبتدأ صفة المجرد باعتبار قائم مقام الاسم المسند به
صفة بعد صفة الصفة ظرف لغو للمغاير علي راي ومستقر علي راي المذكورة صفة الصفة
بحال الموصوف واصل مبتدأ مضاف المبتدأ مضاف اليه اضافة معنوية بمعني اللام التقديم خبر
للمبتدأ والجملة معطوفة علي قوله المبتدأ ومن ثم للتعليل ظرف لغو علي راي متعلق بما بعده ومستقر
علي راي جاز فعل ماضي معلوم في داره زيد وزيد مبتدأ والظرف خبر مقدم علي المبتدأ والجميع
بتاويل قولهم فاعل جاز وامتنع فعل ماضي معلوم صاحبها مبتدأ مضاف ومضاف اليه في الدار في
موقع الخبر والجملة معطوف بتاويل قولهم فاعل امتنع وهذه الجملة معطوفة علي قولهم
جاز في الدار الخ وقد يكون للتقليل ويكون من الافعال الناقصة المبتدأ اسمه ونكرة خبره وهذه
الجملة معطوفة علي قوله واصل المبتدأ اذا من الظروف الزمانية المبنية المنصوبة محلا بيكون الناقصة
تخصصت ماضي معلوم والمستتر فيه فاعله الراجع الي النكرة وهذه الجملة مجرورة محلا باضافة اذا
اليها الوجه ظرف تخصصت علي راي ومستقر علي راي فاقامة صفة وجه مثل خبر مبتدأ مضاف و لعبد
الواو من الحكاية واللام للتاكيد وعبد موصوف مؤمن صفة بحال الموصوف خير خبره من مشرك متعلق
بخير واستعمال اسم التفضيل المخفف باحد الوجوه الثلاثة فيه نظير تامل وهذه الجملة في موضع
وكلام
الجر بكونه مضاف اليها من مثل ارجل مبتدأ في الدار في موقع الخبر ام امرأة عطف علي قوله ارجل
هذه متصلة لا منقطعة بقرينة الهمزة فقط لان الهمزة لا تذكر مع ام المنقطعة كما تري في محله هذه

الجملة

فصل لا موضع له من الاعراب بدل

٧٢

وهذه الجملة في موقع العطف علي قوله وتعبد آه فيه بحث تامل وما حرف نفي احد مبتدأ خير خبره ولا يجوز
ان يكون ما مشابها بليس تامل فتدبر في ظرف لغو خير علي راي ومستقر علي راي آخر وهذه الجملة في محل
العطف ارجل الخ وشر مبتدأ اقام ماضي معلوم المستكن فيه فاعله الراجع الي الشر فاعلا مفعول به مضاف
اليه والجملة في موقع الخبر للتقوي لا لاصل الفائدة لان الاسناد التام فيه مكرر والمجموع معطوف علي قوله
ولعبد الي الاعجاز او في الدار في موقع الخبر المقدم علي المبتدأ ورجل مبتدأ والمجموع عطف علي قوله
وشر اهر آه وعلام وسلام مبتدأ مسند اليه عليك ظرف لغو متعلق بنازل علي راي ومستقر علي راي
آخر في موقع الخبر والخبر مبتدأ مسند اليه وقد حرف التقليل يكون من الافعال الناقصة والمستتر فيه الراجع
الي الخبر اسمه جملة خبره والجملة في موقع الخبر خبر المبتدأ للتقوي والمجموع معطوفة علي قوله والخبر
هو المجرد آه وانما وضع المظهر موضع المضمر لبعد المسافة ولدفع الالتباس برجع الضمير الي المبتدأ كما في
واصل للمبتدأ وقد يكون المبتدأ محذوف خبر مبتدأ محذوف مضاف ولا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوف في
لامتناع ذكر المضاف اليه وحذف المضاف انك مبتدأ ابوه ثاني مضاف الي الضمير قائم خبر مبتدأ ثاني
والجملة في موقع خبر المبتدأ الاول للتقوي والجملة الكبري في موقع مضاف اليه ونحو وزيد مبتدأ
قام فعل ماضي معلوم ابوه فاعله مضاف الي الضمير الراجع الي زيد والجملة في موقع الخبر للتقوي والجميع
عطف علي قوله زيد ابوه قائم يجاز فلا بد الفاء للتفريع ولا لنفي الجنس وبد اسمها يعني لا فراق منه عائد
في موقع خبر ولا يجوز ان يكون متعلق ببد لانه كان مصدرا من بد لا يستلزم النصب به بشبهه بالمضاف
وقد للتقليل يحذف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله الراجع الي عائد والجملة اما في
موقع العطف علي قوله لا بد واما للاستيناف وما موصولة اي الخبر الذي او موصوفة اي خبر وقع
فعل ماضي معلوم والمستكن فيه الراجع الي ما فاعله ظرفا مفعول وقع والجملة صلة ما او صفة ما وهو
مع صلتها او صفتها مبتدأ متضمن لمعني الشرط فالا كثر الفاء لشبه جزائيته والاكثر مبتدأ واللام
عوض من المضاف اليه اي اكثر النحويين الاكثر الحروف المشبهة بالفعل والضمير اسمها الراجع
الي ما مقدرا خبران وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ موقع خبره خبر المبتدأ الاول بجري متعلق

بمعنى مستاويه وهو على ان لا يصح تقديره بالمفرد بل بالجملة في قاموس وهذه استينافية جواب
سؤال كانه قيل واذا وقع الخبر ظرفا في حكمه فقول المصنف وما وقع ظرفا وقع جملة واقعة في
تقديره
موقعها على الموصوف وغيره واقع فيه على تقدير الموصوف قاموس فتدبر واذا وقع من الظروف الاخ
الزمانية المتضمنة معنى الشرط كان من الافعال الناقصة ههنا قاموس المبتدأ اسمه مشتملا خبره
ويحتمل ان يكون كان تامة بمعنى وجد وثبت والمبتدأ فاعله ومشتملا حال من الفاعل والمجموع
على كل تقدير فعل الشرط على حرف جر ما موصولة او موصوفة له متعلق بوجب صدر الكلام فاعل
مضاف ومضاف اليه والجملة صلة الموصول او صفة الموصوف وهو مع صلته او صفته مجرور بالجار وهو
متعلق بمشتملا ومثل خبر مبتدأ محذوف مضاف من مبتدأ عند سيبويه ابوك خبره مضاف ومضاف
اليه والجملة في موقع مضاف اليها او كان من الافعال الناقصة والضمير فيه الراجع الى المبتدأ والخبر
اسمه وتشبيه الضمير باعتبار التغليب احدهما على الآخر كما في قمرين وشمسين معرفتين خبر كانا وهذه
الجملة معطوفة على قوله كان المبتدأ الى او متساويين عطف على معرفتين مثل خبر مبتدأ محذوف
مضاف افضل منك مبتدأ والجار والمجرور متعلق افضل صح خبره من متعلق به والجملة في موقع مضاف
اليها من مثل او كان من الافعال الناقصة الخبر اسمه وما وقع على الضمير المطلق موضع المضمر لدفع
اشتباه الضمير فعلا خبر له متعلق به لتضمنه معنى الفعل فيه وهذه الجملة معطوفة على قوله مثل خبر مبتدأ
محذوف زيد مبتدأ قام فعل ماض معلوم والضمير فيه الراجع الى زيد فاعله والجملة الصغرى في موقع
الخبر المبتدأ مشتملا على التقوي والكبرى في موقع مضاف اليها وجب فعل ماض معلوم تقديمه
فاعله مضاف ومضاف اليه وفي ايراد المصنف الضمير للتقديم دون ذكر المبتدأ لدفع اشتباه جمع
المبتدأ
الضمير فيه بحث تأمل وهذه الجملة محو جزاء الشرط والجملة الشرطية معطوفة على قوله وقد يكون
نكرة الخبر وفي ايرادها ههنا ايضا بحث اللهم اللهم الا ان يقال هذا الحكم ليس بمختص بالمبتدأ
بقرينة كانا معرفتين او كان الخبر لكن مخصص صح الضمير الى المبتدأ في وجب تقديمه يا هذا التقرير
والله اعلم بالصواب وه اذا من الظروف الزمانية المبنية المتضمنة لمعنى الشرط تضمن فعل ماض
الجر

٧٤ الجر فاعله الموصوف المفرد صفة ما موصولة او موصوفة له متعلق بوجب صدر الكلام فاعله او
مبتدأ مضاف ومضاف اليه له خبر مقدم عليه والجملة صلة الموصول او صفة الموصوف وهو مع صلته او
على
صفته في موقع مفعول تضمن والجملة فعل الشرط نحو خبر مبتدأ محذوف مضاف اين خبر مبتدأ مقدم
مبتدأ
الجملة
والجملة صلة الموصول او صفة الموصوف زيد او كان من الافعال الناقصة والضمير فيه الراجع الى
الخبر اسمه مصحح خبره له متعلق به نحو خبر مبتدأ محذوف مضاف في الدار خبر مقدم عليه رجل
مبتدأ وهذه الجملة في موقع مضاف اليها او لمتعلقه جار ومجرور وقع خبرا لكان المقدر
دل عليه قوله او كان ضمير اسمه والجملة معطوفة على قوله او كان مصحح آه في المبتدأ ظرف مستقر
وقع صفة ضمير ويحتمل ان يكون ضمير مبتدأ ولمتعلقه خبره مقدم عليه في ضمير ايضا مثل خبر مبتدأ محذوف
مضاف على التمرة في موقع الخبر مثلها مبتدأ مضاف الى الضمير العائد الى التمرة والجملة في موقع مضاف
اليها زبدا تمييز من المثل الى الضمير او كان من الافعال الناقصة والضمير فيه الراجع الى الخبر اسمه خبر خبره
عن ان متعلق له وهذه الجملة معطوفة على قوله ولمتعلقه الاصل نحو خبر مبتدأ محذوف عندي خبر مبتدأ
مقدم عليه انك من الحروف المشبهة بالفعل والكاف اسمها قائم خبرها والمجموع بتاويل قيامك مبتدأ
والجملة في موقع مضاف اليها وجب ماض معلوم تقديمه فاعل مضاف ومضاف اليه والجملة جزاء الشرط
والجملة الشرطية معطوفة على قوله والخبر قد يكون آه وقد للتقليل يتعدد مضارع معلوم الخبر فاعله
وهذه الجملة معطوفة على قوله واذا تضمن الخبر وعلى قوله والخبر قد يكون جملة آه مثل خبر مبتدأ
محذوف مضاف زيد مبتدأ عالم خبره عاقل الضمير خبره كما في قوله تعالى وهو الغفور الودود
فاعله
الشرط
ذو العرش المجيد وهذه في موقع مضاف اليها وقد للتقليل تضمن مضارع معلوم المبتدأ معنى
مفعول به مضاف ومضاف اليه وهذه الجملة معطوفة على قوله واذا كان المبتدأ مشتملا آه وعلى قوله
وقد يكون المبتدأ آه فيصح الفاء للتعقيب بتعقيب فيصح مضارع معلوم دخول الفاء فاعله مضاف
ومضاف اليه في الخبر متعلق بدخول وذلك مبتدأ الاسم خبره موصوف الموصول صفته بفعل متعلق
الموصوف
بالموصول او ظرف عطف على فعل او نكرة عطف على الموصول الموصوفة صفة لنكرة بهما متعلق با

فلانسبة افراد الضمير بما هو مقتضي كلمة او اللهم الغير بتغليب احدهما على الاخر تامل وهذه الجملة
اما حالية وكان مضمرا ومعطوفة على قوله وقد يتضمن آه مثل خبر مبتدء محذوف الذي موصول يتاني فعل مضارع
معلوم والضمير المستتر فيه الراجع الى الموصول فاعله وياء المتكلم مفعول به والجملة صلة الموصول و
المجموع مبتدء مجازا لا حقيقة تامل او في التاويل بتاويل الجملة ههنا بالاتفاق تامل معطوفة على
على قوله يأتيني لان المعطوف والمعطوف عليه المتحققين من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
فله الفاء شبه جزائية وله في موضع الخبر المقدم اي المبتدء او شبه فعل كما هو مناسب للمقام والفاء او متعلق
بفعل مضارع وبناء مناسب الغه تامل او متعلق بفعل ماض مع تقدير قد على مذهب بعض وهم مبتدء او فاعل
والجملة في موقع خبر شبه الجزاء حقيقة والمجموع في موقع مضاف اليه كل رجل مبتدء مضاف ومضاف
اليه وموصوف ايضا يأتيني مضارع معلوم والضمير فيه الراجع الى الموصوف فاعله وياء المتكلم مفعول
والجملة في موضع الصفة وفي الدار حكم ما مر آنفا اللهم الا ان الذي بين هما فرق تامل تدبر فله درهم حكم
مذكور ايضا تامل وليت مبتدء بتاويل الاسم و لعل عطف على ليت بتقديم العطف كذا من شيخنا
قوله ما فعلان خبره تثنية باعتبار التغليب كلمتين واحوين تامل والجملة استئنافية كانه قيل وخذ
الفاء في جميع الاوقات او لا بالاتفاق ظرف لغو على مذهب مستقر على راي آخر والحق ماضي معلوم
بعضهم فاعل ومضاف ومضاف اليه ان مفعول الحق باعتبار بهما متعلق بالحق والجملة معطوفة
مجازا على قوله وليت آه وقد يجيء في المبتدء الواو للعطف على قوله وقد يتضمن المبتدء لمناسبة
ان كل واحد منهما حكم المبتدء وقد حرف تقليل كما هو متفق غالب مواد والمضارع مجهول والمبتدء
مفعول ما لم يسم فاعله للقيام قرينة مضاف جار مجرور مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام
والجار المجرور في موقع مفعول فيه يحذف ومتعلق به وجوازا مفعول مطلق باعتبار الموصوف الحرف
او المضاف ... الكافي اما جارة او ... دقوله بجر ... اما بالاضافة او
الجر والمجموع في موقع خبر المبتدء وهو مثاله ونحوه المستهل مضاف اليه الهلال خبر المبتدء اي هذا
الهلال وهذه الجملة في محل النصب لانها مقولة القول ودالة على جواب القسم المحذوف والله

٧٥ الواو للقسم لا بمعنى مع ولا للعطف تامل وما بعده مجرور مقسم به وجواب القسم محذوف فهو ان
هذا الهلال لا مذكر قبله لعدم وجود القرينة فيه تامل والجبر جواز اعطف على قوله المستهل وجوازا
من قبيل العطف على معمول عامل واحد عند البعض وهو جائز عند الكل او على معمولي عاملين
مختلفين عند البعض وشرط الجواز مفقود فيه فهو ممتنع عند الكل اشل خبر ومضاف خرجت فاذا السبع
فعل ماض مسند الى ياء المتكلم الفاء اما للتعقيب واما للجزاء الشرط المحذوف واما زائدة واذا للمفاجات
واختلف فيها منقول عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدء الذي بعدها
اي فبالمكان السبع ولا يجوز على قوله ان يكون مضاف الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف
من الظروف المكان اي الجمل الا حيث على ما يجيء في ظروف المبنية وقال الزجاج ان اذا المفاجات
ظرف الزمان فعلى هذا يجوز ان يكون قولهم فاذا السبع خبر اسما بعده بتقدير مضاف فاذا حصول
السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان الظروف الزمان لا يكون عن الجثث كما قرر في موضعه
ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر سادة مسدة ففي ذلك الوقت السبع بالباب
لدلالة القرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف زمان مضاف الى الجملة الاسمية وعامله محذوف
على ما قاله المصنف في الايضاح ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا اذا خرج اذا عن
ظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ونقل عن ابن عباس انه ان اذا المفاجات حرف فعلى هذا
خبر المبتدء الذي بعده في نحو فاذا السبع بلا خلاف تامل وجوبا عطف على جوازا في حرف جر ما
موصولة التزم ماضي مجهول في ضمير جار ومجرور متعلق بالتزم وضمير موضع راجع الى الخبر
غيره مفعول ما لم يسم فاعله مضاف الى الضمير الراجع الى الخبر والجملة صلتها العايد محذوف
وهو فيه والموصول مع الصلة مجرور محلا وهذا الجار والمجرور المحلي متعلق بالفعل المذكور
وهو قد يحذف الخبر لا المقدر ... لعدم الاحتياج اليه ... قد يحذف الخبر
حذفا وجوبا او حذفا وجوبا في الكلام الذي التزم فيه في موضع الخبر غير الخبر وجاز ان يكون ظرفية فيما
التزم بمعنى اللام الاجلية كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت المرأة في النار في هرة اي لاجل هرة

وما مصدرية وهو الراجع للسلامة حذف العائد فتقديره وقد يحذف الخبر حذفا وجوبا او جوازا فا
جيبا الاجل التزام عين الخبر في موضع مثل خبر مبتدأ محذوف مضاف الى الجملة التي بعده اضافة معنو
المقصود
ية بمعنى اللام عند البعض لولا في الاصل مركب من لو الشرطية ولا النافية الجنس فان يكن العطف
ههنا المعنى التركيبي بل المقصود ههنا بها امتناع الشيء لوجود غيره زيد مبتدأ محذوف في
الخبر وهو موجود ثابتة وحاصل لعدم القرينة الدالة عليهما تامل لكان كذا اللام ابتداء
موكده وكان ناقصة واسمه ضمير يرجع الى معلوم اي معلوم كان وكذا مركب من الكاف بمعنى المثل
وذا اسم الاشارة كناية عن العدد وهو الاظهر تامل في موقع الخبر كان وهو مع اسمه وخبره جواب
المجموع
لولا الامتناعية وقائم مقام خبر المبتدأ ويجوز ان يكون كلمة كان بمعنى ثبتت وكذا فاعله و
جواب لولا وقال الكسائي الاسم بعد لولا فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وفيه بحث لان
وجوب حذف الفعل لا يعلم من غير مفسر وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها ولا يخفى
انه لا بد منه القول بجعل مبتدأ الكلام في الكان خبرا يلزم كونه مسندا اليه معمولا للعامل اللفظي
دون الخبر ومثل عطف على قوله لولا زيد الخ ضربي مبتدأ مضاف اي فاعله زيد مبتدأ مضاف
الى فاعله زيد مفعول له قائما حال انما اورد المثل مع انه يصح عطف على قوله وهو موافق لطبيعة
تنبيها على المغايرة وكذا الحال في اللاحق تامل واصل هذا التركيب عند البصريين ضربي زيدا حاصلا اذا
كان قائما وضربي مبتدأ مصدر مضاف الى الفاعل وزيد مفعوله به وحاصلا خبر واذا كان ظرف متعلق
بحاصل وكان تامة وقائما حال عن ضمير المستتر في كان الراجع الى زيد هذا التقدير عند البصريين
وانما عبر بها هذا التقدير ولم يكتفوا بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما حال لا يكون حالا عن
معمول المصدر لكان بعينه مذهب الكوفيين وسيجيء بطلانه وهو حذف الخبر من غير ساد مسده وان
كان عامله حاصل [illegible] الحال [illegible] وهو مع [illegible] لاتحاده واذا قد
كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال عن الضمير الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر والله اعلم بالصواب
وقال الكوفيين تقديره ضربي زيدا قائم حاصل بجعل قائم متعلق المبتدأ وفيه بحث لا يلزم عليهم حذف
الخبر

٧٦

الخبر من غير ساد شيء مسده وهو شرط لوجوب حذف الخبر وذهب الاخفش الى ان خبر الذي سدت الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا حاصل ضربه قائما وفيه بحث لانه يلزم عليه حذف المصدر مع بقاء
معموله وهو ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع ولا يجوز حذف الموصول مع صلته وكل مبتدأ مضاف
ورجل مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام وان لم يصرح بها وصيغته عطف على كل رجل بجانب الظاهر
الواو التي بمعنى مع وتجر منصبها لانه لابد فيه من فعل او معناها وكلاهما منتفي ههنا هكذا ذكر
في بعض النسخ وفيه بحث تامل وخبره محذوف تقديره مقرونان وكل رجل مقرون مع صيغته وفيه بحث تامل اخره هو
انه ليس من قبيل حذف الخبر لان الواو بمعنى مع قائم مقام الخبر وفيه تامل وهذه الجملة عطف على ضربي زيدا الخ
ولعمرك مبتدأ مضاف كر مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام وخبره محذوف وهو قسمي كما يدل عليه لعمرك
لافعلن اللام للتاكيد وافعلن مضارع موكد بنون التاكيد بثقيلة وفاعله ضمير مستتر فيه كذا مفعول به
كناية عن فعل معين اي كان وهذه الجملة عطف على قوله وكل رجل الخ خبر مبتدأ مضاف ان مضاف اليه و
اخواتها عطف عليها مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية بمعنى من وخبره محذوف تقديره ومنها
اي من المرفوعات خبر ان الخ ثم اقتصر هو مبتدأ عائد الى الخبر المبتدأ المسند خبره بعد ظرف مضاف
دخول مضاف اليه هذه مضاف اليه موصوف الحروف صفة بتاويل الجماعة والا لا يصح لان هذه موضوع
المشبهة
للمفردة المؤنث مثل خبر مبتدأ محذوف وتقديره مثاله مثل والجملة استئنافية وان حرف من حروف
بالفعل زيدا اسمها قائم خبرها والجملة في محل الجر لاضافة المثل اليها وامره مبتدأ ومضاف اليه كامر
والجار والمجرور في موضع الخبر خبر مضاف ومضاف اليه مضاف اليه المبتدأ مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى
اللام و[illegible] بعد الاحرف الاستثناء في حرف تقديمه مجرور بها مضاف الى الضمير يرجع الى الخبر وهو مع
[illegible] المستثنى مجاز والمستثنى منه محذوف وايضه مجاز تقديره وامره كامر خبر المبتدأ في جميع
الوجوه الموجودة من كونه مفردا او جملة او نكرة او معرفة واحدا او متعددا [illegible] ما او
موخرا الا في هذه الوجوه الاحرف استثناء اذا ظرف من الظروف الزمانية الاستقبالية المقطوعة هذا
[illegible] من الافعال الناقصة [illegible] المستثنى [illegible] مضاف اليها

عند المحو الجمهور وهو مشتق بجاذ عن قوله الا في تقديمها اذا هو متعدد تقديره الا انه مطلق بتاويل تقديمه
خبر يكون ظرفا فيكون هذا الاستثناء الثاني موجبا لانه من الاستواء وهو منفي فيكون امرا في التقديم كامر خبر
المبتدا وعن محذوف تقديره الاتي تقدم الخبر على اسمها اسمها في الاوقات الا وقت كونه ظرفا خبر مبتدأ مضاف
لا مضاف محلا لا حقيقة وموصوف ايضا محلا حقيقة التي موصولة لنفي جار ومجرور متعلق بكانت التامة
مضاف الجنس جمع خبر بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه تعريف وتعريفي من قبيل التصور مابعده مضاف
دخولها مضاف اليه ومضاف ايضا الى الضمير العايد الى كلمة لا او الظرف متعلق بالمسند والجملة استئنافية تامل مثل
خبر مبتدا محذوف وهذه الجملة ايضا استئنافية تامل لا غلام رجل ظريف فيها والجملة مضاف اليها
عند الجمهور لا عند الكل لان بعض النحاة يختص ايضا بالاسم تامل ويحذف مضارع مجهول وفيه ضمير مفعول ما لم
يسم فاعله الراجع الى خبر لا كثيرا منصوبا اما على الظرفية او على المصدرية بتقدير الموصوف تقديره ويحذف
خبر لا كثيرا في كثير الاوقات او حذفا كثيرا الخ وبنو تميم مبتدا مضاف ومضاف اليه اضافة معنوية لا حرف النفي
لا ينفي وهو الظاهر يثبتونه جملة فعلية من الفعل والفاعل والمفعول به الضمير الراجع الى
خبر لا والجملة استئنافية اصلا بمعنى جميع الاوقات في نوعي مفعول فيه او تاكيد لغو من النفي اسم مبتدا محذوف
الجزء وهو حينئذ او منه مضاف ما تضاف اليه محلا حقيقة ولا عطف على ما كالمشبهتين صفة لها لتقديم
العطف بليس جار ومجرور متعلق بالمشبهتين وهو مبتدا المسند خبره متعلق بالمسند اليه بعد الحروف من
الظروف الزمانية المضافة دخولها مضاف اليه والمجموع متعلق بالمسند اليه ايضا والجملة استئنافية تامل
مثل خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله وهذه الجملة استئنافية ما حرف النفي بمعنى ليس زيد اسم قائم خبره
والجملة مضاف اليها ولا حرف النفي ايضا بمعنى ليس وان كان قليلا رجل اسمه افضل خبره والجملة معطوفة على
ما زيد الى منك جار ومجرور متعلق بافضل وهو مبتدا عائد الى الاحوال وهو مذكور حكما في لا جار ومجرور متعلق
بالجر قدم عليه للاهتمام او للحصر شاذ خبره وهذه الجملة استئنافية او اعتراضية للاشارة الى التوقيت وبين ما
والله اعلم بالصواب المنصوبات اما موقوف من قبيل التعدد كما هو داب الاسم المفرد ومبتدا
محذوف الخبر هو هذا او هذا خبر مبتدا محذوف وهو ايضا المذكور تامل او مبتدا الخبر المذكور بعده هو

الراجع الى المنصوبات بعد ابطال لام الجنسية جمعيته او راجع الى المفرد المدلول عليه الجميع كما هو
الظاهر في موقع الجر ويشتمل ماضي معلوم والضمير فيه راجع الى ما فاعله على حرف جر علم مجرور متعلق
بايشتمل مضاف المفعولية مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام فمنه الفاء للتفسير او للتفصيل المجمل وهو
هذا المنصوبات شامل لجميع انواعه ومن ابتدائية اسمه فصالية والمفعول في الجنس المفهوم من
انواعه والجميع والجار والمجرور متعلق بثبت عند الجمهور البصريين او ثابت عند الكوفيين المفعول
فاعلا ومبتدا موصوف المطلق صفة خبر مبتدا عائد الى المفعول المطلق لا الى المنصوبات بقرينة اللفظ
ومنه اسم خبر مبتدا مضاف ما موصولة فعله ماضي معلوم والضمير المتصل به مفعول به فاعله مضاف
فعل مضاف اليه اضافة معنوية لا لفظية لان لفظ لا يكون بمعنى اسم الفاعل تامل وموصوف مذكور
بالجر صفة فعل وهو ظاهر متبادر او بالرفع صفة فاعل او بالنصب حال عن لفظ فعل وهو مضاف اليه
ولفظ وهو فاعل وهذه الوجوه ممكن والثالم يساعده رسم الخط بمعناه جار ومجرور متعلق
باشتمل والباء بمعنى على وهو صفة والجملة صلة الموصول وهو مع ما مضاف اليها محلا والمجموع جملة
استئنافية وقد للتقليل يكون فعلا من الافعال الناقصة والضمير المستكن الراجع الى المفعول المطلق
اسمه للتاكيد في موضع خبر يكون والعدد عطف على التاكيد والنوع ايضا عطف عليه وصف الجملة وهذه
الجملة اشارة الى تقسيم المفعول المطلق المعطوفة على قوله هو اسم ما فعل الخ لا معطوفة على ما فعله
الحكاظن بعض مثل خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل وهذه الجملة استئنافية جلست فعل وفاعل
جلوسا مفعول مطلق للتاكيد اللغوي والجملة في محل الجر بالاضافة المعنوية بمعنى من وجلست
مفعول مطلق للعدد عطف على جلوسا وجلسة مفعول مطلق للنوع عطف عليه فالاول الفاء
للتفسير [illegible] او للتفصيل وما بعد مبتدا لا حرف النفي لا يثني مستقبل مجهول والمستكن فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عائد الى المفعول المطلق للتاكيد المعرب بالاول ولا هو يجمع مثله عطف
على يثني والجملة محل الخبر المشتمل على تقوي لا على اصل الفائدة تامل بمثل في الجار والمجرور في
محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو بخلاف او في محل النصب على انه حال من الضمير في

لا يثنى ولا يجمع فالمعنى خالاول لا يثنى ولا يجمع حاكونه لاول متلبسا بخلاف كذا وهو مضاف
واخويه مضاف اضافة معنوية بمعنى من ويضاف الى العائد الى الاول وعلامة الجر الياء وقد للتقليل
يكون من الافعال الناقصة والمستكن فيه اسم عائد الى المفعول المطلق بتغير اللفظ جار
ومجرور وقع في موقع خبر يكون ومضاف الى لفظ وايضا مضاف الى ضمير عائد الى مفعول مطلق وهذه
الجملة معطوفة على قوله وقد يكون للتاكيد مثل خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل وهذه الجملة
استئنافية قعدت جلوسا فعل وفاعل مفعول مطلق في موقع مضاف اليه لمثل وقد للتقليل يحذف مفاد
بجهول لا الفعل مفعول ما لم يسم فاعله لقيام اللام للمعاقب وهو او للموقت وهو غيرهما بمعنى التقدير
بعد قيام او وقت قيام قرينة مضاف اليه جوازا فيه لطافة عند سيبويه باي جوازا مفعول مطلق
بجوازا المقدر او مفعول له مطلق ليحذف بحذف الموصوف او المضاف عن غيره كقولك الجار والمجرور
في موقع خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله ثابت كقولك والكاف بمعنى المثل وهو ايضا خبر مبتدا محذوف
تقديره مثاله مثل مضاف الى قولك وهو ايضا مضاف الى ضمير المخاطب لمن حرف جر من موصولة او
موصوفة قدم فعل ماض معلوم والمستكن فيه عائد الى من والجملة صلة او صفة لمن وهو مع الصلة
او مع الصفة مجرور متعلق بقولك خير منصوب مضاف مقدم مضاف اليه ومصدر بتاويله باعتبار الموصوف
عند البعض والمضاف اليه عند بعض آخر تامل والجملة في محل النصب مقولة القول وجوبا عطف على
جوازا فيه لطافة ايضا لطافة كما مر تامل سماعا صفة وجوبا بحذف ياء النسبة وان كان غير قياسي
معمول على المبالغة مثل خبر مبتدا محذوف كما مر غير مرة تقديره هو وتركيب تامل سقيا مفعول مطلق
للتاكيد لا للنوع او العدد وهو ظاهر وناصبه سقاك الله والجملة في محل المضاف اليه رعيا اي رعاك
الله عطف على سقيا وخيبة اي خاب الرجل وجدعا اي جدع وحمدا اي حمد فلا وشكرا اي شكرت
الله شكرا وعجبا اي عجبت عجبا وقياسيا عطف على سماعيا وحكمه تامل في حرف جر مواقع مجرور بفي
وعلم مخصوص الاعراب الجرفيه لا اشتباه عن الصرف الجمع الذي تقوم مقام السببين والجار والمجرور متعلق
بلفظ قياسيا عطف على سماعيا تامل منها كلمة من للتبعيض بقرينة تانيث الضمير الراجع اي مواضع

لا ان مبتدا لانه مختص بالجنس كما في قيود المعنى له ومنها الفاعل والجار والمجرور متعلق بثبت
او ثابت ما فعولة وقع فعل ماض معلوم والمستكن فيه فاعله عائد الى المفعول المطلق مثبتا في
حال عن فاعل وقع بعد ظرف مضاف النفي مضاف اليه او معنى النفي عطف على النفي مضاف ومضاف اليه
لتقديره او معنى النفي على اسم متعلق بداخل لا يكون من الافعال الناقصة والمستكن فيه اسم عائد
الى المفعول المطلق خبر خبره عنه متعلق بخبر والضمير في عنه راجع الى اسم وهذه الجملة وقعت
صفة لاسم والجملة السابقة مع متعلقاتها صلة لما والعائد محذوف والموصول مع الصلة فاعل
منها او مبتدا ومنها خبره مقدم او منها مبتدا كما في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله
الآية عند صاحب الكشاف المعنى منها او بعض المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حال كونه مثبتا بعد نفي او معنى النفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن
ذلك الاسم وهذه الجملة الاسمية الفعلية جاز ان يكون بدلا عن مواضع بدل البعض لان
مواقع عبارة عن مواقع او النعت للمواضع ومن في منها للبيان حينئذ او حرف عطف وقع فعل
ماض معلوم والمستكن فيه فاعله عائد الى المفعول المطلق مكرر حال عن ضمير وقع وهذه الجملة معطوفة
على وقع مثبتا الخ مثل خبر مبتدا محذوف وهو مثاله ووجه التركيب معلوم غير مرة تامل ما حرف
النفي انت مبتدا الا حرف استثناء مجازا او هنا سيرا مفعول مطلق لفعل مقدر وهو تسير وهو
في موقع خبر مبتدا تقديره ما انت تفعل كما فعل الا تسير سيرا فعلا تسير سيرا والمجموع موقع الخبر ناصبا فيه
مثل وما حرف النفي انت مبتدا الا حرف استثناء مجازا الماسبق سير البريد مفعول المطلق مضاف
وما بعده مضاف اليه اضافة معنوية بمعنى اللام تقديره مثل ما سبق والمجموع عطف على انت
الا سيرا او انما حرف من حرفي المشبهة بالفعل المتعلقات بما الكافة معنى بالناصب واللاحق لكد
للحصر انت مبتدا سيرا مفعول مطلق مقدر تقديره انما انت تسير سيرا وزيد سيرا مفعول مطلق
لفعل مقدر سيرا تاكيد الجملة خبر مبتدا ومجموع الجملتين معطوفة على ما انت الا سيرا ومنها كلمة من
تبعيضية ويحتمل ان يكون للتبيين كما سبق تامل ما موصولة او موصوفة وقع فعل ماض معلوم فاعله

ضمير راجع الي المفعول المطلق والجملة صلة الموصول او صفة الموصوف بحذف العائد وهو فيه مع
صلة مثلا فاعل الظرف والظرف مبتدا خبره الظرف المقدم والجميع عطف علي سنها الي تفصيله مثل شاء
في الاعراب وجاز ان يكون لا للراي لا اجل لا ترجيح له مجرور متعلق تفصيله مضاف مفعول مضاف اليه
وهو مضاف ايضا جملة مضاف اليها النعت بجملة مثل خبر مبتدا محذوف مثاله والجملة استئنافية كلام غير
مرة دام مخاطب مسند الي ضمير بارز الوثاق مفعول به فاما الفاء للتفصيل واما حرف شرط ديك تكاد تكون في
دليل الحصر منها مفعول مطلق لفعل مقدر وهو تمنون بعد ظرف علي الضمة واما حرف عطف فداء
مفعول مطلق ايضا لفعل مقدر وهو تفدون وهذه الجملة المقدرة معطوفة علي مقدرة سابقة
ومنها ما وقع للتشبيه متعلق بوقع علاجا حال عن فاعل وقع اي حال كون المفعول المطلق دالا علي
الحدث والعلاج فعل الجوارح الظاهرة بعد ظرف لوقع مضاف جملة مضاف اليه مشتملة لغة
جملة علي اسم متعلق بمشتملة بمعناه الظرف متعلق بكائن صفة اسم والضمير الراجع الي المفعول
المطلق مضاف اليه مثل خبر مبتدا محذوف هو مثاله والجملة استئنافية كلام غير مرة مررت فعل فاعل
به مفعول بواسطة الباء وفاذا الفاء للتعقيب واذا للمفاجاة متعلق بثبت صوت فاعله
والضمير في له راجع الي زيد مثلا صوت مفعول به مفعول مطلق لفعل مقدر هو صات بمعني صوت
مضاف حمار مضاف اليه والجملة اعني مررت به الخ في موقع مضاف اليه مثل وصراخ مفعول لفعل
مقدر هو صرخ مضاف الثكلي مضاف اليه باضافة معنوية بمعني اللام ومنها ما وقع هذا
مثل ما مر غير مرة تامل مضمون مفعول مطلق وقع مضاف جملة مضاف اليه وموصوف لا لنفي الجنس
يحتمل اسمها لها خبر لها غيره مفعول ما لم يسم فاعله مضاف ومضاف اليه والجملة في موقع صفة
جملة مثل خبر مبتدا محذوف كلام غير مرة تامل له متعلق بثبت او ثابت علي ايضا متعلق بثبت او ثابت
الذي فاعل او مبتدا مضاف دره حقا مضاف اليه باضافة معنوية بمعني من تامل اعترافا مفعول مطلق
مقدر هو اعترف مثلا وهذه الجملة تاكيد مجازي والمجموع في موقع مضاف اليه مثل ويسمي مضارع
مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الي المفعول المطلق مفعول اول تاكيدا مفعول ثان

لنفسه

٨٠ ٧٩

واما الثلاثي المزيد فيه فهو علي ثلاثة اقسام الاول ما كان ماضيه علي اربعة
احرف نحو اكرم اكراما والثاني ما كان ماضيه علي خمسة احرف اما اوله التاء نحو تفعل
تفعلا وتفاعل واما اوله الهمزة مثل انفعل انقطع انقطاعا وافتعل نحو اجتمع
اجتماعا وافعل نحو احمر احمرارا والثالث ما كان ماضيه علي ستة احرف مثل
نحو استخرج استخراجا وافعال نحو احمار احميرارا وافعوعل نحو اعشوشب
اعشيشابا وافعول نحو اجلوذ اجلواذا وافعنلل نحو اقعنسس اقعنساسا